الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 26

"الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد"

وزارة المالية
Ministry of Finance

السجل التاريخي لمعيار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 26، *الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* (2023)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* (2024)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 26

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
2	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
8	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
8	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
10	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
10أ	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
13	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
25	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
25	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
31	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
32	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
33	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
34	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
35	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
36	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
38	حُذفت	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
39	حُذفت	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
40	حُذفت	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
العنوان أعلى الفقرة 41	عُدل نصه	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
41	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
42	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
66	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
66أ	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
73	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
73أ	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
78	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
85	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
87	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
89	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
92	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
94	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
100	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
104	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
108	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
108أ	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
118	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
120	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
123	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
126م	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
126ن	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
126س	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	1
النطاق	12-2
تعريفات	20-13
الأصول المولدة للنقد	18-14
الاستهلاك	19
الهبوط في القيمة	20
تحديد الأصل الذي ربما قد هبطت قيمته	20(أ)-30
قياس المبلغ الممكن استرداده	70-31
قياس المبلغ الممكن استرداده من الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود	37
القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد	42-38
القيمة من الاستخدام	70-43
أساس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية	51-46
مكونات تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية	66-52
التدفقات النقدية المستقبلية بعملة أجنبية	67
معدل الخصم	70-68
إثبات وقياس خسارة الهبوط في القيمة	75-71
الوحدات المولدة للنقد والشهرة	97-76
تحديد الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل	84-77
المبلغ الممكن استرداده والقيمة الدفترية لوحدة مولدة للنقد	90-85
الشهرة	90(أ)-90(س)
خسارة الهبوط في القيمة لوحدة مولدة للنقد	91 - 97
اختبار الهبوط في القيمة لوحدات مولدة للنقد لها شهرة والحصص غير المسيطرة	97(أ)-97(ج)
تخصيص الشهرة	97(ب)
اختبار الهبوط في القيمة	97(ج)-97(د)

الموضوع	الفقرة
تخصيص خسارة الهبوط في القيمة	97(هـ)-97(ح)
عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة	111-98
عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة لأصل فردي	109-106
عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة لوحدة مولدة للنقد	111-110
عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة للشهرة	111(أ)-111(ب)
إعادة تصنيف الأصول	113-112
الإفصاح	125-114
الإفصاح عن التقديرات المستخدمة لقياس المبالغ الممكن استردادها من الوحدات المولدة للنقد التي تحتوي على أصول غير ملموسة لها أعمار غير محدودة	125-123
تاريخ السريان	127-126
الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 26، *الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد* في الفقرات 1-127. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 26 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*، أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 26 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 26 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدْخِلَت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 26 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبْقِيَّ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحديد الإجراءات التي تطبقها الجهة لتحديد ما إذا كان أصل مولد للنقد قد هبطت قيمته، وضمان إثبات خسائر الهبوط في القيمة. ويحدد هذا المعيار – أيضاً – متى ينبغي للجهة أن تعكس قيد خسارة الهبوط في القيمة، ويحدد الإفصاحات اللازمة.

النطاق

2. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الأصول المولدة للنقد، باستثناء:
   أ. المخزون (أُنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*)؛ و
   ب. الأصول التي تنشأ عن عقود الإنشاء (أُنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 11، *عقود الإنشاء*)؛ و
   ج. الأصول المالية التي هي ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*؛ و
   د. العقارات الاستثمارية التي تم قياسها بالقيمة العادلة (أُنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 16، *العقارات الاستثمارية*)؛ و
   هـ. [حذفت].
   و. أصول الضريبة المؤجلة (أُنظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول أصول الضريبة المؤجلة)؛ و
   ز. الأصول التي تنشأ عن منافع الموظفين (أُنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*)؛ و
   ح. [حذفت].
   ط. [حذفت].
   ي. الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي والتي هي ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 27، *الزراعة* وتُقاس بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع؛ و
   ك. تكاليف الاقتناء المؤجلة، والأصول غير الملموسة، التي تنشأ عن الحقوق التعاقدية للمؤمن بموجب عقود التأمين والتي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو معيار المحاسبة الوطني ذي العلاقة الذي يتناول عقود التأمين؛ و
   ل. [حذفت].
   ل أ. الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) المُصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المُحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة*؛ و
   م. الأصول المولدة للنقد الأخرى التي تكون المتطلبات المحاسبية للهبوط في قيمتها مُضمنة في معيار آخر.

3. [حذفت].

4. [حذفت].

5. يجب على جهات القطاع العام التي تحتفظ بأصول غير مولدة للنقد، حسبما عُرفت في الفقرة 13، أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21، *الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد* على *مثل هذه* الأصول. ويجب على جهات القطاع العام التي تحتفظ بأصول مولدة للنقد، أن

تطبق متطلبات هذا المعيار.

6. [حذفت].

7. [حذفت].

8. لا ينطبق هذا المعيار على المخزون، ولا على الأصول المولدة للنقد الناشئة عن عقود الإنشاء، ولا على الأصول المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع (أو المُضمنة في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع)، وذلك نظراً لأن معايير المحاسبة للقطاع العام الحالية المنطبقة على هذه الأصول تحتوي على متطلبات لإثبات وقياس هذه الأصول. ولا ينطبق هذا المعيار على أصول الضريبة المؤجلة، أو الأصول المتعلقة بمنافع الموظفين، أو تكاليف الاقتناء المؤجلة والأصول غير الملموسة الناشئة عن الحقوق التعاقدية للمؤمن بموجب عقود التأمين. ويتم تناول الهبوط في قيمة مثل هذه الأصول في معايير المحاسبة الدولية أو الوطنية ذات العلاقة. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينطبق هذا المعيار على الأصول البيولوجية المتعلقة بنشاط زراعي والتي تقاس بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد. ويحتوي معيار المحاسبة للقطاع العام 27 – الذي يتناول الأصول البيولوجية المتعلقة بنشاط زراعي – على متطلبات القياس.

9. لا ينطبق هذا المعيار على أي أصول مالية تكون ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض*. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 41 الهبوط في قيمة هذه الأصول.

10. لا يتطلب هذا المعيار تطبيق اختبار الهبوط في القيمة على العقار الاستثماري الذي يقاس بالقيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 16. بموجب نموذج القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 16، يُسجل العقار الاستثماري بالقيمة الجارية في تاريخ القوائم المالية ويُؤخذ في الحسبان أي هبوط في القيمة في تقييم العقار الاستثماري.

10أ. وبالرغم من ذلك، فإن هذا المعيار ينطبق على الأصول المولدة للنقد المسجلة بمبلغ معاد تقييمها (أي القيمة العادلة أو القيمة التشغيلية الجارية في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي استهلاك لاحق متراكم وأية خسائر هبوط لاحقة متراكمة) وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى، مثل نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* ونموذج إعادة التقييم الوارد في معيار المحاسبة لقطاع العام 31، *الأصول غير الملموسة*. والفرق الوحيد بين القيمة العادلة للأصل المولد للنقد وقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد هو التكاليف الإضافية المباشرة التي تُعزى لاستبعاد الأصل المولد للنقد.

أ. إذا كانت تكاليف الاستبعاد ضئيلة، فإن المبلغ الممكن استرداده من الأصل المولد للنقد المعاد تقييمه يكون بالضرورة قريباً من، أو أكبر من، مبلغه المعاد تقييمه. وفي هذه الحالة، وبعد تطبيق متطلبات إعادة التقييم، فإنه من غير المرجح أن يكون الأصل المولد للنقد المعاد تقييمه قد هبطت قيمته ولا يلزم تقدير مبلغ الممكن استرداده.

ب. إذا لم تكن تكاليف الاستبعاد ضئيلة، فإن القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد للأصل المولد للنقد المعاد تقييمه تكون بالضرورة أقل من قيمته العادلة. وبناءً عليه،

فإن الأصل المولد للنقد المعاد تقييمه سيكون قد هبطت قيمته إذا كانت القيمة من الاستخدام له أقل من مبلغه المعاد تقييمه. وفي هذه الحالة، وبعد تطبيق متطلبات إعادة التقييم، تطبق الجهة هذا المعيار لتحدد ما إذا كان الأصل المولد للنقد قد هبطت قيمته.

11. [حذفت].

12. الاستثمارات في:
أ. الجهات المسيطر عليها، حسبما عُرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة*؛ و
ب. الجهات الزميلة، حسبما عُرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*؛ و
ج. الترتيبات المشتركة، حسبما عُرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 37، *الترتيبات المشتركة*،

هي أصول مالية مستثناة من نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وعندما تكون مثل هذه الاستثمارات – في طبيعتها – أصولاً مولدة للنقد، فإنه يتم التعامل معها بموجب هذا المعيار. وعندما تكون هذه الأصول – في طبيعتها – غير مولدة للنقد، فإنه يتم التعامل معها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 21.

تعريفات

13. **تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:**

الوحدة المولدة للنقد هي أصغر مجموعة أصول قابلة للتحديد الهدف الرئيس من الاحتفاظ بها هو توليد عائد تجاري وتولد تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر تكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى.

المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل أو الوحدة المولدة للنقد مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام للأصل أو الوحدة المولدة للنقد، أيهما أكبر.

القيمة من الاستخدام لأصل مولد للنقد هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل ومن استبعاده في نهاية عمره الإنتاجي.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

الأصول المولدة للنقد

14. الأصول المولدة للنقد هي أصول الهدف الرئيس من الاحتفاظ بها هو توليد عائد تجاري. يولّد الأصل عائداً تجارياً عندما يُوَظَّف بطريقة متسقة مع تلك التي تطبقها جهة هادفة للربح. يشير الاحتفاظ بأصل لتوليد "عائد تجاري" إلى أن الجهة تنوي (أ) أن تولد تدفقات نقدية داخلة موجبة من الأصل (أو من الوحدة المولدة للنقد التي يكون الأصل جزءًا منها)، (ب) وأن تكسب عائداً تجارياً يعكس المخاطرة التي ينطوي عليها الاحتفاظ بالأصل. قد يكون الهدف الرئيس من

الاحتفاظ بأصل هو توليد عائد تجاري، حتى وإن كان الأصل لا يحقق هذا الهدف خلال فترة قوائم مالية معينة. وعلى العكس من ذلك، قد يكون الأصل غير مولد للنقد حتى وإن كان ينتج إيرادات معادلة للمصروفات أو يولد عائداً تجارياً خلال فترة قوائم مالية معينة. ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فإن الإشارات إلى "أصل" أو "أصول" في الفقرات التالية من هذا المعيار هي إشارات إلى "أصل مولد للنقد" أو "أصول غير مولدة للنقد".

15. هناك عدد من الظروف التي يمكن أن تحتفظ فيها جهات القطاع العام ببعض أصول الهدف الرئيس من الاحتفاظ بها هو توليد عائد تجاري، على الرغم من أن غالبية الأصول لا يُحتفظ بها لذلك الغرض. فعلى سبيل المثال، قد يخصص مستشفى مبنى للمرضى الذين يدفعون رسوماً. وقد تعمل الأصول المولدة للنقد لجهة قطاع عام – بشكل مستقل – عن الأصول غير المولدة للنقد للجهة. فعلى سبيل المثال، قد يستوفي مكتب تسجيل صكوك العقارات رسوم تسجيل أراض – بشكل مستقل – عن إدارة شؤون الأراض.

16. في حالات معينة، قد يولد أصل تدفقات نقدية على الرغم من أن الهدف الرئيس من الاحتفاظ به هو لأغراض تقديم خدمة (إلى العموم). فعلى سبيل المثال، يُشَغَّل مرفق للتخلص من المخلفات لضمان التخلص الآمن من المخلفات الطبية التي تنتجها المستشفيات الحكومية، ولكن المرفق – أيضاً – يعالج كمية صغيرة من المخلفات الطبية التي تنتجها مستشفيات أخرى خاصة على أساس تجاري. تُعد معالجة مخلفات المستشفيات الخاصة نشاطاً عرضياً بالنسبة لأنشطة المرفق، ولا يمكن تمييز الأصول التي تولد تدفقات نقدية عن الأصول غير المولدة للنقد.

17. في حالات أخرى، قد يولد الأصل تدفقات نقدية ويستخدم – أيضاً – لأغراض غير توليد للنقد. فعلى سبيل المثال، يحتوي مستشفى عمومي على عشرة عنابر، تُستخدم تسعةٌ منها للمرضى الذين يدفعون رسوم على أساس تجاري، ويُستخدم العنبر الآخر للمرضى الذين لا يدفعون رسوم. يستخدم المرضى الذين يدفعون رسوم والمرضى الذين لا يدفعون رسوم مرافق المستشفى الأخرى – بشكل مشترك (على سبيل المثال مرافق العمليات). يلزم الأخذ في الحسبان إلى أي مدى يُحتفظ بالأصل بهدف توليد عائد تجاري لتحديد ما إذا كان ينبغي على الجهة أن تطبق أحكام هذا المعيار أو معيار المحاسبة للقطاع العام 21. إذا كان المكوّن غير المولد للنقد مكوّنا غير مهم بالنسبة للترتيب ككل – كما هو الحال في هذا المثال – فإن الجهة تطبق هذا المعيار وليس معيار المحاسبة للقطاع العام 21.

18. في بعض الحالات، قد لا يكون من الواضح ما إذا كان الهدف الرئيس من الاحتفاظ بأصل هو توليد عائد تجاري. وفي مثل هذه الحالات، يكون من الضروري تقويم أهمية التدفقات النقدية. وقد يصعب تحديد ما إذا كان المدى الذي يولد به الأصل التدفقات النقدية مهماً جداً بما يجعل هذا المعيار هو المنطبق وليس معيار المحاسبة للقطاع العام 21. ويلزم الحكم لتحديد أي المعيارين يجب تطبيقه. وتضع الجهة ضوابط بحيث تستطيع ممارسة ذلك الحكم – بشكل متسق – وفقاً لتعريف الأصول المولدة للنقد والأصول غير المولدة للنقد، ووفقاً للإرشادات ذات العلاقة الواردة في الفقرات 14-17. وتتطلب الفقرة 114 من الجهة أن تُفصح عن الضوابط المستخدمة عند ممارسة هذا الحكم. وعلى الرغم من ذلك، بالنظر إلى الأهداف العامة لمعظم جهات القطاع العام، فهناك افتراض مسبق أن الأصول هي غير مولدة للنقد، وبناءً عليه ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21.

18أ. لأغراض الهبوط في القيمة، تُعَدُّ الشهرة أصلاً مولداً للنقد. لا تولد الشهرة منافع اقتصادية – بشكل مستقل – عن الأصول الأخرى، ويُجرى اختبار هبوط في القيمة لها كجزء من مجموعة أصول. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 21 تقويم الأصول الفردية. تُثبت الشهرة – فقط – عندما ينشأ عنها تدفقات نقدية داخلة أو انخفاضات في صافي التدفقات النقدية الخارجة للجهة المستحوذة. ولا تُثبت شهرة فيما يتعلق بالخدمات الممكنة التي لا ينشأ عنها تدفقات نقدية ذات علاقة. ويتضمن مبلغ الخدمات الممكن استرداده المستخدم لتقويم الهبوط في معيار المحاسبة للقطع العام 21، خدمات ممكنة. وتبعاً لذلك، تطبق الجهة هذا المعيار لتحديد ما إذا كان هناك هبوط في قيمة الشهرة.

الاستهلاك

19. الاستهلاك والاستنفاد هما التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للأصل على مدى عمره الإنتاجي. وفي حال الأصل غير الملموس، يُستخدم مصطلح "الاستنفاد" عموماً بدلاً من مصطلح "الاستهلاك". ولكلا المصطلحين المعنى نفسه.

الهبوط في القيمة

20. يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 21 "الهبوط في القيمة" بأنه خسارة في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات الممكنة للأصل، بما يزيد ويُعَلَّى على الإثبات المنتظم لخسارة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات الممكنة للأصل من خلال الاستهلاك. وبناءً عليه، يعكس الهبوط في القيمة انخفاضاً في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات الممكنة التي ينطوي عليها الأصل بالنسبة للجهة التي تسيطر عليه. فعلى سبيل المثال، قد يكون لبلدية مبنى مواقف يُستخدم حالياً 25% من سعته. ويُحتفظ به لأغراض تجارية، وقد قدرت الإدارة أنه يولد معدل عائد تجاري عندما يكون مستوى الاستخدام عند 75% من سعته فأعلى. ولم يرافق الانخفاض في الاستخدام زيادة مهمة في رسوم مواقف السيارات. يُعَدُّ الأصل قد هبطت قيمته لأن قيمته الدفترية تتجاوز المبلغ الممكن استرداده منه.

تحديد الأصل الذي ربما قد هبطت قيمته

20أ تحدد الفقرات 21-30 متى يجب أن يُحدد المبلغ الممكن استرداده. وتستخدم هذه المتطلبات مصطلح "أصل" ولكنها تنطبق بالتساوي على أصل فردي أو وحدة مولدة للنقد. ويتكون الجزء المتبقي من هذا المعيار مما يلي:

أ. تحدد الفقرات 31-70 متطلبات قياس المبلغ الممكن استرداده. تستخدم هذه المتطلبات – أيضاً – مصطلح "أصل" ولكنها تنطبق بالتساوي على أصل فردي ووحدة مولدة للنقد.

ب. تحدد الفقرات 71-97 متطلبات إثبات وقياس خسائر الهبوط في القيمة. وتتناول الفقرات 71-75 إثبات وقياس خسائر الهبوط في القيمة للأصول الفردية بخلاف الشهرة. وتتناول الفقرات 76-97 إثبات وقياس خسائر الهبوط في القيمة للوحدات المولدة للنقد والشهرة.

ج. تحدد الفقرات 98-105 متطلبات عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة المثبتة في فترات سابقة لأصل أو وحدة مولدة للنقد. ومرة أخرى، تستخدم هذه المتطلبات مصطلح "أصل" ولكنها تنطبق بالتساوي على أصل فردي أو وحدة مولدة للنقد. وُحددت

متطلبات إضافية للأصل الفردي في الفقرات 106-109، وللوحدة المولدة للنقد في الفقرتين 110-111، وللشهرة في الفقرتين 111أ-111ب.

د. تحدد الفقرتان 112-113 متطلبات إعادة تصنيف الأصل من أصل مولد للنقد إلى أصل غير مولد للنقد أو من أصل غير مولد للنقد إلى أصل مولد للنقد.

هـ. تحدد الفقرات 114-122أ المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حول خسائر الهبوط في القيمة وعكس قيد خسائر الهبوط في القيمة للأصول والوحدات المولدة للنقد. وتحدد الفقرات 123-125 متطلبات إفصاح إضافية للوحدات المولدة للنقد التي خُصِّصَت لها شهرة أو أصول غير ملموسة ذات أعمار إنتاجية غير محدودة لأغراض اختبار الهبوط في القيمة.

21. يكون الأصل قد هبطت قيمته عندما تتجاوز قيمته الدفترية المبلغ الممكن استرداده منه. تحدد الفقرات 25–27 بعض المؤشرات على أن خسارة الهبوط في القيمة ربما قد حدثت. وإذا كانت أي من هذه المؤشرات موجودة، فإن الجهة مُطالبة بإجراء تقدير رسمي للمبلغ الممكن استرداده. وباستثناء الظروف الموضحة في الفقرة 23، فإن هذا المعيار لا يتطلب من الجهة أن تجري تقديراً رسمياً للمبلغ الممكن استرداده إذا لم يوجد مؤشر على خسارة الهبوط في القيمة.

22. **يجب على الجهة أن تُقَوِّم – في كل تاريخ للقوائم المالية – ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته. وإذا كان مثل هذا المؤشر موجوداً، فيجب على الجهة أن تقدر المبلغ الممكن استرداده من الأصل.**

23. **بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على الهبوط في القيمة، فإنه يجب على الجهة – أيضًا – أن:**

أ. **تجري – سنوياً – اختبار هبوط في القيمة للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي غير المحدود أو الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام بعد بمقارنة قيمته الدفترية بالمبلغ الممكن استرداده منه. ويمكن إجراء اختبار الهبوط في القيمة هذا في أي وقت خلال فترة القوائم المالية، شريطة أن يُجرَى في الوقت نفسه من كل سنة. ويمكن إجراء اختبار الهبوط في القيمة لأصول غير ملموسة مختلفة في أوقات مختلفة. وبالرغم من ذلك، إذا كان مثل هذا الأصل غير الملموس أُثبت أولياً خلال فترة القوائم المالية الحالية، فإنه يجب إجراء اختبار هبوط في القيمة لذلك الأصل غير الملموس قبل نهاية فترة القوائم المالية الحالية.**

ب. **تجري – سنوياً – اختبار هبوط في القيمة للشهرة التي تُقتنى في استحواذ وفقاً للفقرات 90أ-90س.**

24. إن قدرة أصل غير ملموس على توليد منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات ممكنة كافية لاسترداد قيمته الدفترية تكون – عادة – خاضعة لعدم التأكد قبل أن يكون الأصل متاحاً للاستخدام بدرجة أكبر مما تكون عليه بعد أن يكون متاحاً للاستخدام. وبالتالي، فإن هذا المعيار يتطلب من الجهة أن تُجري، على الأقل سنوياً، اختبار هبوط للقيمة الدفترية للأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام بعد.

25. **عند تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان المؤشرات التالية كحد أدنى:**

المصادر الخارجية للمعلومات

أ. وجود مؤشرات يمكن رصدها على أن قيمة الأصل قد انخفضت خلال الفترة بشكل أكثر أهمية من الانخفاض الذي من شأن الجهة توقعه كنتيجة مرور الوقت أو الاستخدام العادي؛ و

ب. قد حدثت خلال الفترة، أو ستحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة في البيئة التقنية أو بيئة السوق أو البيئة الاقتصادية أو البيئة النظامية التي تعمل فيها الجهة، أو في السوق المكرس لها الأصل، ولها أثر سلبي على الجهة؛ و

ج. قد زادت خلال الفترة أسعار الفائدة في السوق أو معدلات السوق الأخرى للعائد على الاستثمارات، ومن المرجح أن تؤثر تلك الزيادات على معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة من الاستخدام للأصل وتخفض المبلغ الممكن استرداده من الأصل بشكل ذي أهمية نسبية؛ و

المصادر الداخلية للمعلومات

د. توفر دليل على تقادم الأصل أو تلفه مادياً؛ و

هـ. قد حدثت خلال الفترة، أو يتوقع أن تحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة في المدى الذي يستخدم به أو يتوقع أن يستخدم به الأصل، أو في الطريقة التي يستخدم بها أو يتوقع أن يستخدم بها الأصل، ولها أثر سلبي على الجهة. تتضمن هذه التغيرات أن يصبح الأصل عاطلا، وخطط لعدم استمرار العملية التي ينتمي إليها الأصل أو إعادة هيكلتها، وخطط لاستبعاد الأصل قبل التاريخ المتوقع سابقاً، وإعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل على أنه محدود بدلاً من كونه غير محدود؛[1] و

و. اتخاذ قرار بوقف إنشاء الأصل قبل إتمامه أو قبل أن يكون في حالة قابلة للاستخدام؛ و

ز. توفر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل أسوأ، أو سيكون أسوأ، بكثير مما كان متوقعاً.

26. إن القائمة الواردة في الفقرة 25 ليست حصرية. ويمكن أن تحدد الجهة مؤشرات أخرى على أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته، وهذه المؤشرات – أيضاً – من شأنها أن تتطلب من الجهة أن تحدد المبلغ الممكن استرداده للأصل.

27. الدليل من التقارير الداخلية الذي يشير إلى أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته يتضمن وجود:

أ. تدفقات نقدية لاقتناء الأصل، أو احتياجات نقدية لاحقة لتشغيله أو صيانته، هي أعلى بكثير من تلك المقدرة ابتداءً؛ أو

ب. صافي تدفقات نقدية فعلية أو *فائض أو عجز* فعلي متدفق من الأصل أسوأ بكثير من تلك المقدرة ابتداءً؛ أو

ج. انخفاض كبير في صافي التدفقات النقدية المقدرة أو الفائض المقدر المتوقع تدفقها من الأصل، أو زيادة كبيرة في الخسارة المقدرة المتوقع تدفقها من الأصل؛ أو

د. عجوزات أو صافي تدفقات نقدية خارجة للأصل، عندما تُجمع مبالغ الفترة الحالية مع المبالغ المقدرة للمستقبل.

28. حسبما أُشير إليه في الفقرة 23، يتطلب هذا المعيار أن يُجرى – على الأقل سنوياً – اختبار هبوط في قيمة للأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود أو الأصل غير الملموس غير المتاح بعد للاستخدام. وبغض النظر عن متى تنطبق المتطلبات الواردة في الفقرة 23،

1 بمجرد أن يستوفي الأصل ضوابط تصنيفه على أنه محتفظ به للبيع (أو بمجرد تضمنيه في مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع)، فإنه يستثنى من نطاق هذا المعيار وتتم المحاسبة عنه وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة*.

فإن مفهوم الأهمية النسبية ينطبق عند تحديد ما إذا كان يلزم تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل. فعلى سبيل المثال، إذا أظهرت حسابات سابقة أن المبلغ الممكن استرداده من الأصل أكبر بشكل مهم من قيمته الدفترية، فلا يلزم الجهة أن تعيد تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل إذا لم تكن قد وقعت أحداث من شأنها أن تزيل ذلك الفرق. وبالمثل، قد يظهر التحليل السابق أن المبلغ الممكن استرداده من الأصل ليس حساساً لواحد (أو أكثر) من المؤشرات المدرجة في الفقرة 25.

29. توضيحاً للفقرة 28، إذا ارتفع أسعار الفائدة في السوق أو معدلات السوق الأخرى للعائد على الاستثمارات خلال الفترة، فإن الجهة غير مُطالبة بأن تجري تقديراً رسمياً للمبلغ الممكن استرداده من الأصل في الحالات التالية:

أ. إذا كان من غير المرجح أن يتأثر معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة من الاستخدام للأصل بالزيادة في معدلات السوق هذه. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون للزيادات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل أثر ذو أهمية نسبية على معدل الخصم المستخدم لأصل عمره الإنتاجي المتبقي الطويل.

ب. إذا كان من المرجح أن يتأثر معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة من الاستخدام للأصل بالزيادة في معدلات السوق هذه، ولكن تحليل الحساسية السابق للمبلغ الممكن استرداده يظهر أنه:

(1) من غير المرجح أن يكون هناك انخفاضٌ ذو أهمية نسبية في المبلغ الممكن استرداده؛ لأن التدفقات النقدية المستقبلية من المرجح – أيضاً – أن تزيد (مثلاً، في بعض الحالات، قد تكون الجهة قادرة على أن تبرهن على أنها تعدل إيراداتها (بشكل رئيس الإيرادات التبادلية) لتعوض عن أيِّ زيادة في معدلات السوق)؛ أو

(2) من غير المرجح أن ينتج عن الانخفاض في المبلغ الممكن استرداده خسارة هبوط في القيمة ذات أهمية نسبية.

30. إذا كان هناك مؤشر على أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته، فإن هذا قد يشير إلى أنه يلزم مراجعة وتعديل العمر الإنتاجي المتبقي، أو طريقة الاستهلاك (الاستنفاد)، أو القيمة المتبقية للأصل وفقاً للمعيار المنطبق على الأصل، حتى لو لم تُثْبَتْ خسارة هبوط في قيمة الأصل.

قياس المبلغ الممكن استرداده

31. يعرّف هذا المعيار "المبلغ الممكن استرداده" على أنه القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام للأصل، أيهما أكبر. وتحدد الفقرات 32–70 متطلبات قياس المبلغ الممكن استرداده. تستخدم هذه المتطلبات مصطلح "أصل" ولكنها تنطبق بالتساوي على أصل فردي أو وحدة مولدة للنقد.

32. ليس من الضروري دائماً تحديد كل من القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد والقيمة من الاستخدام للأصل. إذا كان أي من هذين المبلغين يتجاوز القيمة الدفترية للأصل، فالأصل لم تهبط قيمته وليس من الضروري تقدير المبلغ الآخر.

33. قد يكون من الممكن قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد حتى لو لم يكن هناك سعر معلن في سوق نشطة لأصل مطابق. وبالرغم من ذلك، أحياناً سيكون من غير الممكن تحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد نظراً لأنه ليس هناك أساس

لإجراء تقدير موثوق[2] للسعر الذي كانت ستُجرى به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع الأصل بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية. وفي هذه الحالة، يمكن أن تستخدم الجهة القيمة من الاستخدام للأصل على أنها المبلغ الممكن استرداده من الأصل.

34. إذا لم يكن هناك سبب يدعو إلى اعتقاد أن القيمة من الاستخدام للأصل تتجاوز بقدر ذي أهمية نسبية قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، فيمكن استخدام القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد على أنها المبلغ الممكن استرداده من الأصل. وغالباً ما يكون هذا هو الحال بالنسبة للأصل المحتفظ به للاستبعاد. وهذا نظراً لأن القيمة من الاستخدام للأصل المحتفظ به للاستبعاد تتكون – بشكل رئيس – من صافي متحصلات الاستبعاد، لأن التدفقات النقدية المستقبلية من الاستخدام المستمر للأصل إلى حين استبعاده من المرجح أن تكون غير ذات أهمية.

35. يُحدد المبلغ الممكن استرداده من الأصل الفردي، ما لم يكن الأصل لا يولد لتدفقات نقدية داخلة تكون مستقلة بشكل كبير من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى. وإذا كان هذا هو الحال، فيُحدد المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي لها الأصل (انظر: الفقرات 85-90) إلا إذا:

أ. كانت القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أكبر من قيمته الدفترية؛ أو

ب. كان الأصل جزءًا من وحدة مولدة للنقد، ولكنه قادر على توليد تدفقات نقدية بشكل فردي، وفي هذه الحالة يمكن تقدير القيمة من الاستخدام للأصل على أنها قريبة من قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، ويمكن قياس القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد.

36. في بعض الحالات، قد توفر التقديرات والمتوسطات والطرق الحسابية المختصرة تقريبات معقولة للعمليات الحسابية المفصلة لتحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام.

قياس المبلغ الممكن استرداده من الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود

37. تتطلب الفقرة 23 أن يُجْرَى – سنوياً – اختبار هبوط في القيمة للأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود بمقارنة قيمته الدفترية بمبلغه الممكن استرداده، بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على أن قيمته ربما قد هبطت. وبالرغم من ذلك، يمكن أن يُستخدم أحدث حساب تفصيلي للمبلغ الممكن استرداده من مثل هذا الأصل تم القيام به في فترة سابقة في اختبار الهبوط لذلك الأصل في الفترة الحالية، شريطة أن تُستوفى جميع الضوابط التالية:

أ. لم تتغير الأصول والالتزامات المكونة للوحدة المولدة للنقد بشكل مهم منذ أحدث حساب تم القيام به للمبلغ الممكن استرداده وذلك إذا كان الأصل غير الملموس لا يولد تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر مستقلة بشكل كبير عن تلك التدفقات من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى وأنه بالتالي يُجْرَى اختبار الهبوط في قيمته كجزء من وحدة المولد النقد التي ينتمي إليها؛ و

2 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

ب. أسفر أحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده عن مبلغ يتجاوز القيمة الدفترية للأصل بهامش كبير؛ و
ج. ضعف احتمال أن يكون المبلغ الممكن استرداده الذي يتم تحديده حالياً أقل من القيمة الدفترية للأصل، وذلك استناداً إلى تحليل الأحداث التي وقعت والظروف التي قد تغيرت منذ أحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده.

القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد

38. [حذفت].

39. [حذفت].

40. [حذفت].

41. تُطرح تكاليف الاستبعاد، بخلاف تلك التي قد أُثبتت على أنها التزامات، عند قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد. من أمثلة هذه التكاليف القانونية، ورسوم التصديق وضرائب المعاملات المماثلة، وتكاليف إزالة الأصل، والتكاليف الإضافية المباشرة لتهيئة الأصل لحالة البيع. وبالرغم من ذلك، فإن منافع إنهاء الخدمة والتكاليف المرتبطة بتخفيض أو إعادة تنظيم عملية بعد استبعاد الأصل، ليست تكاليف إضافية مباشرة لاستبعاد الأصل.

42. أحياناً من شأن استبعاد أصل أن يتطلب أن يتحمل المشتري التزاماً، وتكون هناك قيمة عادلة واحدة فقط مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد متاحة لكل من الأصل والالتزام. توضح الفقرة 89 كيفية معالجة مثل هذه الحالات.

القيمة من الاستخدام

43. **يجب أن تنعكس العناصر التالية في حساب القيمة من الاستخدام للأصل:**
أ. **تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع الجهة أن تحصل عليها من الأصل؛ و**
ب. **التوقعات عن التغيرات المحتملة في مبلغ أو توقيت تلك التدفقات النقدية المستقبلية؛ و**
ج. **القيمة الزمنية للنقود، المعبر عنها بسعر الفائدة الخالي من المخاطر الحالي في السوق؛ و**
د. **ثمن تحمل حالة عدم التأكد المصاحبة للأصل؛ و**
هـ. **العوامل الأخرى، مثل ضعف السيولة التي كان سيعكسها المشاركون في السوق في تسعير التدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع الجهة أن تحصل عليها من الأصل.**

44. يتضمن تقدير القيمة من الاستخدام للأصل الخطوات التالية:
أ. تقدير التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة التي يمكن الحصول عليها أو دفعها من الاستخدام المستمر للأصل ومن استبعاده في النهاية؛ و
ب. تطبيق معدل الخصم المناسب على هذه التدفقات النقدية المستقبلية.

45. يمكن أن تنعكس العناصر المحددة في الفقرة 43 (ب)، (د)، (هـ) إما كتعديلات على التدفقات النقدية المستقبلية أو تعديلات على معدل الخصم. وأيا كان المدخل الذي تطبقه الجهة لتعكس التوقعات بشأن التغيرات المحتملة في مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية المستقبلية، فإن النتيجة يجب أن تعكس القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية، أي المتوسط المرجح لجميع النتائج المحتملة. وتوفر إرشادات التطبيق إرشادات إضافية على

استخدام أساليب القيمة الحالية في قياس القيمة من الاستخدام للأصل.

أساس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية

46. يجب على الجهة عند قياس القيمة من الاستخدام:
أ. إسناد توقعات التدفقات النقدية إلى افتراضات معقولة ومؤيدة تمثل أفضل تقدير للإدارة لسلسة الظروف الاقتصادية التي ستكون قائمة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للأصل. ويجب إعطاء وزن أكبر للدليل الخارجي؛ و
ب. إسناد توقعات التدفقات النقدية إلى أحدث الموازنات المالية/ التوقعات المالية المعتمدة من قبل الإدارة، ولكن يجب أن تستبعد أي تدفقات نقدية مستقبلية داخلة أو خارجة مقدرة يتوقع أن تنشأ عن عمليات إعادة الهيكلة المستقبلية أو من تحسين أو تعزيز أداء الأصل. ويجب أن تغطي التوقعات المستندة إلى هذه الموازنات/ التوقعات فترة خمس سنوات كحد أقصى، ما لم يكن يمكن تبرير فترة أطول؛ و
ج. تقدير توقعات التدفقات النقدية لما بعد الفترة التي تغطيها أحدث الموازنات/ التوقعات عن طريق استكمال التوقعات المستندة إلى الموازنات/ التوقعات استقرائياً باستخدام معدل نمو ثابت أو متناقص للسنوات اللاحقة، ما لم يمكن تبرير معدل متزايد. ولا يجوز أن يزيد معدل النمو هذا عن متوسط معدل النمو في المدى الطويل للمنتجات، أو الصناعات، أو البلد أو البلدان التي تعمل فيها الجهة، أو للسوق الذي يُستخدم فيه الأصل، ما لم يكن يمكن تبرير معدل أعلى.

47. تُقوِّم الإدارة معقولية الافتراضات التي تستند إليها توقعاتها الحالية للتدفقات النقدية عن طريق فحص أسباب الاختلافات بين توقعات التدفقات النقدية السابقة والتدفقات النقدية الفعلية. ويجب على الإدارة أن تتأكد من أن الافتراضات التي استندت إليها توقعاتها الحالية للتدفقات النقدية متسقة مع النتائج الفعلية السابقة، شريطة أن تجعل تأثيرات الأحداث أو الظروف اللاحقة التي لم تكن قائمة عند توليد تلك التدفقات النقدية ذلك مناسباً.

48. لا تتاح، بشكل عام، موازنات/ توقعات تفصيلية وصريحة وموثوقة للتدفقات النقدية المستقبلية لفترات أطول من خمس سنوات. ونظراً لهذا، فإن تقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية تكون مستندة إلى أحدث الموازنات/ التوقعات لخمس سنوات كحد اقصى. يمكن أن تستخدم الإدارة توقعات تدفقات نقدية مستندة إلى موازنات/ توقعات مالية لفترة أطول من خمس سنوات إذا كانت واثقة من أن تلك التوقعات موثوقة، وكانت قادرة على أن تبرهن على قدرتها، استنادا إلى الخبرة السابقة، على توقع التدفقات النقدية بدقة على مدى تلك الفترة الأطول.

49. تقدر توقعات التدفقات النقدية حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل عن طريق استكمال توقعات التدفقات النقدية المستندة إلى موازنات تقديرية/ توقعات مالية استقرائياً باستخدام معدل نمو للسنوات اللاحقة. ويكون هذا المعدل ثابتاً أو متناقصاً مالم تكن الزيادة في المعدل متفقة مع معلومات موضوعية عن أنماط على مدى دورة عمر منتج أو صناعة. وإذا كان مناسباً، فإن معدل النمو يكون صفرا أو سالباً.

50. عندما تكون الظروف مواتية، قد يدخل السوق منافسون ويقيدون النمو. بناءً عليه، سوف تجد الجهات صعوبة في تجاوز متوسط معدل النمو التاريخي على المدى الطويل (قل، عشرين عاماً) للمنتجات، أو الصناعات، أو الدولة أو الدول التي تعمل فيها الجهة، أو للسوق التي يُستخدم فيها الأصل.

51. عند استخدام معلومات من الموازنات المالية/التوقعات المالية، فعلى الجهة أن تنظر فيما إذا كانت المعلومات تعكس افتراضات معقولة ومؤيدة وتمثل أفضل تقدير للإدارة لمجموعة الظروف الاقتصادية التي ستكون قائمة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للأصل.

مكونات تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية

52. **يجب أن تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:**
أ. **توقعات التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المستمر للأصل؛ و**
ب. **توقعات التدفقات النقدية الخارجة التي تُتَكَبَّد بالضرورة لتوليد التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المستمر للأصل (بما في ذلك التدفقات النقدية الخارجة لإعداد الأصل للاستخدام) ويمكن أن تُعزى، أو تُخصص على أساس معقول ومتسق، بشكل مباشر إلى الأصل؛ و**
ج. **صافي التدفقات النقدية، إن وجدت، التي سيتم استلامها (أو دفعها) مقابل استبعاد الأصل في نهاية عمره الإنتاجي.**

53. تعكس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل الخصم افتراضات متسقة عن الزيادات في الأسعار التي تعزى إلى التضخم العام. بناءً عليه، إذا كان معدل الخصم يتضمن أثر الزيادات في الأسعار التي تعزى إلى التضخم العام، فإن التدفقات النقدية المستقبلية تُقدر بقيم اسمية. وإذا كان معدل الخصم لا يتضمن أثر الزيادات في السعر التي تعزى إلى التضخم العام، فإن التدفقات النقدية المستقبلية تقدر بقيم حقيقية (لكنها تتضمن زيادات أو انخفاضات مستقبلية في أسعار محددة).

54. تتضمن توقعات التدفقات النقدية الخارجة تلك التدفقات لمقابلة الخدمة اليومية للأصل إضافة إلى المصروفات الإضافية المستقبلية التي يمكن أن تعزى بشكل مباشر أو تخصص على أساس معقول ومتسق، إلى استخدام الأصل.

55. عندما لا تتضمن القيمة الدفترية للأصل بعدُ جميع التدفقات النقدية الخارجة التي ستُتَكَبَّد قبل أن يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام أو البيع، فإن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة يتضمن تقديراً لأي تدفق نقدي خارج إضافي يتوقع تكبده قبل أن يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام أو البيع. فعلى سبيل المثال، هذا هو الحال بالنسبة لمبنى قيد الإنشاء أو لمشروع تطوير لم يُستكمل بعد.

56. لتجنب الاحتساب المزدوج، فإن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لا تتضمن:
أ. التدفقات النقدية الداخلة من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصل قيد الفحص (على سبيل المثال، الأصول المالية مثل الذمم المدينة)؛ و
ب. التدفقات النقدية الخارجة التي تتعلق بواجبات مُثبَتة على أنها التزامات (على سبيل المثال، الذمم الدائنة، أو معاشات التقاعد، أو المخصصات).

57. **يجب تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصل في حالته الراهنة. ولا يجوز أن تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التدفقات النقدية المقدرة الداخلة أو الخارجة التي يتوقع أن تنشأ عن:**
أ. **إعادة هيكلة مستقبلية لم ترتبط بها الجهة بعد؛ أو**
ب. **تحسين أو تعزيز أداء الأصل.**

58. نظراً لأن التدفقات النقدية المستقبلية تُقدر للأصل في حالته الراهنة، فإن القيمة من الاستخدام لا تعكس:
أ. التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة أو الوفورات ذات العلاقة في التكلفة (على سبيل المثال التخفيضات في تكاليف الموظفين) أو المنافع التي يتوقع أن تنشأ عن إعادة هيكلة مستقبلية لم ترتبط بها الجهة بعد؛ أو
ب. التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة التي ستحسن أو تعزز أداء الأصل أو التدفقات النقدية الداخلة ذات العلاقة التي يتوقع أن تنشأ عن مثل هذه التدفقات الخارجة.

59. إعادة الهيكلة هي برنامج (أ) يُخطط من قبل الإدارة وتتحكم به، (ب) ويغير بشكل ذي أهمية نسبية إما نطاق أنشطة الجهة أو الطريقة التي تنفذ بها تلك الأنشطة. ويحتوي معيار المحاسبة للقطاع العام 19، *المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة* على إرشادات توضح متى تكون الجهة مرتبطة بإعادة هيكلة.

60. عندما تصبح الجهة مرتبطة بإعادة هيكلة، فإن بعض الأصول يُرجح أن تتأثر بإعادة الهيكلة هذه. وبمجرد أن تصبح الجهة مرتبطة بإعادة الهيكلة فإن:
أ. تقديراتها للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة بغرض تحديد القيمة من الاستخدام تعكس الوفورات في التكلفة والمنافع الأخرى من إعادة الهيكلة (استناداً إلى أحدث موازنات / توقعات مالية معتمدة من قبل الإدارة)؛ و
ب. تقديراتها للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة لإعادة الهيكلة تُضَمَّن في مخصص إعادة الهيكلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19.

61. إلى أن تتكبد الجهة تدفقات نقدية خارجة تُحسن أو تُعزز أداء الأصل، فإن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لا تتضمن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة الداخلة التي يتوقع أن تنشأ من الزيادة في المنافع الاقتصادية أو الخدمات الممكنة المرتبطة بالتدفق النقدي الخارج المتوقع.

62. تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة اللازمة للحفاظ على مستوى المنافع الاقتصادية أو الخدمات الممكنة المتوقع أن تنشأ من الأصل في حالته الراهنة. وعندما تتكون وحدة من أصول لها أعمار إنتاجية تقديرية مختلفة، جميعها تُعد أساسية للتشغيل المستمر للوحدة، فإن إحلال الأصول التي لها أعمار إنتاجية أقصر يُعَدُّ جزءاً من الخدمة اليومية للوحدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالوحدة. وبالمثل، عندما يتكون أصل واحد من مكونات لها أعمار إنتاجية تقديرية مختلفة، فإن إحلال المكونات التي لها أعمار إنتاجية أقصر يُعَدُّ جزءاً من الخدمة اليومية للأصل عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي يولدها الأصل.

63. **لا يجوز أن تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:**
أ. التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من أنشطة تمويلية؛ أو
ب. مقبوضات أو مدفوعات ضريبة الدخل.

64. تعكس التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة افتراضات تكون متسقة مع الطريقة التي يتم بها تحديد معدل الخصم. وبخلاف ذلك، فإن أثر بعض الافتراضات سيتم أخذه في الحسبان مرتين أو سيتم تجاهله. ونظراً لأن القيمة الزمنية للنقود تؤخذ في الحسبان عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، فإن هذه التدفقات النقدية لا تتضمن التدفقات

النقدية الداخلة أو الخارجة من الأنشطة التمويلية. وبالمثل، نظراً لأن معدل الخصم يُحدد على أساس قبل الضريبة، فإن التدفقات النقدية المستقبلية تُحدد – أيضاً – على أساس قبل الضريبة.

65. **تقدير صافي التدفقات النقدية التي ستحصل (أو ستدفع) مقابل استبعاد أصل في نهاية عمره الإنتاجي يجب أن يكون هو المبلغ الذي تتوقع الجهة أن تحصل عليه من استبعاد الأصل في معاملة تُجرى على أساس التصرف الحر بين أطراف مُطلعة وراغبة، بعد خصم التكاليف المقدرة للاستبعاد.**

66. تقدير صافي التدفقات النقدية التي ستحصل (أو ستدفع) مقابل استبعاد أصل في نهاية عمره الإنتاجي يُحدد بطريقة مماثلة للطريقة التي تُحدد بها القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، غير أنه، عند تقدير صافي التدفقات النقدية تلك:

أ. تستخدم الجهة الأسعار السائدة في تاريخ التقدير لأصول مماثلة وصلت إلى نهاية عمرها الإنتاجي وقد عملت في ظل ظروف مماثلة لتلك الظروف التي سيُستخدم الأصل فيها؛ و

ب. تُعدل الجهة هذه الأسعار بتأثير كل من الزيادات المستقبلية في الأسعار نتيجة التضخم العام والزيادات أو الانخفاضات المستقبلية في أسعار محددة. وبالرغم من ذلك، إذا كانت تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية من الاستخدام المستمر للأصل ومعدل الخصم تستثني تأثير التضخم العام، فإن الجهة تستثني – أيضاً – هذا التأثير من تقدير صافي التدفقات النقدية من الاستبعاد.

66أ. تختلف القيمة العادلة عن القيمة من الاستخدام. فالقيمة العادلة تعكس الافتراضات التي كان سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل. وفي المقابل، تعكس القيمة من الاستخدام آثار عوامل قد تكون خاصة بالجهة ولا تنطبق على الجهات عامة. فعلى سبيل المثال، لا تعكس القيمة العادلة أياً من العوامل الآتية طالما أنها لن تكون متاحة بشكلٍ عام للمشاركين في السوق:

أ. القيمة الإضافية المتحصل عليها من تجميع الأصول (مثل إنشاء محفظة عقارات استثمارية في مواقع مختلفة)؛ و

ب. التآزر الإيجابي بين الأصل محل القياس والأصول الأخرى؛ و

ج. الحقوق النظامية أو القيود النظامية الخاصة فقط بالمالك الحالي للأصل؛ و

د. منافع الضريبة أو أعباء الضريبة الخاصة بالمالك الحالي للأصل.

التدفقات النقدية المستقبلية بعملة أجنبية

67. تُقَدَّرُ التدفقات النقدية المستقبلية بالعملة التي سيتم توليدها بها، وتخصم بعد ذلك باستخدام معدل خصم مناسب لتلك العملة. وتترجم الجهة القيمة الحالية باستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ حساب القيمة من الاستخدام.

معدل الخصم

68. **يجب أن يكون معدل (معدلات) الخصم هو معدل (معدلات) الخصم قبل الضريبة الذي تنعكس فيه تقويمات السوق الحالية لما يلي:**

أ. للقيمة الزمنية للنقود، المعبر عنها بسعر الفائدة الخالي من المخاطر الحالي؛ و

ب. المخاطر الخاصة بالأصل التي لم تُعدل لها تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

69. المعدل الذي تنعكس فيه تقويمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالأصل هو العائد الذي سيطلبه المستثمرون إذا كانوا سيختارون استثمارا سيولد تدفقات نقدية بمبالغ وتوقيت وحالة مخاطر تعادل تلك التي تتوقع الجهة أن تحصل عليها من الأصل. ويتم تقدير هذا المعدل من المعدل الضمني في المعاملات السوقية الحالية لأصول مماثلة. وبالرغم من ذلك، فإن معدل (معدلات) الخصم المستخدمة لقياس القيمة من الاستخدام للأصل لا يجوز أن يعكس المخاطر التي عدلت لها تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية. وبخلاف ذلك، فإن تأثير بعض الافتراضات سيتم أخذه في الحسبان مرتين.

70. عندما يكون المعدل الخاص بالأصل غير متاح بشكل مباشر من السوق، فإن الجهة تستخدم بدائل لتقدير معدل الخصم. وتوفر إرشادات التطبيق إرشادات إضافية عن تقدير معدل الخصم في مثل هذه الظروف.

إثبات وقياس خسارة الهبوط في القيمة

71. تحدد الفقرات 72-75 متطلبات إثبات وقياس خسائر الهبوط لأصل فردي بخلاف الشهرة. وتتناول الفقرات 76-97ح إثبات وقياس خسائر الهبوط للوحدات المولدة للنقد والشهرة.

72. **إذا، وفقط إذا، كان المبلغ الممكن استرداده من الأصل أقل من قيمته الدفترية، فيجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى المبلغ الممكن استرداده منه. ذلك التخفيض هو خسارة هبوط في القيمة.**

73. **يجب إثبات خسارة الهبوط في القيمة فورا في الفائض أو العجز، مالم يكن الأصل مسجلاً بمبلغ إعادة تقييم وفقاً لمعيار آخر (على سبيل المثال، وفقاً لنموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31). يجب معالجة أي خسارة هبوط في القيمة للأصل المعاد تقييمه على أنها تخفيض من إعادة التقييم وفقاً لذلك المعيار الآخر.**

73أ. يتم إثبات خسارة الهبوط في القيمة للأصل غير المُعاد تقييمه في الفائض أو العجز. وبالرغم من ذلك، فإن خسارة الهبوط في القيمة للأصل المعاد تقييمه تُثبت في فائض إعادة التقييم بالقدر الذي لا تتجاوز به خسارة الهبوط في القيمة المبلغ الموجود في فائض إعادة التقييم لذلك الأصل الفردي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو لتلك الفئة من الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45. تخفض مثل خسارة الهبوط هذه للأصل المعاد تقييمه فائض إعادة التقييم لذلك الأصل الفردي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو لتلك الفئة من الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45.

74. **عندما يكون المبلغ المقدر لخسارة الهبوط في القيمة أكبر من القيمة الدفترية للأصل الذي يتعلق به، فيجب على الجهة أن تُثبت التزاماً إذا، وفقط إذا، كان ذلك مطلوباً بموجب معيار آخر.**

75. **بعد إثبات خسارة الهبوط، يجب تعديل تكلفة الاستهلاك (الاستنفاد) للأصل في الفترات المستقبلية لتخصيص القيمة الدفترية المعدلة للأصل، مطروحاً منه قيمته المتبقية (إن وجدت)، على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.**

الوحدات المولدة للنقد والشهرة

76. تحدد الفقرات 77-97ح متطلبات تحديد الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل وتحديد القيمة الدفترية للوحدات المولدة للنقد والشهرة، وإثبات خسائر الهبوط في القيمة للوحدات المولدة النقد والشهرة.

تحديد الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل

77. **إذا كان هناك مؤشر على أن الأصل ربما قد هبطت قيمته، فإنه يجب تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل الفردي. وإذا كان من غير الممكن تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل الفردي، فإنه يجب على الجهة أن تحدد المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل (الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل).**

78. لا يمكن تحديد المبلغ الممكن استرداده من أصل فردي إذا:

أ. لم يمكن تقدير القيمة من الاستخدام للأصل بحيث تكون قريبة من قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد (على سبيل المثال عندما يكون من غير الممكن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من الاستخدام المستمر للأصل بأنها غير ذات أهمية)؛ و

ب. لم يولد الأصل تدفقات نقدية داخلة مستقلة بشكلٍ كبيرٍ عن تلك التدفقات النقدية من الأصول الأخرى ويكون غير قادر على توليد تدفقاتٍ نقديّة بشكل فردي.

في مثل هذه الحالات فإن القيمة من الاستخدام والمبلغ الممكن استرداده المبني عليها يمكن تحديدهما – فقط – للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل.

79. حسبما عُرفت في الفقرة 13، فإن الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل هي أصغر مجموعة أصول (أ) تتضمن الأصل (ب) وتولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة بشكلٍ كبيرٍ عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى. إن تحديد الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل ينطوي على ممارسة حكم. وإذا كان المبلغ الممكن استرداده لا يمكن تحديده لأصل فردي فإن الجهة تقوم بتحديد أقل مجموعة أصول تولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة بشكل كبير.

80. التدفقات النقدية الداخلة هي تدفقات داخلة لنقد ومعادلات نقد مستلمة من أطراف خارج الجهة. وعند تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية الداخلة من أصل (أو مجموعة أصول) مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من أصول (أو مجموعات أصول) أخرى، فإن الجهة تأخذ في الحسبان عوامل مختلفة بما في ذلك (أ) كيفية مراقبة الإدارة لعمليات الجهة (مثلاً من خلال الخطوط المنتجات، أو الأعمال، أو المواقع الفردية، أو المناطق الإقليمية) أو (ب) كيفية اتخاذ الإدارة للقرارات حول استمرار أو استبعاد أصول الجهة وعملياتها. توفر إرشادات التنفيذ مثالاً على تحديد الوحدة المولدة للنقد.

81. **في حال وجود سوق نشطة للمخرجات التي ينتجها أصل أو مجموعة أصول فإن ذلك الأصل أو مجموعة الأصول يجب تعيينه على أنه وحدة مولدة للنقد، حتى ولو كان بعض أو كل المُخرجات يُستخدم داخلياً. وإذا كانت التدفقات النقدية الداخلة التي يولدها أصل أو وحدة مولدة للنقد تتأثر بتسعير التحويلات الداخلية فيجب على الجهة استخدام أفضل تقديرات الإدارة للسعر(الأسعار) المستقبلي الذي يمكن تحقيقه في معاملة تُجرى على أساس التصرف الحر عند تقدير:**

أ. **التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة المستخدمة في تحديد القيمة من الاستخدام للأصل أو الوحدة المولدة للنقد؛ و**

ب. **التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة المستخدمة في تحديد القيمة من الاستخدام لأي أصول أخرى أو وحدات مولدة للنقد أخرى تتأثر بتسعير التحويلات الداخلية.**

82. حتى لو كان جزء من المخرجات أو كل المخرجات التي ينتجها أصل أو مجموعة أصول يستخدم من قبل وحدات أخرى للجهة (على سبيل المثال، منتج في مرحلة متوسطة من عملية إنتاج)، فإن الأصل هذا أو مجموعة الأصول هذه يشكل وحدة مولدة للنقد منفصلة إذا كانت الجهة تستطيع بيع المخرجات في سوق نشطة. وهذا نظراً لأن الأصل أو مجموعة الأصول تستطيع توليد تدفقات نقدية داخلة مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى. وعند استخدام المعلومات المستندة إلى الموازنات/ التوقعات التي تتعلق بمثل الوحدة المولدة للنقد هذه أو أي أصل آخر أو وحدة مولدة للنقد أخرى تتأثر بتسعير التحويلات الداخلية، فإن الجهة تعدل هذه المعلومات إذا كانت أسعار التحويلات الداخلية لا تعكس أفضل تقديرات الإدارة للأسعار المستقبلية التي يمكن تحقيقها في معاملات تُجرى على أساس التصرف الحر.

83. **يجب تعيين الوحدات المولدة للنقد بشكلٍ متسق من فترة لأخرى لنفس الأصل أو نفس أنواع الأصول، ما لم يكن التغيير مبرراً.**

84. إذا قررت الجهة أن الأصل ينتمي إلى وحدة مولدة للنقد مختلفة عن تلك التي كان ينتمي إليها في فترات سابقة، أو أن أنواع الأصول المجمعة للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل قد تغيرت، فإن الفقرة 120 تتطلب إفصاحات عن الوحدة المولدة للنقد، إذا أُثبتت أو عُكس قيد خسارة هبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد.

المبلغ الممكن استرداده والقيمة الدفترية لوحدة مولدة للنقد

85. إن المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد هو القيمة العادلة للوحدة المولدة للنقد مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو قيمة من الاستخدام للوحدة المولدة للنقد أيهما أكبر. ولغرض تحديد المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد فإن أي إشارة في الفقرات 31-70 إلى "أصل" تقرأ على أنها إشارة إلى "وحدة مولدة للنقد".

86. **يجب تحديد القيمة الدفترية لوحدة مولدة للنقد على أساس متسق مع الطريقة التي يُحدد بها المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد.**

87. القيمة الدفترية لوحدة مولدة للنقد:

أ. تتضمن القيمة الدفترية لتلك الأصول التي يمكن فقط عزوها بشكل مباشر، أو تخصيصها على أساس معقول ومتسق، إلى الوحدة المولدة للنقد وستولد التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المستخدمة في تحديد القيمة من الاستخدام للوحدة المولدة للنقد؛ و

ب. لا تتضمن القيمة الدفترية لأي التزام مُثبت، ما لم يكن المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد لا يمكن تحديده دون أخذ هذا الالتزام في الحسبان.

وهذا نظراً لأن القيمة العادلة للوحدة المولدة للنقد مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد والقيمة من الاستخدام للوحدة المولدة للنقد يتم تحديدهما باستثناء التدفقات النقدية التي تتعلق بالأصول التي ليست جزءاً من الوحدة المولدة للنقد والالتزامات التي قد أُثبتت (انظر الفقرتين 41 و56).

88. عندما يتم تجميع الأصول لتقويم إمكانية الاسترداد، فمن المهم تضمين جميع الأصول التي تولد أو تستخدم لتوليد تيار التدفقات النقدية الداخلة ذات الصلة في الوحدة المولدة للنقد. بخلاف ذلك، فإن الوحدة المولدة للنقد قد تبدو قابلة للاسترداد بالكامل في حين أنه في الحقيقة قد حدثت خسارة هبوط في القيمة. وتوفر شجرة القرارات التوضيحية[3] مخطط سير يوضح معالجة الأصول الفردية التي تعدُّ جزءًا من وحدات مولدة للنقد. وفي بعض الحالات، ورغم أن بعض الأصول تسهم في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لوحدة مولدة للنقد، فإنه لا يمكن تخصيصها للوحدة المولدة للنقد على أساس معقول ومتسق. وقد يكون هذا هو الحال بالنسبة للشهرة. توضح الفقرات 90أ-90س كيفية التعامل مع هذه الأصول عند إجراء اختبار هبوط في القيمة لوحدة مولدة للنقد.

89. قد يكون من الضروري أن تؤخذ في الحسبان بعض الالتزامات المثبتة لتحديد المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد. وقد يحدث ذلك إذا كان استبعاد الوحدة المولدة للنقد سيتطلب من المشتري تحمل التزام. وفي هذه الحالة فإن القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد (أو التدفق النقدي المقدر من الاستبعاد النهائي) للوحدة المولدة للنقد هي السعر لبيع أصول الوحدة المولدة للنقد والالتزام معا مطروحا منه تكاليف الاستبعاد. ولإجراء مقارنة مفيدة بين القيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد والمبلغ الممكن استرداده منها فإن القيمة الدفترية للالتزام تُخصم عند تحديد كل من القيمة من الاستخدام للوحدة المولدة للنقد وقيمتها الدفترية.

90. لأسباب عملية فإن المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد يتم تحديده أحيانًا بعد الأخذ في الحسبان (أ) الأصول التي ليست جزءًا من الوحدة المولدة للنقد (على سبيل المثال، الذمم المدينة أو الأصول المالية الأخرى) أو (ب) الالتزامات التي قد أُثبتت (على سبيل المثال، الذمم الدائنة والالتزامات مقابل معاشات التقاعد والمخصصات الأخرى). وفي مثل هذه الحالات فإن القيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد تتم زيادتها بالقيمة الدفترية لتلك الأصول وتخفيضها بالقيمة الدفترية لتلك الالتزامات.

الشهرة

تخصيص الشهرة للوحدات المولدة للنقد

90أ. لغرض اختبار الهبوط في القيمة، يجب تخصيص الشهرة التي يتم اقتناؤها في استحواذ – من تاريخ الاستحواذ – لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد، أو مجموعات الوحدات المولدة للنقد للجهة المستحوذة، والتي يتوقع أن تستفيد من أوجه التآزر للتجميع، بغض النظر عما إذا كانت الأصول أو الالتزامات الأخرى للعملية المستحوذ عليها مخصصة لهذه الوحدات أو مجموعات الوحدات. عندما تُقتنى الشهرة في استحواذ على عملية غير مولدة للنقد ينتج عنه انخفاض في صافي التدفقات النقدية الخارجة للجهة المستحوذة، فإنه يجب اعتبار الجهة المستحوذة هي الوحدة المولدة للنقد. باستثناء عندما تتعلق الشهرة باستحواذ على عملية غير مولدة للنقد، كل وحدة أو مجموعة وحدات يتم تخصيص الشهرة لها يجب:

أ. أن تمثل أقل مستوى في الجهة الذي تتم عنده مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و

[3] شجرة القرارات التوضيحية تم تضمينها في دراسة المعيار المرفقة

ب. ألا تكون أكبر من قطاع حسبما عرفته الفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية*.

90ب. الشهرة المُثبتة في استحواذ هي أصل يمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تنشأ من الأصول الأخرى التي تُقتنى في الاستحواذ ولا تُحدد بشكل فردي ولا تُثبت بشكل منفصل. ولا تولد الشهرة تدفقات نقدية أو تخفيضات في صافي التدفقات النقدية الخارجة – بشكل مستقل – عن الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى، وغالباً ما تسهم في التدفقات النقدية لوحدات مولدة للنقد متعددة. وفي بعض الأحيان لا يمكن تخصيص الشهرة على أساس غير جزافي للوحدات المولدة للنقد الفردية، ولكن فقط لمجموعات وحدات مولدة للنقد. ونتيجة لذلك، فإن أقل مستوى في الجهة الذي تتم عنده مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية يتكون أحياناً من عدد من الوحدات المولدة للنقد التي تتعلق بها الشهرة، ولكن لا يمكن تخصيص الشهرة لها. يجب قراءة الإشارات الواردة في الفقرات 90د-90س و97أ-97ح إلى الوحدة المولدة للنقد التي تُخصص الشهرة لها على أنها – أيضاً – إشارات إلى مجموعة الوحدات المولدة للنقد التي تُخصص الشهرة لها. وعندما تُقتنى الشهرة في استحواذ على عملية غير مولدة للنقد ينتج عنه انخفاض في صافي التدفقات النقدية الخارجة للجهة المستحوذة، فإنه يجب قراءة الإشارات في الفقرات 90د-90س و97أ-97ح إلى الوحدة المولدة للنقد التي تُخصص الشهرة لها على أنها – أيضاً – إشارات إلى الجهة المستحوذة.

90ج. ينتج عن تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 90أ إجراء اختبار الهبوط في القيمة للشهرة عند مستوى يعكس الطريقة التي تدير الجهة بها عملياتها والطريقة التي ترتبط الشهرة طبيعيا بها. وبناءً عليه، فإن تطوير أنظمة تقرير إضافية ليس ضروريا عادة.

90د. قد لا تتوافق الوحدة المولدة للنقد التي تُخصص الشهرة لها لغرض اختبار الهبوط في القيمة مع المستوى الذي يتم عنده تخصيص الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، *آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية* لغرض قياس مكاسب وخسائر العملات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجهة مطالبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 4 بتخصيص الشهرة إلى مستويات منخفضة نسبيًا لغرض قياس مكاسب وخسائر العملات الأجنبية فهي ليست مطالبة بالقيام باختبار الهبوط في قيمة الشهرة عند نفس المستوى ما لم تقم أيضاً بمراقبة الشهرة عند ذلك المستوى لأغراض الإدارة الداخلية.

90هـ. إذا كان التخصيص الأولي للشهرة التي تُقتنى في استحواذ لا يمكن إتمامه قبل نهاية الفترة السنوية التي نُفِّذ فيها الاستحواذ فإن التخصيص الأولي يجب إتمامه قبل نهاية الفترة السنوية الأولى التي تبدأ بعد تاريخ الاستحواذ.

90و. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40، *تجميع العمليات في القطاع العام*، إذا أمكن تحديد المحاسبة الأولية عن تجميع أعمال بشكل مؤقت فقط في نهاية الفترة التي نُفِّذ فيها التجميع، فإن الجهة المستحوذة:

أ. تحاسب عن التجميع باستخدام تلك المبالغ المؤقتة؛ و

ب. تُثبت أي تعديلات لتلك المبالغ المؤقتة نتيجة لإكمال المحاسبة الأولية في فترة القياس، والتي سوف لن تتجاوز اثني عشر شهرا من تاريخ الاستحواذ.

في مثل هذه الظروف، قد لا يكون – أيضاً – بالإمكان إتمام التخصيص الأولي للشهرة التي

أثبتت في الاستحواذ قبل نهاية الفترة السنوية التي يتم فيها التجميع. وعندما يكون هذا هو الحال فعلى الجهة الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 122أ.

90ز. إذا خُصصت الشهرة لوحدة مولدة للنقد وقامت الجهة باستبعاد إحدى العمليات في تلك الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة يجب أن:

أ. تُضمَّن في القيمة الدفترية للعملية عند تحديد المكسب أو الخسارة من الاستبعاد؛ و

ب. تُقاس على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء من الوحدة المولدة للنقد المحتفظ به، ما لم تكن الجهة قادرة على أن تبرهن على أن هناك طريقة أخرى تعكس بشكلٍ أفضل الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة.

90ح. إذا قامت الجهة بإعادة تنظيم هيكل تقريرها بطريقة تغير تكوين واحدة أو أكثر من الوحدات المولدة للنقد التي كان قد تم تخصيص شهرة لها، فإنه يجب أن يُعاد تخصيص الشهرة إلى الوحدات المتأثرة. ويجب أن تُجرى إعادة التخصيص هذه باستخدام مدخل قيم نسبية مماثل لذلك الذي أُستخدم عند استبعاد الجهة لعملية في وحدة مولدة للنقد، ما لم تكن الجهة قادرة على أن تبرهن على أن هناك طريقة أخرى تعكس بشكلٍ أفضل الشهرة المرتبطة بالوحدات المعاد تنظيمها.

إجراء اختبار هبوط في القيمة لوحدات مولدة للنقد لها الشهرة

90ط. حسبما هو موضح في الفقرة 90ب، عندما تكون الشهرة متعلقة بوحدة مولدة للنقد ولكن لم تُخصص لتلك الوحدة، فيجب إجراء اختبار هبوط في القيمة للوحدة، متى ما كان هناك مؤشر على أن الوحدة ربما قد هبطت قيمتها، وذلك من خلال مقارنة القيمة الدفترية للوحدة، باستثناء أي شهرة، مع مبلغها الممكن استرداده. ويجب إثبات أي خسارة هبوط في القيمة وفقاً للفقرة 91.

90ي. إذا كانت الوحدة المولدة للنقد الموضحة في الفقرة 88 تتضمن في قيمتها الدفترية أصلاً غير ملموس له عمر إنتاجي غير محدود أو غير متاح للاستخدام بعد ويمكن إجراء اختبار هبوط في القيمة لذلك الأصل فقط كجزء من الوحدة المولدة للنقد، فإن الفقرة 23 تتطلب أن يجرى سنوياً اختبار هبوط في القيمة للوحدة – أيضاً.

90ك. يجب إجراء اختبار هبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد التي تُخصص شهرة لها سنوياً، ومتى ما كان هناك مؤشر على أن الوحدة ربما قد هبطت قيمتها، وذلك من خلال مقارنة القيمة الدفترية، بما في ذلك الشهرة، مع المبلغ الممكن استرداده من الوحدة. وإذا كان المبلغ الممكن استرداده من الوحدة يتجاوز القيمة الدفترية للوحدة، فإن يجب اعتبار أن الوحدة والشهرة المخصصة لتلك الوحدة لم تهبط قيمتهما. وإذا كانت القيمة الدفترية للوحدة تتجاوز المبلغ الممكن استرداده من الوحدة، فيجب على الجهة إثبات خسارة هبوط في القيمة وفقاً للفقرة 91.

توقيت اختبارات الهبوط في القيمة

90ل. يمكن إجراء اختبار الهبوط السنوي للوحدة المولدة للنقد التي قد خُصصت شهرة لها في أي وقت خلال فترة سنوية، شريطة أن يتم الاختبار في الوقت نفسه من كل سنة. وقد يتم إجراء اختبار الهبوط في القيمة لوحدات مولدة للنقد مختلفة في أوقات مختلفة. وبالرغم من ذلك، إذا كان بعض أو كل الشهرة المخصصة لوحدة مولدة للنقد تم اقتناؤها في استحواذ خلال الفترة السنوية الحالية، فيجب إجراء اختبار هبوط في القيمة لتلك الوحدة لتحديد قبل انتهاء الفترة السنوية الحالية.

90م. إذا كانت الأصول التي تشكل الوحدة المولدة للنقد التي قد خُصصت شهرة لها يجرى اختبار الهبوط في القيمة لها في الوقت نفسه الذي يجرى فيه اختبار الهبوط في القيمة للوحدة التي تحتوي على الشهرة، فإنه يجب إجراء اختبار الهبوط في القيمة لها قبل الوحدة التي تحتوي على الشهرة. وبالمثل، إذا كانت الوحدات المولدة للنقد التي تشكل مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي قد خُصصت شهرة لها يُجرى اختبار الهبوط في القيمة لها في الوقت نفسه مع مجموعة الوحدات التي تحتوي على الشهرة، فإن الوحدات الفردية يجب إجراء اختبار الهبوط في القيمة لها قبل مجموعة الوحدات التي تحتوي الشهرة.

90ن. في وقت إجراء اختبار الهبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد التي قد خُصصت شهرة لها، قد يكون هناك مؤشر على هبوط في قيمة أصل في الوحدة التي تحتوي على الشهرة. في مثل هذه الظروف، فإن الجهة تقوم بإجراء اختبار هبوط في القيمة للأصل أولاً، وتُثبت أي خسارة هبوط في القيمة لذلك الأصل، قبل إجراء اختبار هبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد التي تحتوي على الشهرة. وبالمثل قد يكون هناك مؤشر على هبوط قيمة وحدة مولدة للنقد في مجموعة الوحدات التي تحتوي على الشهرة. في مثل هذه الظروف، فإن الجهة تقوم بإجراء اختبار هبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد أولا، وتُثبت أي خسارة هبوط في القيمة لتلك الوحدة، قبل إجراء اختبار هبوط في القيمة لمجموعة الوحدات التي قد خُصصت شهرة لها.

90س. يمكن استخدام أحدث عملية حسابية تفصيلية أجريت في فترة سابقة للمبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد التي قد خُصصت شهرة لها في اختبار الهبوط لتلك الوحدة في الفترة الحالية شريطة أن تُستوفى جميع الضوابط التالية:

أ. أن تكون الأصول والالتزامات المكونة للوحدة لم يحدث فيها تغير مهم منذ القيام بأحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده؛ و

ب. أن أحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده قد نتج عنه مبلغ يتجاوز القيمة الدفترية للوحدة بهامش جوهري؛ و

ج. أنه استناداً إلى تحليل الأحداث التي قد وقعت والظروف التي قد تغيرت منذ القيام بأحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده فإن احتمال تحديد أن يكون المبلغ الممكن استرداده حالياً أقل من القيمة الدفترية الحالية للوحدة هو احتمال بعيد.

خسارة الهبوط في القيمة لوحدة مولدة للنقد

91. يجب أن تُثبت خسارة هبوط في القيمة لوحدة مولدة للنقد (أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي قد خُصصت شهرة لها) إذا، وفقط إذا، كان المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (أو مجموعة الوحدات) أقل من القيمة الدفترية للوحدة (مجموعة الوحدات). ويجب أن تُخصص خسارة الهبوط في القيمة لتخفيض القيمة الدفترية للأصول المولدة للنقد للوحدة (أو مجموعة الوحدات) حسب الترتيب الاتي:

أ. أولاً، لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة خُصصت للوحدة (أو مجموعة الوحدات) المولدة للنقد؛

ب. ثم، للأصول الأخرى للوحدة (أو مجموعة الوحدات) على أساس تناسبي استناداً إلى القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

ويجب أن تعالج هذه التخفيضات في القيم الدفترية على أنها خسائر هبوط في القيمة لأصول فردية وتُثبت وفقاً للفقرة 73.

92. عند تخصيص خسارة الهبوط في القيمة وفقاً للفقرة 91، لا يجوز للجهة تخفيض القيمة الدفترية لأصل إلى ما دون القيمة الأعلى من بين القيم التالية:
أ. قيمته العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد (إذا كانت قابلة للقياس)؛ و
ب. القيمة من الاستخدام للأصل (إذا كانت قابلة للتحديد)؛ و
ج. صفر.

يجب أن يُخصص مبلغ خسارة الهبوط في القيمة على أساس تناسبي للأصول المولدة للنقد الأخرى في الوحدة (مجموعة الوحدات)، والذي كان – خلافاً لذلك – سيُخصص للأصل.

93. عندما يسهم أصل غير مولد للنقد في وحدة مولدة للنقد، فإنه يجب أن تُخصص نسبة من القيمة الدفترية لذلك الأصل غير المولد للنقد للقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد قبل تقدير المبلغ الممكن استرداده للوحدة المولدة للنقد. ويجب أن تنعكس في القيمة الدفترية للأصل غير المولد للنقد أي خسائر هبوط في القيمة في تاريخ القوائم المالية قد تم تحديدها بموجب متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 21.

94. إذا كان المبلغ الممكن استرداده من أصل فردي لا يمكن تحديده (انظر الفقرة 78):
أ. تُثبت خسارة هبوط في القيمة للأصل إذا كانت قيمته الدفترية أكبر من قيمته العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد أو نتائج إجراءات التخصيص المبينة في الفقرات 91-93، أيهما أكبر؛ و
ب. لا تُثبت خسارة هبوط في القيمة للأصل إذا لم يحدث هبوط في قيمة الوحدة المولدة للنقد ذات العلاقة. وينطبق ذلك حتى لو كانت القيمة العادلة للأصل مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد أقل من قيمته الدفترية.

95. في بعض الحالات، تسهم أصول غير مولدة للنقد في وحدات مولدة للنقد. ويتطلب هذا المعيار، عندما تحتوي وحدات مولدة للنقد – خاضعة لاختبار هبوط في القيمة – على أصل غير مولد للنقد، أن يُجرى اختبار هبوط في القيمة للأصل غير المولد للنقد وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 21. تُضَمَّن نسبة من القيمة الدفترية لذلك الأصل غير المولد للنقد، بعد أن يجرى ذلك الاختبار، في القيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. تعكس النسبة المدى الذي تسهم به الخدمات الممكنة للأصل غير المولد للنقد في الوحدة المولدة للنقد. وبعد ذلك تُخصص أي خسارة هبوط في قيمة للوحدة المولدة للنقد على أساس تناسبي لجميع الأصول المولدة للنقد في الوحدة المولدة للنقد مع مراعاة الحدود الواردة في الفقرة 92. ولا يخضع الأصل غير المولد للنقد لخسارة هبوط في القيمة إضافية بخلاف تلك التي قد حُددت وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21.

96. [حذفت].

97. بعد أن يكون قد تم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرات 91-93، يجب إثبات التزام مقابل أي مبلغ متبقي من خسارة الهبوط في القيمة لوحدة مولدة للنقد إذا، وفقط إذا، كان ذلك مطلوبًا بموجب معيار محاسبة للقطاع العام آخر.

اختبار الهبوط في القيمة لوحدات مولدة للنقد لها شهرة والحصص غير المسيطرة

97أ. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40، فإن الجهة المستحوذة تقوم بقياس وإثبات الشهرة اعتباراً من تاريخ الاستحواذ على أساس المبلغ الذي يزيد به (أ) عن (ب) أدناه:

أ. مجموع ما يلي:
(1) العوض المحول مُقاساً وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40، الذي يتطلب عموماً القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ؛ و
(2) مبلغ أي حصة غير مسيطرة في العملية المستحوذ عليها مُقاساً وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40؛ و
(3) في استحواذ ينجز على مراحل، القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ للحصة التي كانت الجهة المستحوذة تحتفظ بها في السابق في العملية المستحوذ عليها.

ب. صافي المبالغ في تاريخ الاستحواذ للأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها مقاسة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40.

تخصيص الشهرة

97ب. تتطلب الفقرة 90أ من هذا المعيار أن تُخصص الشهرة التي تُقتنى في استحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد، أو المجموعات المولدة للنقد، في الجهة المستحوذة، والتي يُتوقع أن تستفيد من أوجه تآزر التجميع، بغض النظر عما إذا كانت أصول أو التزامات أخرى للعملية المستحوذ عليها تُخصص لتلك الوحدات أو مجموعات الوحدات. ومن الممكن تخصيص بعض أوجه التآزر الناتجة من استحواذ لوحدة مولدة للنقد ليس للحصة غير المسيطرة حصة فيها.

اختبار الهبوط في القيمة

97ج. ينطوي اختبار الهبوط في القيمة على مقارنة المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد مع القيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد.

97د. إذا كانت الجهة تقوم بقياس الحصص غير المسيطرة على أنها الحصة النسبية للحصص غير المسيطرة في صافي الأصول القابلة للتحديد للجهة المسيطر عليها في تاريخ الاستحواذ وليس بالقيمة العادلة، فإن الشهرة التي تعزى إلى الحصص غير المسيطرة تُضمن في المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بها ولكن لا تُثبت في القوائم المالية للجهة المسيطرة. ونتيجة لذلك، يجب على الجهة أن تحسب القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة بشكل إجمالي بحيث تتضمن الشهرة التي تعزى إلى الحصة غير المسيطرة. ثم تتم مقارنة هذه القيمة الدفترية المعدلة مع المبلغ الممكن استرداده من الوحدة لتحديد ما إذا كانت الوحدة المولدة للنقد قد هبطت قيمتها.

تخصيص خسارة الهبوط في القيمة

97هـ. تتطلب الفقرة 91 أن يتم تخصيص أي خسارة هبوط في القيمة يتم تحديدها أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة ومن ثم للأصول الأخرى على أساس تناسبي استناداً إلى القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

97و. إذا كانت جهة مسيطر عليها، أو جزء من جهة مسيطر عليها، ذات حصة غير مسيطرة، هي نفسها وحدة مولدة للنقد، فإن خسارة الهبوط في القيمة تُخصص بين الجهة المسيطرة والحصة غير المسيطرة على الأساس نفسه الذي يتم بناءً عليه تخصيص الفائض أو العجز.

97ز. إذا كانت جهة مسيطر عليها، أو جزء من جهة مسيطر عليها، ذات حصة غير مسيطرة، هي جزء من وحدة مولدة للنقد أكبر، فإن خسائر الهبوط في القيمة للشهرة تُخصص لأجزاء الوحدة

المولدة للنقد التي لها حصة غير مسيطرة والأجزاء التي ليس لها حصة غير مسيطرة. وينبغي تخصيص خسائر الهبوط لأجزاء الوحدة المولدة للنقد على أساس ما يلي:

أ. القيم الدفترية النسبية للشهرة للأجزاء قبل الهبوط، وذلك بالقدر الذي يكون فيه الهبوط متعلقاً بالشهرة في الوحدة المولدة للنقد؛ و

ب. القيم الدفترية النسبية لصافي الأصول القابلة للتحديد للأجزاء قبل الهبوط، وذلك بالقدر الذي يكون فيه الهبوط متعلقاً بالأصول القابلة للتحديد في الوحدة المولدة للنقد. ويُخصص أي هبوط في القيمة مثل هذا لأصول أجزاء كل وحدة على أساس تناسبي استناداً إلى القيمة الدفترية لكل أصل في الجزء.

في تلك الأجزاء التي لها حصة غير مسيطرة، فإن خسارة الهبوط في القيمة تُخصص بين الجهة المسيطرة والحصة غير المسيطرة على الأساس نفسه الذي يتم بناءً عليه تخصيص الفائض أو العجز.

97ح. إذا كانت خسارة الهبوط في القيمة التي تعزى إلى حصة غير مسيطرة تتعلق بشهرة لم تُثبت في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (أنظر الفقرة 97د)، فإن ذلك الهبوط لا يُثبت على أنه خسارة هبوط في قيمة الشهرة. في مثل هذه الحالات، تُثبت – فقط – خسارة الهبوط في القيمة المتعلقة بالشهرة المخصصة للجهة المسيطرة على أنها خسارة هبوط في قيمة الشهرة.

عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة

98. تحدد الفقرات 99-105 متطلبات عكس قيد خسارة هبوط في القيمة أُثبتت لأصل أو وحدة مولدة للنقد في فترات سابقة. تستخدم هذه المتطلبات مصطلح "أصل" ولكنه ينطبق بالتساوي على أصل فردي أو وحدة مولدة للنقد. وقد تم تحديد متطلبات إضافية للأصل الفردي في الفقرات 106-109، وللوحدة المولدة للنقد في الفقرتين 110 و111 وللشهرة في الفقرتين 111أ و111ب.

99. **يجب على الجهة أن تقوم في كل تاريخ للقوائم المالية بتقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسارة هبوط مُثبتة في فترات سابقة لأصل خلاف الشهرة ربما لم تعد موجودة أو ربما قد انخفضت. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، فيجب على الجهة أن تقدر المبلغ الممكن استرداده من ذلك الأصل.**

100. **عند تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسارة هبوط مثبتة في فترات سابقة لأصل خلاف الشهرة ربما لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، فإنه يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان، كحد أدنى، المؤشرات التالية:**

المصادر الخارجية للمعلومات

أ. **وجود مؤشرات يمكن رصدها على أن قيمة الأصل قد زادت بشكل مهم خلال الفترة؛ و**

ب. **قد حدثت خلال الفترة، أو ستحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة في البيئة التقنية، أو السوقية، أو الاقتصادية أو النظامية التي تعمل فيها الجهة أو في السوق التي يكون الأصل مخصصاً لها، ويكون لها أثر إيجابي على الجهة؛ و**

ج. **أسعار الفائدة في السوق أو معدلات السوق الأخرى للعائد على الاستثمارات قد انخفضت خلال الفترة، ومن المرجح أن تؤثر تلك الانخفاضات على معدل الخصم**

المستخدم في حساب القيمة من الاستخدام لأصل وتزيد المبلغ الممكن استرداده من الأصل بشكل ذي أهمية نسبية؛ و

المصادر الداخلية للمعلومات

د. قد حدثت خلال الفترة، أو يتوقع أن تحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة لها أثر إيجابي على الجهة في المدى الذي يستخدم به أو يتوقع أن يستخدم به الأصل أو في الطريقة التي يستخدم بها أو يتوقع أن يستخدم بها الأصل. وتتضمن هذه التغيرات التكاليف المُكتبدة خلال الفترة لتحسين أو تعزيز أداء الأصل أو إعادة هيكلة العملية التي ينتمي إليها الأصل؛ و

د(أ). اتخاذ قرار باستئناف إنشاء الأصل الذي سبق إيقاف إنشائه قبل إتمامه أو قبل أن يكون في حالة قابلة للاستخدام؛ و

هـ. يتوفر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل هو أفضل، أو سيكون أفضل، مما كان متوقعاً.

101. إن المؤشرات على الانخفاض المحتمل في خسارة الهبوط في القيمة الواردة في الفقرة 100 تقابل – بشكل رئيس – المؤشرات على خسارة الهبوط المحتملة الواردة في الفقرة 25.

102. إذا كان هناك مؤشر على أن خسارة هبوط في القيمة أُثبتت لأصل *بخلاف الشهرة*، ربما لم تعد موجودة أو ربما قد انخفضت، فإن هذا قد يشير إلى أنه قد يلزم مراجعة وتعديل (أ) العمر الإنتاجي المتبقي، أو (ب) طريقة الاستهلاك (الاستنفاد)، أو (ج) القيمة المتبقية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام المنطبق على الأصل، حتى لو لم يتم عكس قيد خسارة هبوط في القيمة للأصل.

103. **يجب عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة التي أثبتت في فترات سابقة لأصل إذا، وفقط إذا، كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده من الأصل منذ آخر خسارة هبوط في القيمة أثبتت. وإذا كان هذا هو الحال، فتجب – باستثناء ما هو موضح في الفقرة 106 – زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى المبلغ الممكن استرداده من الأصل. تلك الزيادة هي عكس قيد لخسارة الهبوط في القيمة.**

104. يُقصد من عكس قيد خسارة الهبوط المحاسبة عن زيادة في الخدمات الممكنة المقدرة للأصل، إما من الاستخدام أو من البيع، منذ التاريخ الذي قامت فيه الجهة في آخر مرة بإثبات خسارة هبوط في القيمة لذلك الأصل. ويُتطلب من الجهة تحديد التغيير في التقديرات الذي تسبب في الزيادة في الخدمات الممكنة المقدرة. ومن أمثلة التغييرات في التقديرات:

أ. تغييراً في الأساس للمبلغ الممكن استرداده (أي ما إذا كان المبلغ الممكن استرداده يستند إلى القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام)؛ أو

ب. إذا كان المبلغ الممكن استرداده يستند إلى القيمة من الاستخدام، تغييراً في مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة أو في معدل الخصم؛ أو

ج. إذا كان المبلغ الممكن استرداده يستند إلى القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد، تغيراً في تقدير مكونات القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد.

105. قد تصبح القيمة من الاستخدام للأصل أكبر من القيمة الدفترية للأصل لمجرد أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة المستقبلية تزداد كلما أصبحت تلك التدفقات أقرب. بناءً عليه، فإن خسارة الهبوط في القيمة لا يُعكس قيدها فقط بسبب مرور الوقت (يسمى في بعض الأحيان "تفكيك"

الخصم)، حتى ولو أصبح المبلغ الممكن استرداده من الأصل أكبر من قيمته الدفترية.

عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة لأصل فردي

106. **القيمة الدفترية بعد الزيادة التي تُعزى إلى عكس قيد خسارة هبوط في القيمة لأصل خلاف الشهرة يجب ألا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (صافية بعد الاستنفاد أو الاستهلاك) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط في القيمة للأصل في السنوات السابقة.**

107. إن أي زيادة في القيمة الدفترية لأصل خلاف الشهرة عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (صافية بعد الاستنفاد أو الاستهلاك) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط في القيمة للأصل في السنوات السابقة، هي إعادة تقييم. وعند المحاسبة عن مثل إعادة التقييم هذه فإن الجهة تطبق المعيار الذي ينطبق على الأصل.

108. **يجب إثبات عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة لأصل خلاف الشهرة فورا في الفائض أو العجز، ما لم يكن الأصل مسجلاً بمبلغ معاد تقييمه وفقاً لمعيار آخر (على سبيل المثال، نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31). ويجب معالجة أي عكس قيد لخسارة هبوط في القيمة لأصل معاد تقييمه على أنه زيادة من إعادة التقييم وفقاً لذلك المعيار الآخر.**

108أ. يُثبت عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة للأصل المعاد تقييمه – بشكل مباشر – في احتياطي إعادة التقييم ويُزيد فائض إعادة التقييم لذلك الأصل الفردي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو لتلك الفئة من الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45. وبالرغم من ذلك، وبقدر ما يكون قد تم في السابق إثبات خسارة هبوط في الفائض أو العجز لنفس فئة الأصول المُعاد تقييمها، يُثبت – أيضاً – عكس قيد خسارة الهبوط تلك في الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 45.

109. **بعد إثبات عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة، يجب تعديل تكلفة الاستهلاك (الاستنفاد) للأصل في الفترات المستقبلية لتخصيص القيمة الدفترية المعدلة للأصل مطروحًا منها قيمته المتبقية (إن وجدت) على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.**

عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة لوحدة مولدة للنقد

110. **يجب أن يُخصص عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد لأصول الوحدة – باستثناء الشهرة – على أساس تناسبي استناداً إلى القيم الدفترية لتلك الأصول. وتجب معالجة هذه الزيادات في القيم الدفترية على أنها عكس قيد لخسائر هبوط في القيمة لأصول فردية وإثباتها وتُثبت وفقاً للفقرة 108. ولا يجوز أن يُخصص أي جزء من مبلغ عكس القيد هذا لأصل غير مولد للنقد يُسهِم بخدمات ممكنة للوحدة مولدة للنقد.**

111. **عند تخصيص مبلغ عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد وفقاً للفقرة 110، لا يجوز زيادة القيمة الدفترية للأصل عن المبلغ الأقل من بين ما يلي:**

أ. **المبلغ الممكن استرداده منه (إذا كان قابلاً للتحديد)؛ و**

ب. **القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (صافية بعد الاستنفاد أو الاستهلاك) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط في القيمة للأصل في الفترات السابقة.**

يجب تخصيص مبلغ عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة، الذي كان خلافا لذلك سيتم

تخصيصه للأصل، على أساس تناسبي للأصول الأخرى في الوحدة، باستثناء الشهرة.

عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة للشهرة

111أ. خسارة الهبوط في القيمة المثبتة للشهرة لا يجوز عكس قيدها في فترة لاحقة.

111ب. يمنع معيار المحاسبة للقطاع العام 31 إثبات الشهرة المُولدة داخليًا. أي زيادة في المبلغ الممكن استرداده من الشهرة في الفترات التي تلي إثبات خسارة هبوط في القيمة لتلك الشهرة، من المرجح أن تكون زيادة في الشهرة المُولدة داخلياً بدلاً من كونها عكس قيد لخسارة هبوط في القيمة مُثبتة للشهرة المقتناة.

إعادة تصنيف الأصول

112. يجب إعادة تصنيف الأصل من أصل مولد للنقد إلى أصل غير مولد للنقد أو من أصل غير مولدة للنقد إلى أصل مولد للنقد، فقط عندما يكون هناك دليل واضح على أن إعادة التصنيف هذه مناسبة. لا تستدعي – بالضرورة – إعادة التصنيف في حد ذاتها إجراء اختبار هبوط في القيمة أو عكس قيد خسارة هبوط في القيمة. في تاريخ القوائم المالية اللاحق لإعادة التصنيف، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان، كحد أدنى، المؤشرات المدرجة في الفقرة 25.

113. هناك ظروف يمكن أن تقرر فيها جهات القطاع العام أنه من المناسب إعادة تصنيف أصل مولد للنقد على أنه أصل غير مولد للنقد. فعلى سبيل المثال، أُنشئ مرفق معالجة مياه صرف – بشكل رئيس – لمعالجة الصرف الصناعي من منطقة صناعية بأسعار تجارية، وقد استخدمت الطاقة الفائضة لمعالجة الصرف من وحدة إسكان اجتماعي ولا يتم استيفاء رسوم نظير ذلك. وقد أغلقت المنطقة الصناعية مؤخراً وفي المستقبل سيتم تطوير الموقع لأغراض المساكن الاجتماعية. في ضوء إغلاق المنطقة الصناعية، تُقرر جهة القطاع العام إعادة تصنيف محطة معالجة الصرف على أنها أصل غير مولد للنقد.

الإفصاح

114. يجب على الجهة أن تُفصح عن الضوابط التي وضعتها لتمييز الأصول المولدة للنقد عن الأصول غير المولدة للنقد.

115. يجب على الجهة أن تفصح عما يلي لكل فئة من فئات الأصول:

أ. مبلغ خسائر الهبوط في القيمة التي أُثبتت خلال الفترة والبند (البنود) المستقل في قائمة الأداء المالي الذي ضُمنت خسائر الهبوط تلك فيه؛ و

ب. مبلغ القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة التي أُثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة والبند (البنود) المستقل في قائمة الأداء المالي الذي تم عكس قيد خسائر الهبوط تلك فيه؛ و

ج. مبلغ خسائر الهبوط في القيمة من الأصول المعاد تقييمها التي أُثبتت بشكل مباشر في فائض إعادة التقييم خلال الفترة؛ و

د. مبلغ القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة من الأصول المعاد تقييمها التي أُثبتت بشكل مباشر في فائض إعادة التقييم خلال الفترة.

116. في بعض الحالات، قد لا يكون من الواضح ما إذا كان الهدف الرئيس من الاحتفاظ بأصل هو توليد عائد تجاري. يلزم ممارسة ذلك الحكم لتحديد ما إذا كان يجب تطبيق هذا المعيار أو معيار المحاسبة للقطاع العام 21. وتتطلب الفقرة 114 الإفصاح عن الضوابط المستخدمة

لتمييز الأصول المولدة للنقد والأصول غير المولدة للنقد.

117. فئة الأصول هي مجموعة أصول متماثلة من حيث طبيعتها أو وظيفتها في عمليات الجهة، تُعرض على أنها بند واحد لغرض الإفصاح في القوائم المالية.

118. يمكن عرض المعلومات المطلوبة في الفقرة 115 مع المعلومات الأخرى التي يُفصح عنها لفئة الأصول. على سبيل المثال، يمكن تضمين هذه المعلومات في مطابقة القيمة الدفترية للعقارات، والآلات والمعدات، في بداية ونهاية الفترة، وفقاً لما هو مطلوب في معيار المحاسبة للقطاع العام 45.

119. يجب على الجهة التي تقوم بالتقرير عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية* أن تفصح عما يلي لكل قطاع يتم التقرير عنه بناءً على هيكل التقارير القطاعية للجهة:

أ. مبلغ خسائر الهبوط في القيمة التي أُثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة؛ و

ب. مبلغ القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة التي أُثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة.

120. يجب على الجهة أن تفصح عما يلي لكل خسارة هبوط في القيمة ذات أهمية نسبية أُثبتت أو عُكس قيدها خلال الفترة لأصل مولد للنقد (بما في ذلك الشهرة)، أو وحدة مولدة للنقد:

أ. الأحداث والظروف التي أدت إلى إثبات أو عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة؛ و

ب. مبلغ خسارة الهبوط في القيمة التي أُثبتت أو عكس قيدها؛ و

ج. لأصل مولد للنقد:

(1) طبيعة الأصل؛ و

(2) إذا كانت الجهة تقوم بالتقرير عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18، القطاع الذي تم تقرير عنه الذي ينتمي إليه الأصل بناءً على هيكل التقارير القطاعية للجهة.

د. لوحدة مولدة للنقد:

(1) وصف للوحدة المولدة للنقد (مثل: ما إذا كانت خط منتجات، أو مرفقاً صناعياً، أو عملية تجارية، أو منطقة جغرافية، أو قطاعاً يتم التقرير عنه)؛ و

(2) مبلغ خسارة الهبوط في القيمة التي أُثبتت أو عُكس قيدها حسب فئات الأصول و، إذا كانت الجهة تقوم بالتقرير عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18، حسب القطاعات التي يتم التقرير عنها بناءً على هيكل التقارير القطاعية للجهة؛ و

(3) إذا كان تجميع الأصول في فئات لتحديد الوحدة المولدة للنقد قد تغير منذ التقدير السابق للمبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد (إن وجد)، وصف للطريقة الحالية والسابقة لتجميع الأصول وأسباب تغيير الطريقة التي يتم بها تعيين الوحدة المولدة للنقد.

هـ. ما إذا كان المبلغ الممكن استرداده من الأصل (الوحدة المولدة للنقد) هو قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو قيمته من الاستخدام؛ و

و. إذا كان المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، الأساس المستخدم لتحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد. فيجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات الآتية:

(1) المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 46) الذي يصنف ضمنه قياس القيمة العادلة للأصل (وحدة توليد النقد) في مجمله (دون أن يؤخذ في الحسبان ما إذا كانت "تكاليف الاستبعاد" يمكن رصدها)؛ و

(2) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: وصف لأسلوب أو أساليب التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد. وإذا كان هناك تغيير في طريقة التقييم، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب أو أسباب إجراء التغيير؛ و

(3) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: كل افتراض رئيسي استندت إليه الإدارة في تحديدها للقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد. والافتراضات الرئيسية هي تلك التي يكون المبلغ الممكن استرداده من الأصل (وحدة توليد النقد) أكثر حساسية لها. ويجب على الجهة أيضاً أن تفصح عن معدل أو معدلات الخصم المستخدمة في القياس الحالي والقياس السابق إذا كانت القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد قد تم قياسها باستخدام أحد أساليب القيمة الحالية؛ و

ز. إذا كان المبلغ الممكن استرداده هو القيمة من الاستخدام، معدل (معدلات) الخصم المستخدم في التقدير الحالي والتقدير السابق (إن وجد) للقيمة من الاستخدام.

121. يجب على الجهة أن تُفصح عن المعلومات التالية مجموع خسائر الهبوط في القيمة ومجموع القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة، التي أُثبتت خلال الفترة ولم يتم الإفصاح عن معلومات عنها وفقاً للفقرة 120:

أ. الفئات الرئيسة للأصول المتأثرة بخسائر الهبوط والفئات الرئيسة للأصول المتأثرة بالقيود العكسية لخسائر الهبوط؛ و

ب. الأحداث والظروف الرئيسة التي أدت إلى إثبات خسائر الهبوط هذه والقيود العكسية هذه لخسائر الهبوط.

122. تُشجع الجهة على أن تفصح عن الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده من الأصول خلال الفترة. وبالرغم من ذلك، فإن الفقرة 123 تتطلب من الجهة أن تفصح عن معلومات حول التقديرات المستخدمة لقياس المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد عندما تُضَمَّن شهرة أو أصل غير ملموس له عمر إنتاجي غير محدود في القيمة الدفترية لتلك الوحدة.

122أ. إذا لم يكن، وفقاً للفقرة 90هـ، قد تم في نهاية الفترة تخصيص أي جزء من الشهرة المقتناة في استحواذ خلال الفترة لوحدة مولدة للنقد (مجموعة وحدات) فيجب الإفصاح عن مبلغ الشهرة غير المُخصصة جنباً إلى جنب مع أسباب بقاء ذلك المبلغ دون تخصيص.

الإفصاح عن التقديرات المستخدمة لقياس المبالغ الممكن استردادها من الوحدات المولدة للنقد التي تحتوي على أصول غير ملموسة لها أعمار غير محدودة

123. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات (أ)-(و) لكل وحدة مولدة

للنقد (مجموعة وحدات) والتي تكون القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة التي خُصصت لتلك الوحدة (مجموعة الوحدات) مهمة بالمقارنة مع مجموع القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة للجهة:

أ. القيمة الدفترية للشهرة التي خُصصت للوحدة (مجموعة الوحدات)؛ و

ب. القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة التي خُصصت للوحدة مجموعة الوحدات)؛ و

ج. الأساس الذي تم بناءً عليه تحديد المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) (أي قيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد)؛ و

د. إذا كان المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) يستند إلى القيمة من الاستخدام:

(1) كل افتراض رئيس استندت إليه الإدارة في توقعاتها للتدفقات النقدية للفترة التي تغطيها أحدث الموازنات/التوقعات. الافتراضات الرئيسة هي تلك التي يكون المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) أكثر حساسية لها؛ و

(2) وصف للمدخل المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة (القيم) التي عُينت لكل افتراض رئيس، وما إذا كانت هذه القيمة (القيم) تعكس تجربة سابقة أو، حسب مقتضى الحال، متفقة مع المصادر الخارجية للمعلومات، وإذا لم تكن كذلك، كيف ولماذا تختلف عن التجربة السابقة أو المصادر الخارجية للمعلومات؛ و

(3) الفترة التي توقعت الإدارة على مداها التدفقات النقدية بناءً على الموازنات/التوقعات المُعتمدة من قبل الإدارة، وعند استخدام فترة أطول من خمس سنوات لوحدة (مجموعة وحدات) مولدة للنقد، توضيح لماذا تلك الفترة الأطول مبررة؛ و

(4) معدل النمو المستخدم في استقراء توقعات التدفقات النقدية لما بعد الفترة التي تغطيها أحدث الموازنات /التوقعات، ومبرر استخدام أي معدل نمو يتجاوز متوسط معدل النمو طويل الأجل للمنتجات، أو الصناعات، أو البلد أو البلدان التي تعمل فيها الجهة، أو للسوق المكرس لها الوحدة (مجموعة الوحدات)؛ و

(5) معدل (معدلات) الخصم المستخدم للاستقراء توقعات التدفقات النقدية.

هـ. إذا كان المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) يستند إلى القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد، أسلوب أو أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد. وإذا لم تُقاس القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد باستخدام سعر معلن لوحدة (مجموعة وحدات) مطابقة، فيجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التالية:

(1) كل افتراض رئيس استندت إليه الإدارة في تحديدها للقيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد. الافتراضات الرئيسة هي تلك التي يكون المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) أكثر حساسية لها؛ و

(2) وصف للمدخل المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة (أو القيم) التي تم تعيينها لكل افتراض رئيس وما إذا كانت تلك القيم تعكس تجربة سابقة أو أنها، حسب مقتضى الحال، متفقة مع مصادر خارجية للمعلومات، وإذا لم تكن كذلك، كيف ولماذا تختلف عن التجربة السابقة أو المصادر الخارجية للمعلومات.

(2أ) المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 46) الذي يصنف ضمنه قياس القيمة العادلة في مجمله (دون أن يؤخذ في الحسبان ما إذا كانت "تكاليف الاستبعاد" يمكن رصدها).

(2ب) إذا كان هناك تغيير في أسلوب التقييم، فيتم الإفصاح عن التغيير وسبب أو أسباب إجراء التغيير.

و. إذا تم تحديد القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد باستخدام توقعات التدفقات النقدية المخصومة، فيجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التالية:

(1) الفترة التي على مداها توقعت الإدارة التدفقات النقدية؛ و

(2) معدل النمو المستخدم لاستقراء توقعات التدفقات النقدية؛ و

(3) معدل (معدلات) الخصم المُطبق على توقعات التدفقات النقدية.

ز. إذا كان تغير محتمل بشكل معقول في افتراض رئيس استندت إليه الإدارة في تحديدها للمبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) سوف يتسبب في أن تتجاوز القيمة الدفترية للوحدة (مجموعة الوحدات) مبلغها الممكن استرداده:

(1) المبلغ الذي من شأن المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) أن يتجاوز به قيمتها الدفترية؛ و

(2) القيمة التي عُينت للافتراض الرئيس؛ و

(3) المبلغ الذي يجب أن تتغير به القيمة التي عُينت للافتراض الرئيس، بعد تضمين أي آثار مترتبة على ذلك التغيير على المتغيرات الأخرى المستخدمة لقياس المبلغ الممكن استرداده، لكي يكون المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) مساويا لقيمتها الدفترية.

124. إذا كان بعض أو كل القيمة الدفترية لشهرة أو أصول غير ملموسة لها أعمار إنتاجية غير محدودة خُصصت فيما بين وحدات (مجموعات وحدات) مولدة نقد متعددة، وكان المبلغ المخصص بهذه الطريقة لكل وحدة (مجموعة وحدات) ليس مهماً بالمقارنة مع مجموع القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة للجهة فيجب الإفصاح عن تلك الحقيقة، جنباً إلى جنب مع مجموع القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة التي خُصصت لتلك الوحدات (مجموعات الوحدات). إضافة إلى ذلك، إذا كانت المبالغ الممكن استردادها لأي من تلك الوحدات (مجموعات الوحدات) تستند إلى نفس الافتراض الرئيس أو الافتراضات الرئيسة وكان مجموع القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة المخصصة لها مهماً بالمقارنة مع مجموع القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة للجهة، فيجب على الجهة الإفصاح عن تلك الحقيقة، جنبا إلى جنب مع:

أ. مجموع القيمة الدفترية للشهرة التي خُصصت لتلك الوحدات (مجموعات الوحدات)؛ و

ب. مجموع القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة الذي خُصصت لتلك الوحدات (مجموعات الوحدات)؛ و

ج. وصف للافتراض الرئيس (الافتراضات الرئيسة)؛ و

د. وصف للمدخل المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة (القيم) التي عُينت للافتراض الرئيس (الافتراضات الرئيسة)، وما إذا كانت تلك القيمة (القيم) تعكس تجربة سابقة أو، حسب مقتضى الحال، تتفق مع مصادر خارجية للمعلومات، وإذا لم تكن كذلك، كيف ولماذا تختلف عن التجربة السابقة أو المصادر الخارجية للمعلومات؛ و

هـ. إذا كان تغيير محتمل بشكل معقول في الافتراض الرئيس (الافتراضات الرئيسة) سوف يتسبب في أن يتجاوز مجموع القيم الدفترية للوحدات (مجموعات الوحدات) مجموع مبالغها الممكن استردادها:

(1) المبلغ الذي من شأن مجموع المبالغ الممكن استردادها من الوحدات (مجموعات الوحدات) أن يتجاوز به مجموع قيمها الدفترية؛ و

(2) القيمة (القيم) التي عُينت للافتراض الرئيس (الافتراضات الرئيسة)؛ و

(3) المبلغ الذي يجب أن تتغير به القيمة (القيم) التي عُينت للافتراض الرئيس (الافتراضات الرئيسة)، بعد تضمين أي آثار مترتبة على التغيير على المتغيرات الأخرى المستخدمة لقياس المبلغ الممكن استرداده، لكي يصبح مجموع المبالغ الممكن استردادها للوحدات (مجموعات الوحدات) مساويا لمجموع قيمها الدفترية.

125. يمكن، وفقاً للفقرة 37 أو 90س ترحيل أحدث عملية حسابية تفصيلية تم إجراؤها في فترة سابقة للمبلغ الممكن استرداده من وحدة مولدة للنقد (مجموعة وحدات) واستخدامها في اختبار الهبوط لتلك الوحدة (مجموعة الوحدات) في الفترة الحالية شريطة استيفاء الضوابط المحددة. وعندما هذا هو الحال فإن المعلومات المتعلقة بتلك الوحدة (مجموعة الوحدات) التي تم تضمينها في الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرتين 123 و124 تتعلق بالعملية الحسابية المرحلة للمبلغ الممكن استرداده.

تاريخ السريان

126. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

126أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].

126ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].

126ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].

126د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].

126هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].

126و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].

126j. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].

126ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].

126ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].

126ي. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].

126ك. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].

126ل. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].

126م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرات 2 و8 و25. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.

126ن. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 73 و73أ و108 و108أ و118. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.

126س.عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرات 8 و10 و13 و25 و31-36 و41 و42 و66 و78 و85 و87 و89 و92 و94 و100 و104 و120 و123 والعنوان المتعلق بها الوارد أعلى الفقرة 41، وأضاف الفقرتين 10أ و66أ، وحذف الفقرات 38-40. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

127. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة

معيار المحاسبة للقطاع العام 26 "الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 26 "الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 26 "الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التطبيق
6. إرشادات التنفيذ
7. شجرة قرارات توضيحية

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعيار المحاسبة للقطاع العام، وتحديد أيِّ موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في الدليل المشار إليه، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعيار المحاسبة للقطاع العام المعدل؛ بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة ، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعدَّ البيان المذكور وعُرِضَ على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار "الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد".

وبهدف اقتراح معيار ملائم للهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد؛ أجريت دراسةٌ لمعيار الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022). وقد روعي عند إعداد معيار الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 26 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدْخِلَت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 26 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام؛ وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، جرى إعداد استبيان إلكتروني وتوزيعه على عدد 189 جهة، واستُلمت إجابات 154 جهة، كما رُتبتْ زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. وقد لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 33% من الجهات تتيح للغير استخدام أصولها – مرافقها – بمقابل مالي من المستخدمين، و4% من الجهات تقوم بتقييم أصولها بشكل سنوي، و27% من الجهات تقوم بتأجير استثماراتها العقارية للغير. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات	
															نعم	لا
هل تقوم الجهة بتقييم أصولها بشكل سنوي؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14
هل قامت الجهة من قبل بتسجيل خسائر هبوط في القيمة لأي من أصولها الثابتة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14
هل تقوم الجهة بالاستعانة بخبراء خارجيين للقيام بالحصر والتقييم؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14

ويُعد موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	7	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض
2	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	8	قطاع التعليم	وزارة التعليم – قطاع التعليم العالي

3	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	9	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود
4	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	10	قطاع التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
5	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	11	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة البيئة والمياه والزراعة
6	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة	12	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 26 "الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (3) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 26 "الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	**126. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.**	126. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after April 1, 2009. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before April 1, 2009, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	126أ. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126A.Paragraphs 25 and 100 were amended by Improvements to IPSASs issued in January 2010. An entity shall apply those amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged if an entity also applies the amendments to paragraphs 12, 13, 29, 40, 57, 59, 62, 62A, 62B, 63, 66, and 101A of IPSAS 16 at the same time. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2011, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	126ب. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126B. Paragraph 123 was amended by Improvements to IPSASs issued in January 2010. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2011, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في	126ج. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126C. IPSAS 31 amended paragraph 2(h). An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after April 1, 2011. If an entity applies IPSAS

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		31 for a period beginning before April 1, 2011, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	126د. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126D. Paragraph 127 was amended by IPSAS 33، First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	126هـ. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126E. IPSAS 35، Consolidated Financial Statements and IPSAS 37، Joint Arrangements issued in January 2015، amended paragraph 12. An entity shall apply that amendment when it applies IPSAS 35 and IPSAS 37.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	126و. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126F Paragraphs 2 and 8 were amended by Improvements to IPSASs 2015, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على	126ز. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126G Paragraphs 3 and 4 were deleted and paragraphs 5 and 18 were amended by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	126ح. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126H Impairment of Revalued Assets (Amendments to IPSASs 21 and 26) amended paragraphs 2, 73, 108, 115 and 124, deleted paragraphs 6 and 11, and added paragraphs 73A and 108A. An entity shall apply those amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies those amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	126ط. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126I Paragraph 2 was amended by IPSAS 39, Employee Benefits, issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018.Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	126ي. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126J Paragraphs 2, 23, 71, 76, 88, 91, 92, 98–100, 102, 103, 106–108, 110, 111,120, 122 and 123–125 were amended, paragraphs 18A, 20A, 90A–90O, 97A–97H, 111A, 111B and 122A added and paragraphs 7 and 96 deleted by IPSAS 40, Public Sector Combinations, issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو	126ك. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126K. Paragraphs 2, 9 and 12 were amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	126ل. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126L. Paragraphs 73A and 108A were amended by Improvements to IPSAS, 2019, issued in January 2020. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2021. Earlier application is permitted.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	126م. **عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرات 2 و8 و25. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.**	126M. Paragraphs 2, 8 and 25 were amended by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	126ن. **عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 73 و73أ و108 و108أ و118. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.**	126N.Paragraphs 73, 73A, 108, 108A, and 118 were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.	126س. **عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرات 8 و10 و13 و25 و31-36 و41 و42 و66 و78**	126O.Paragraphs 8, 10, 13, 25, 31-36, 41, 42, 66, 78, 85, 87, 89, 92, 94, 100, 104, 120, and 123 and the related heading of

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	و85 و87 و89 و92 و94 و100 و104 و120 و123 والعنوان المتعلق بها الوارد أعلى الفقرة 41، وأضاف الفقرتين 10أ و66أ، وحذف الفقرات 38-40. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	paragraph 41 were amended, paragraphs 10A and 66A were added, and paragraphs 38–40 were deleted by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 26 "الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
1. The objective of this Standard is to prescribe the procedures that an entity applies to determine whether a cash-generating asset is impaired, and to ensure that impairment losses are recognized. This Standard also specifies when an entity should reverse an impairment loss, and prescribes disclosures.	1. هدف هذا المعيار هو تحديد الإجراءات التي تطبقها الجهة لتحديد ما إذا كان أصل مولد للنقد قد هبطت قيمته، وضمان إثبات خسائر الهبوط في القيمة. ويحدد هذا المعيار – أيضاً – متى ينبغي للجهة أن تعكس قيد خسارة الهبوط في القيمة، ويحدد الإفصاحات اللازمة.	لا	
Scope	النطاق		
2. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in accounting for the impairment of cash-generating assets, except for: a. Inventories (see IPSAS 12, *Inventories*); b. Assets arising from construction contracts (see IPSAS 11, *Construction Contracts*); c. Financial assets that are within the scope of IPSAS 41, *Financial Instruments*; d. Investment property that is measured at fair value (see IPSAS 16, *Investment Property*); e. [Deleted] f. Deferred tax assets (see the relevant international or national accounting standard dealing with deferred tax assets);	2. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الأصول المولدة للنقد، باستثناء: أ. المخزون (أُنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*)؛ و ب. الأصول التي تنشأ عن عقود الإنشاء (أُنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 11، عقود *الإنشاء*)؛ و ج. الأصول المالية التي هي ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*؛ و د. العقارات الاستثمارية التي تم قياسها بالقيمة العادلة (أُنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 16، *العقارات الاستثمارية*)؛ و هـ. [حذفت].	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		و. أصول الضريبة المؤجلة (أُنظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول أصول الضريبة المؤجلة)؛ و j. الأصول التي تنشأ عن منافع الموظفين (أُنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 39، منافع *الموظفين*)؛ و ح. [حذفت]. ط. [حذفت]. ي. الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي والتي هي ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 27، *الزراعة* وتُقاس بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع؛ و ك. تكاليف الاقتناء المؤجلة، والأصول غير الملموسة، التي تنشأ عن الحقوق التعاقدية للمؤمن بموجب عقود التأمين والتي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو معيار المحاسبة الوطني ذي العلاقة الذي يتناول عقود التأمين؛ و ل. [حذفت]. ل أ. الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) المُصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المُحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة*؛ و م. الأصول المولدة للنقد الأخرى التي تكون المتطلبات المحاسبية للهبوط في قيمتها مُضمنة في معيار آخر.	g. Assets arising from employee benefits (see IPSAS 39, *Employee Benefits*); h. [Deleted] i. [Deleted] j. Biological assets related to agricultural activity within the scope of IPSAS 27, *Agriculture* that are measured at fair value less costs to sell; k. Deferred acquisition costs, and intangible assets, arising from an insurer's contractual rights under insurance contracts within the scope of the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts; and l. [Deleted] la. Non-current assets (or disposal groups) classified as held for sale in accordance with IPSAS 44, *Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations*; and m. Other cash-generating assets in respect of which accounting requirements for impairment are included in another Standard.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
3. [Deleted].	3. [حذفت].	لا	
4. [Deleted].	4. [حذفت].	لا	
5. Public sector entities that hold non-cash-generating assets as defined in paragraph 13 apply IPSAS 21, *Impairment of Non-Cash-Generating Assets*, to such assets. Public sector entities that hold cash-generating assets apply the requirements of this Standard	5. يجب على جهات القطاع العام التي تحتفظ بأصول غير مولدة للنقد، حسبما عُرفت في الفقرة 13، أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21، *الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد على مثل هذه الأصول*. ويجب على جهات القطاع العام التي تحتفظ بأصول مولدة للنقد، أن تطبق متطلبات هذا المعيار.	لا	
6. [Deleted].	6. [حذفت].	لا	
7. [Deleted].	7. [حذفت].	لا	
8. This Standard does not apply to inventories, cash-generating assets arising from construction contracts, or assets classified as held for sale (or included in a disposal group that is classified as held for sale) because existing standards applicable to these assets contain requirements for recognizing and measuring such assets. This Standard does not apply to deferred tax assets, assets related to employee benefits, or deferred acquisition costs and intangible assets arising from an insurer's contractual rights under insurance contracts. The impairment of such assets is addressed in the relevant international or national accounting standards. In addition, this Standard does not apply to biological assets related to agricultural activity that are measured	8. لا ينطبق هذا المعيار على المخزون، ولا على الأصول المولدة للنقد الناشئة عن عقود الإنشاء، ولا على الأصول المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع (أو المُضمنة في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع)، وذلك نظراً لأن معايير المحاسبة للقطاع العام الحالية المنطبقة على هذه الأصول تحتوي على متطلبات لإثبات وقياس هذه الأصول. ولا ينطبق هذا المعيار على أصول الضريبة المؤجلة، أو الأصول المتعلقة بمنافع الموظفين، أو تكاليف الاقتناء المؤجلة والأصول غير الملموسة الناشئة عن الحقوق التعاقدية للمؤمن بموجب عقود التأمين. ويتم تناول الهبوط في قيمة مثل هذه الأصول في معايير المحاسبة الدولية أو الوطنية ذات العلاقة. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينطبق هذا المعيار على الأصول البيولوجية المتعلقة بنشاط زراعي والتي تقاس بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
at fair value less of disposal. IPSAS 27 dealing with biological assets related to agricultural activity contains measurement requirements	الاستبعاد. ويحتوي معيار المحاسبة للقطاع العام 27 – الذي يتناول الأصول البيولوجية المتعلقة بنشاط زراعي – على متطلبات القياس.		
9. This Standard does not apply to any financial assets that are included in the scope of IPSAS 28, *Financial Instruments: Presentation*. Impairment of these assets is dealt with in IPSAS 41.	9. لا ينطبق هذا المعيار على أي أصول مالية تكون ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض*. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 41 الهبوط فى قيمة هذه الأصول.	لا	
10. This Standard does not require the application of an impairment test to investment property measured at fair value within the scope of IPSAS 16. Under the current value model in IPSAS 16, an investment property is carried at fair value at the reporting date, and any impairment will be taken into account in the valuation.	10. لا يتطلب هذا المعيار تطبيق اختبار الهبوط في القيمة على العقار الاستثماري الذي يقاس بالقيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 16. بموجب نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 16، يُسجل العقار الاستثماري بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية ويُؤخذ في الحسبان أي هبوط في القيمة في تقييم العقار الاستثماري.	لا	
10A. However, this Standard applies to cash-generating assets that are carried at revalued amounts (i.e., fair value or current operational value at the date of the revaluation less any subsequent accumulated depreciation and subsequent accumulated impairment losses) in accordance with other IPSAS, such as the current value model in IPSAS 45, *Property, Plant, and Equipment* and IPSAS 31, *Intangible Assets*. The only difference between a cash-generating asset's fair value and its fair value less costs of disposal is	10أ. وبالرغم من ذلك، فإن هذا المعيار ينطبق على الأصول المولدة للنقد المسجلة بمبلغ معاد تقييمها (أي القيمة العادلة أو القيمة التشغيلية الجارية في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي استهلاك لاحق متراكم وأية خسائر هبوط لاحقة متراكمة) وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى، مثل نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* ونموذج إعادة التقييم الوارد في معيار المحاسبة لقطاع العام 31، *الأصول غير الملموسة*.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		والفرق الوحيد بين القيمة العادلة للأصل المولد للنقد وقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد هو التكاليف الإضافية المباشرة التي تُعزى لاستبعاد الأصل المولد للنقد. أ. إذا كانت تكاليف الاستبعاد ضئيلة، فإن المبلغ الممكن استرداده من الأصل المولد للنقد المعاد تقييمه يكون بالضرورة قريباً من، أو أكبر من، مبلغه المعاد تقييمه. وفي هذه الحالة، وبعد تطبيق متطلبات إعادة التقييم، فإنه من غير المرجح أن يكون الأصل المولد للنقد المعاد تقييمه قد هبطت قيمته ولا يلزم تقدير مبلغ الممكن استرداده. ب. إذا لم تكن تكاليف الاستبعاد ضئيلة، فإن القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد للأصل المولد للنقد المعاد تقييمه تكون بالضرورة أقل من قيمته العادلة. وبناءً عليه، فإن الأصل المولد للنقد المعاد تقييمه سيكون قد هبطت قيمته إذا كانت القيمة من الاستخدام له أقل من مبلغه المعاد تقييمه. وفي هذه الحالة، وبعد تطبيق متطلبات إعادة التقييم، تطبق الجهة هذا المعيار لتحدد ما إذا كان الأصل المولد للنقد قد هبطت قيمته.	the direct incremental costs attributable to the disposal of the cash-generating asset. a. If the disposal costs are negligible, the recoverable amount of the revalued cash-generating asset is necessarily close to, or greater than, its revalued amount. In this case, after the revaluation requirements have been applied, it is unlikely that the revalued cash-generating asset is impaired and recoverable amount need not be estimated. b. If the disposal costs are not negligible, the fair value less costs of disposal of the revalued cash- generating asset is necessarily less than its fair value. Therefore, the revalued cash-generating asset will be impaired if its value in use is less than its revalued amount. In this case, after the revaluation requirements have been applied, an entity applies this Standard to determine whether the cash-generating asset may be impaired.
	لا	11. [حذفت].	11. [Deleted].

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
12. Investments in: a. Controlled entities, as defined in IPSAS 35, Consolidated Financial Statements; b. Associates, as defined in IPSAS 36, Investments in Associates and Joint Ventures; and c. Joint arrangements, as defined in IPSAS 37, Joint Arrangements, are financial assets that are excluded from the scope of IPSAS 41. Where such investments are in the nature of cash-generating assets, they are dealt with under this Standard. Where these assets are in the nature of non-cash-generating assets, they are dealt with under IPSAS 21.	12. الاستثمارات في: أ. الجهات المسيطر عليها، حسبما عُرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة*؛ و ب. الجهات الزميلة، حسبما عُرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*؛ و ج. الترتيبات المشتركة، حسبما عُرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 37، *الترتيبات المشتركة*، هي أصول مالية مستثناة من نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وعندما تكون مثل هذه الاستثمارات – في طبيعتها – أصولاً مولدة للنقد، فإنه يتم التعامل معها بموجب هذا المعيار. وعندما تكون هذه الأصول – في طبيعتها – غير مولدة للنقد، فإنه يتم التعامل معها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 21.	لا	
Definitions	**تعريفات**		
13. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: A cash-generating unit is the smallest identifiable group of assets held with the primary objective of generating a commercial return that generates cash inflows from continuing use that are largely independent of the cash inflows from other assets or groups of assets.	13. **تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:** **الوحدة المولدة للنقد هي أصغر مجموعة أصول قابلة للتحديد الهدف الرئيس من الاحتفاظ بها هو توليد عائد تجاري وتولد تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر تكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى.** **المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
Recoverable amount is the higher of an asset's or a cash-generating unit's fair value less costs of disposal and its value in use. Value in use of a cash-generating asset is the present value of the estimated future cash flows expected to be derived from the continuing use of an asset and from its disposal at the end of its useful life. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the Glossary of Defined Terms published separately.	أو الوحدة المولدة للنقد مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام للأصل أو الوحدة المولدة للنقد، أيهما أكبر. القيمة من الاستخدام لأصل مولد للنقد هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل ومن استبعاده في نهاية عمره الإنتاجي. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.		
Cash-Generating Assets	الأصول المولدة للنقد		
14. Cash-generating assets are assets held with the primary objective of generating a commercial return. An asset generates a commercial return when it is deployed in a manner consistent with that adopted by a profit-oriented entity. Holding an asset to generate a "commercial return" indicates that an entity intends to (a) generate positive cash inflows from the asset (or from the cash-generating unit of which the asset is a part), and (b) earn a commercial return that reflects the risk involved in holding the asset. An asset may be held with the primary objective of generating a commercial return even though it does not meet	14. الأصول المولدة للنقد هي أصول الهدف الرئيس من الاحتفاظ بها هو توليد عائد تجاري. يولّد الأصل عائداً تجارياً عندما يُوَظَّف بطريقة متسقة مع تلك التي تطبقها جهة هادفة للربح. يشير الاحتفاظ بأصل لتوليد "عائد تجاري" إلى أن الجهة تنوي (أ) أن تولد تدفقات نقدية داخلة موجبة من الأصل (أو من الوحدة المولدة للنقد التي يكون الأصل جزءًا منها)، (ب) وأن تكسب عائداً تجارياً يعكس المخاطرة التي ينطوي عليها الاحتفاظ بالأصل. قد يكون الهدف الرئيس من الاحتفاظ بأصل هو توليد عائد تجاري، حتى وإن كان الأصل لا يحقق هذا الهدف خلال فترة قوائم مالية معينة. وعلى العكس من ذلك، قد يكون الأصل غير مولد للنقد حتى وإن كان ينتج	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
that objective during a particular reporting period. Conversely, an asset may be a non-cash-generating asset even though it may be breaking even or generating a commercial return during a particular reporting period. Unless stated otherwise, references to "an asset" or "assets" in the following paragraphs of this Standard are references to "cash-generating asset(s)."	إيرادات معادلة للمصروفات أو يولد عائداً تجارياً خلال فترة قوائم مالية معينة. ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فإن الإشارات إلى "أصل" أو "أصول" في الفقرات التالية من هذا المعيار هي إشارات إلى "أصل مولد للنقد" أو "أصول غير مولدة للنقد".		
15. There are a number of circumstances in which public sector entities may hold some assets with the primary objective of generating a commercial return, although the majority of their assets are not held for that purpose. For example, a hospital may deploy a building for fee-paying patients. Cash-generating assets of a public sector entity may operate independently of the non-cash-generating assets of the entity. For example, the deeds office may earn land registration fees independently from the department of land affairs.	15. هناك عدد من الظروف التي يمكن أن تحتفظ فيها جهات القطاع العام ببعض أصول الهدف الرئيس من الاحتفاظ بها هو توليد عائد تجاري، على الرغم من أن غالبية الأصول لا يُحتفظ بها لذلك الغرض. فعلى سبيل المثال، قد يخصص مستشفى مبنى للمرضى الذين يدفعون رسوماً. وقد تعمل الأصول المولدة للنقد لجهة قطاع عام – بشكل مستقل – عن الأصول غير المولدة للنقد للجهة. فعلى سبيل المثال، قد يستوفي مكتب تسجيل صكوك العقارات رسوم تسجيل أراض – بشكل مستقل – عن إدارة شؤون الأراض.	لا	
16. In certain instances, an asset may generate cash flows although it is primarily held for service delivery purposes. For example, a waste disposal plant is operated to ensure the safe disposal of medical waste generated by state-controlled hospitals, but the plant also treats a small amount of medical waste generated by other private hospitals on a commercial basis. The treatment of	16. في حالات معينة، قد يولد أصل تدفقات نقدية على الرغم من أن الهدف الرئيس من الاحتفاظ به هو لأغراض تقديم خدمة (إلى العموم). فعلى سبيل المثال، يُشَغَّل مرفق للتخلص من المخلفات لضمان التخلص الآمن من المخلفات الطبية التي تنتجها المستشفيات الحكومية، ولكن المرفق – أيضاً – يعالج كمية صغيرة من المخلفات الطبية التي تنتجها مستشفيات أخرى خاصة على أساس تجاري. تُعد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
medical waste from the private hospitals is incidental to the activities of the plant, and the assets that generate cash flows cannot be distinguished from the non-cash-generating assets.	معالجة مخلفات المستشفيات الخاصة نشاطاً عرضياً بالنسبة لأنشطة المرفق، ولا يمكن تمييز الأصول التي تولد تدفقات نقدية عن الأصول غير المولدة للنقد.		
17. In other instances, an asset may generate cash flows and also be used for non-cash-generating purposes. For example, a public hospital has ten wards, nine of which are used for fee-paying patients on a commercial basis, and the other is used for non-fee-paying patients. Patients from both wards jointly use other hospital facilities (for example, operating facilities). The extent to which the asset is held with the objective of providing a commercial return needs to be considered to determine whether the entity should apply the provisions of this Standard or IPSAS 21. If, as in this example, the non-cash-generating component is an insignificant component of the arrangement as a whole, the entity applies this Standard, rather than IPSAS 21.	17. في حالات أخرى، قد يولد الأصل تدفقات نقدية ويستخدم – أيضاً – لأغراض غير توليد للنقد. فعلى سبيل المثال، يحتوي مستشفى عمومي على عشرة عنابر، تُستخدم تسعةٌ منها للمرضى الذين يدفعون رسوم على أساس تجاري، ويُستخدم العنبر الآخر للمرضى الذين لا يدفعون رسوم. يستخدم المرضى الذين يدفعون رسوم والمرضى الذين لا يدفعون رسوم مرافق المستشفى الأخرى – بشكل مشترك (على سبيل المثال مرافق العمليات). يلزم الأخذ في الحسبان إلى أي مدى يُحتفظ بالأصل بهدف توليد عائد تجاري لتحديد ما إذا كان ينبغي على الجهة أن تطبق أحكام هذا المعيار أو معيار المحاسبة للقطاع العام 21. إذا كان المكوّن غير المولد للنقد مكوّنا غير مهم بالنسبة للترتيب ككل – كما هو الحال في هذا المثال – فإن الجهة تطبق هذا المعيار وليس معيار المحاسبة للقطاع العام 21.	لا	
18. In some cases it may not be clear whether the primary objective of holding an asset is to generate a commercial return. In such cases it is necessary to evaluate the significance of the cash flows. It may be difficult to determine whether the extent to which the asset generates cash flows is so	18. في بعض الحالات، قد لا يكون من الواضح ما إذا كان الهدف الرئيس من الاحتفاظ بأصل هو توليد عائد تجاري. وفي مثل هذه الحالات، يكون من الضروري تقويم أهمية التدفقات النقدية. وقد يصعب تحديد ما إذا كان المدى الذي يولد به الأصل التدفقات النقدية مهماً جداً بما يجعل هذا المعيار	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		هو المنطبق وليس معيار المحاسبة للقطاع العام 21. ويلزم الحكم لتحديد أي المعيارين يجب تطبيقه. وتضع الجهة ضوابط بحيث تستطيع ممارسة ذلك الحكم – بشكل متسق – وفقاً لتعريف الأصول المولدة للنقد والأصول غير المولدة للنقد، ووفقاً للإرشادات ذات العلاقة الواردة في الفقرات 14-17. وتتطلب الفقرة 114 من الجهة أن تُفصح عن الضوابط المستخدمة عند ممارسة هذا الحكم. وعلى الرغم من ذلك، بالنظر إلى الأهداف العامة لمعظم جهات القطاع العام، فهناك افتراض مسبق أن الأصول هي غير مولدة للنقد، وبناءً عليه ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21.	significant that this Standard is applicable, rather than IPSAS 21. Judgment is needed to determine which Standard to apply. An entity develops criteria so that it can exercise that judgment consistently in accordance with the definition of cash-generating assets and non-cash-generating assets and with the related guidance in paragraphs 14–17. Paragraph 114 requires an entity to disclose the criteria used in making this judgment. However, given the overall objectives of public sector entities, the presumption is that assets are non-cash generating in these circumstances and, therefore, IPSAS 21 will apply.
	لا	18أ. لأغراض الهبوط في القيمة، تُعَدُّ الشهرة أصلاً مولداً للنقد. لا تولد الشهرة منافع اقتصادية – بشكل مستقل – عن الأصول الأخرى، ويُجرى اختبار هبوط في القيمة لها كجزء من مجموعة أصول. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 21 تقويم الأصول الفردية. تُثبت الشهرة – فقط – عندما ينشأ عنها تدفقات نقدية داخلة أو انخفاضات في صافي التدفقات النقدية الخارجة للجهة المستحوذة. ولا تُثبت شهرة فيما يتعلق بالخدمات الممكنة التي لا ينشأ عنها تدفقات نقدية ذات علاقة. ويتضمن مبلغ الخدمات الممكن استرداده المستخدم لتقويم الهبوط في معيار المحاسبة للقطع العام 21، خدمات ممكنة. وتبعاً لذلك، تطبق الجهة هذا	18A. For the purposes of impairment, goodwill is considered a cash-generating asset. Goodwill does not generate economic benefits independently of other assets, and is assessed for impairment as part of a group of assets. IPSAS 21 deals with the assessment of individual assets. Goodwill is only recognized where it gives rise to cash inflows or reductions in an acquirer's net cash outflows, No goodwill is recognized in respect of service potential that does not give rise to related cash flows. The recoverable service amount used to assess impairment in IPSAS 21 includes service potential. Consequently, an entity applies this Standard to determine whether to impair goodwill.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
	المعيار لتحديد ما إذا كان هناك هبوط في قيمة الشهرة.		
Depreciation	**الاستهلاك**		
19. Depreciation and amortization are the systematic allocation of the depreciable amount of an asset over its useful life. In the case of an intangible asset, the term "amortization" is generally used instead of "depreciation." Both terms have the same meaning.	19. الاستهلاك والاستنفاد هما التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للأصل على مدى عمره الإنتاجي. وفي حال الأصل غير الملموس، يُستخدم مصطلح "الاستنفاد" عموماً بدلاً من مصطلح "الاستهلاك". ولكلا المصطلحين المعنى نفسه.	لا	
Impairment	**الهبوط في القيمة**		
20. IPSAS 21 defines an "impairment" as a loss in the future economic benefits or service potential of an asset, over and above the systematic recognition of the loss of the asset's future economic benefits or service potential through depreciation. Impairment of a cash-generating asset, therefore, reflects a decline in the future economic benefits or service potential embodied in an asset to the entity that controls it. For example, an entity may have a municipal parking garage that is currently being used at 25 percent of capacity. It is held for commercial purposes, and management has estimated that it generates a commercial rate of return when usage is at 75 percent of capacity and above. The decline in usage has not been accompanied by a significant increase in parking charges. The	20. يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 21 "الهبوط في القيمة" بأنه خسارة في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات الممكنة للأصل، بما يزيد ويُعَلَّى على الإثبات المنتظم لخسارة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات الممكنة للأصل من خلال الاستهلاك. وبناءً عليه، يعكس الهبوط في القيمة انخفاضاً في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات الممكنة التي ينطوي عليها الأصل بالنسبة للجهة التي تسيطر عليه. فعلى سبيل المثال، قد يكون لبلدية مبنى مواقف يُستخدم حالياً 25% من سعته. ويُحتفظ به لأغراض تجارية، وقد قدرت الإدارة أنه يولد معدل عائد تجاري عندما يكون مستوى الاستخدام عند 75% من سعته فأعلى. ولم يرافق الانخفاض في الاستخدام زيادة مهمة في رسوم مواقف السيارات. يُعَدُّ الأصل قد هبطت قيمته لأن قيمته الدفترية تتجاوز المبلغ الممكن استرداده منه.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
asset is regarded as impaired because its carrying amount exceeds its recoverable amount.			
Identifying an Asset that may be Impaired	**تحديد الأصل الذي ربما قد هبطت قيمته**		
20A. Paragraphs 21–30 specify when recoverable amount shall be determined. These requirements use the term 'an asset' but apply equally to an individual asset or a cash-generating unit. The remainder of this Standard is structured as follows: a. Paragraphs 31–70 set out the requirements for measuring recoverable amount. These requirements also use the term 'an asset' but apply equally to an individual asset and a cash-generating unit. b. Paragraphs 71–97 set out the requirements for recognizing and measuring impairment losses. Recognition and measurement of impairment losses for individual assets other than goodwill are dealt with in paragraphs 71–75. Paragraphs 76–97 deal with the recognition and measurement of impairment losses for cash-generating units and goodwill. c. Paragraphs 98–105 set out the requirements for reversing an impairment loss recognized in prior periods for an asset or a cash-generating unit. Again, these requirements use the term 'an asset' but apply equally to an	20أ تحدد الفقرات 21-30 متى يجب أن يُحدد المبلغ الممكن استرداده. وتستخدم هذه المتطلبات مصطلح "أصل" ولكنها تنطبق بالتساوي على أصل فردي أو وحدة مولدة للنقد. ويتكون الجزء المتبقي من هذا المعيار مما يلي: أ. تحدد الفقرات 31-70 متطلبات قياس المبلغ الممكن استرداده. تستخدم هذه المتطلبات – أيضاً – مصطلح "أصل" ولكنها تنطبق بالتساوي على أصل فردي ووحدة مولدة للنقد. ب. تحدد الفقرات 71-97 متطلبات إثبات وقياس خسائر الهبوط في القيمة. وتتناول الفقرات 71-75 إثبات وقياس خسائر الهبوط في القيمة للأصول الفردية بخلاف الشهرة. وتتناول الفقرات 76-97 إثبات وقياس خسائر الهبوط في القيمة للوحدات المولدة للنقد والشهرة. ج. تحدد الفقرات 98-105 متطلبات عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة المثبتة في فترات سابقة لأصل أو وحدة مولدة للنقد. ومرة أخرى، تستخدم هذه المتطلبات مصطلح "أصل" ولكنها تنطبق بالتساوي على أصل فردي أو وحدة مولدة للنقد. وُحددت متطلبات إضافية للأصل الفردي في الفقرات 106-109، وللوحدة المولدة للنقد في الفقرتين 110-111، وللشهرة في الفقرتين 111أ-111ب.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
individual asset or a cash-generating unit. Additional requirements for an individual asset are set out in paragraphs 106–109, for a cash-generating unit in paragraphs 110–111, and for goodwill in paragraphs 111A–111B. d. Paragraphs 112–113 set out the requirements for the re-designation of an asset from a cash-generating asset to a non-cash-generating asset or from a non-cash-generating asset to a cash-generating asset. e. Paragraphs 114–122A specify the information to be disclosed about impairment losses and reversals of impairment losses for assets and cash-generating units. Paragraphs 123–125 specify additional disclosure requirements for cash-generating units to which goodwill or intangible assets with indefinite useful lives have been allocated for impairment testing purposes.	د. تحدد الفقرتان 112-113 متطلبات إعادة تصنيف الأصل من أصل مولد للنقد إلى أصل غير مولد للنقد أو من أصل غير مولد للنقد إلى أصل مولد للنقد. هـ. تحدد الفقرات 114-122أ المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حول خسائر الهبوط في القيمة وعكس قيد خسائر الهبوط في القيمة للأصول والوحدات المولدة للنقد. وتحدد الفقرات 123-125 متطلبات إفصاح إضافية للوحدات المولدة للنقد التي خُصِّصَت لها شهرة أو أصول غير ملموسة ذات أعمار إنتاجية غير محدودة لأغراض اختبار الهبوط في القيمة.		
21. An asset is impaired when its carrying amount exceeds its recoverable amount. Paragraphs 25–27 describe some indications that an impairment loss may have occurred. If any of those indications is present, an entity is required to make a formal estimate of recoverable amount. Except for the circumstances described in paragraph 23, this	21. يكون الأصل قد هبطت قيمته عندما تتجاوز قيمته الدفترية المبلغ الممكن استرداده منه. تحدد الفقرات 25–27 بعض المؤشرات على أن خسارة الهبوط في القيمة ربما قد حدثت. وإذا كانت أي من هذه المؤشرات موجودة، فإن الجهة مُطالبة بإجراء تقدير رسمي للمبلغ الممكن استرداده. وباستثناء الظروف الموضحة في الفقرة 23، فإن هذا المعيار	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
Standard does not require an entity to make a formal estimate of recoverable amount if no indication of an impairment loss is present.	لا يتطلب من الجهة أن تجري تقديراً رسمياً للمبلغ الممكن استرداده إذا لم يوجد مؤشر على خسارة الهبوط في القيمة.		
22. An entity shall assess at each reporting date whether there is any indication that an asset may be impaired. If any such indication exists, the entity shall estimate the recoverable amount of the asset.	22. يجب على الجهة أن تُقَوِّم – في كل تاريخ للقوائم المالية – ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته. وإذا كان مثل هذا المؤشر موجوداً، فيجب على الجهة أن تقدر المبلغ الممكن استرداده من الأصل.	لا	
23. Irrespective of whether there is any indication of impairment, an entity shall also: a. Test an intangible asset with an indefinite useful life or an intangible asset not yet available for use for impairment annually by comparing its carrying amount with its recoverable amount. This impairment test may be performed at any time during the reporting period, provided it is performed at the same time every year. Different intangible assets may be tested for impairment at different times. However, if such an intangible asset was initially recognized during the current reporting period, that intangible asset shall be tested for impairment before the end of the current reporting period. b. Test goodwill acquired in an acquisition for impairment annually in accordance with paragraphs 90A–90O.	23. بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على الهبوط في القيمة، فإنه يجب على الجهة – أيضًا – أن: أ. تجري – سنوياً – اختبار هبوط في القيمة للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي غير المحدود أو الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام بعد بمقارنة قيمته الدفترية بالمبلغ الممكن استرداده منه. ويمكن إجراء اختبار الهبوط في القيمة هذا في أي وقت خلال فترة القوائم المالية، شريطة أن يُجرَى في الوقت نفسه من كل سنة. ويمكن إجراء اختبار الهبوط في القيمة لأصول غير ملموسة مختلفة في أوقات مختلفة. وبالرغم من ذلك، إذا كان مثل هذا الأصل غير الملموس أُثبت أولياً خلال فترة القوائم المالية الحالية، فإنه يجب إجراء اختبار هبوط في القيمة لذلك الأصل غير الملموس قبل نهاية فترة القوائم المالية الحالية. ب. تجري – سنوياً – اختبار هبوط في القيمة للشهرة التي تُقتنى في استحواذ وفقاً للفقرات 90أ-90س.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
24. The ability of an intangible asset to generate sufficient future economic benefits or service potential to recover its carrying amount is usually subject to greater uncertainty before the asset is available for use than after it is available for use. Therefore, this Standard requires an entity to test for impairment, at least annually, the carrying amount of an intangible asset that is not yet available for use.	24. إن قدرة أصل غير ملموس على توليد منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات ممكنة كافية لاسترداد قيمته الدفترية تكون – عادة – خاضعة لعدم التأكد قبل أن يكون الأصل متاحاً للاستخدام بدرجة أكبر مما تكون عليه بعد أن يكون متاحاً للاستخدام. وبالتالي، فإن هذا المعيار يتطلب من الجهة أن تُجري، على الأقل سنوياً، اختبار هبوط للقيمة الدفترية للأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام بعد.	لا	
25. In assessing whether there is any indication that an asset may be impaired, an entity shall consider, as a minimum, the following indications: External sources of information a. There are observable indicators that an asset's value has declined during the period significantly more than would be expected as a result of the passage of time or normal use; b. Significant changes with an adverse effect on the entity have taken place during the period, or will take place in the near future, in the technological, market, economic, or legal environment in which the entity operates, or in the market to which an asset is dedicated; c. Market interest rates or other market rates of return on investments have increased during the period, and those increases are likely to	25. **عند تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان المؤشرات التالية كحد أدنى:** المصادر **الخارجية للمعلومات** أ. **وجود مؤشرات يمكن رصدها على أن قيمة الأصل قد انخفضت خلال الفترة بشكل أكثر أهمية من الانخفاض الذي من شأن الجهة توقعه كنتيجة مرور الوقت أو الاستخدام العادي؛ و** ب. **قد حدثت خلال الفترة، أو ستحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة في البيئة التقنية أو بيئة السوق أو البيئة الاقتصادية أو البيئة النظامية التي تعمل فيها الجهة، أو في السوق المكرس لها الأصل، ولها أثر سلبي على الجهة؛ و** ج. **قد زادت خلال الفترة أسعار الفائدة في السوق أو معدلات السوق الأخرى للعائد على**	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الاستثمارات، ومن المرجح أن تؤثر تلك الزيادات على معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة من الاستخدام للأصل وتخفض المبلغ الممكن استرداده من الأصل بشكل ذي أهمية نسبية؛ و المصادر الداخلية للمعلومات د. توفر دليل على تقادم الأصل أو تلفه مادياً؛ و هـ. قد حدثت خلال الفترة، أو يتوقع أن تحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة في المدى الذي يستخدم به أو يتوقع أن يستخدم به الأصل، أو في الطريقة التي يستخدم بها أو يتوقع أن يستخدم بها الأصل، ولها أثر سلبي على الجهة. تتضمن هذه التغيرات أن يصبح الأصل عاطلا، وخطط لعدم استمرار العملية التي ينتمي إليها الأصل أو إعادة هيكلتها، وخطط لاستبعاد الأصل قبل التاريخ المتوقع سابقاً، وإعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل على أنه محدود بدلاً من كونه غير محدود؛[1] و و. اتخاذ قرار بوقف إنشاء الأصل قبل إتمامه أو قبل أن يكون في حالة قابلة للاستخدام؛ و j. توفر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل أسوأ، أو سيكون أسوأ، بكثير مما كان متوقعاً. 1 بمجرد أن يستوفي الأصل ضوابط تصنيفه على أنه محتفظ به للبيع (أو بمجرد تضمنيه في مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع)، فإنه يستثنى	affect the discount rate used in calculating an asset's value in use and decrease the asset's recoverable amount materially; Internal sources of information d. Evidence is available of obsolescence or physical damage of an asset; e. Significant changes with an adverse effect on the entity have taken place during the period, or are expected to take place in the near future, in the extent to which, or the manner in which, an asset is used or is expected to be used. These changes include the asset becoming idle, plans to discontinue or restructure the operation to which an asset belongs, plans to dispose of an asset before the previously expected date, and reassessing the useful life of an asset as finite rather than indefinite;[1] f. A decision to halt the construction of the asset before it is complete or in a usable condition; and g. Evidence is available from internal reporting that indicates that the economic performance of an asset is, or will be, worse than expected. 1 Once an asset meets the criteria to be classified as held for sale (or is included in a disposal group that is classified as held for sale), it is excluded from the

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
scope of this Standard and is accounted for in accordance with IPSAS 44, *Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations.*	من نطاق هذا المعيار وتتم المحاسبة عنه وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة.*		
26. The list in paragraph 25 is not exhaustive. An entity may identify other indications that an asset may be impaired, and these would also require the entity to determine the asset's recoverable amount.	26. إن القائمة الواردة في الفقرة 25 ليست حصرية. ويمكن أن تحدد الجهة مؤشرات أخرى على أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته، وهذه المؤشرات – أيضاً – من شأنها أن تتطلب من الجهة أن تحدد المبلغ الممكن استرداده للأصل.	لا	
27. Evidence from internal reporting that indicates that an asset may be impaired includes the existence of: a. Cash flows for acquiring the asset, or subsequent cash needs for operating or maintaining it, that are significantly higher than those originally budgeted; b. Actual net cash flows or ***surplus or deficit*** flowing from the asset that are significantly worse than those budgeted; c. A significant decline in budgeted net cash flows or surplus, or a significant increase in budgeted loss, flowing from the asset; or d. Deficits or net cash outflows for the asset, when current period amounts are aggregated with budgeted amounts for the future.	27. الدليل من التقارير الداخلية الذي يشير إلى أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته يتضمن وجود: أ. تدفقات نقدية لاقتناء الأصل، أو احتياجات نقدية لاحقة لتشغيله أو صيانته، هي أعلى بكثير من تلك المقدرة ابتداءً؛ أو ب. صافي تدفقات نقدية فعلية أو فائض أو عجز فعلي متدفق من الأصل أسوأ بكثير من تلك المقدرة ابتداءً؛ أو ج. انخفاض كبير في صافي التدفقات النقدية المقدرة أو الفائض المقدر المتوقع تدفقها من الأصل، أو زيادة كبيرة في الخسارة المقدرة المتوقع تدفقها من الأصل؛ أو د. عجوزات أو صافي تدفقات نقدية خارجة للأصل، عندما تُجمع مبالغ الفترة الحالية مع المبالغ المقدرة للمستقبل.	لا	
28. As indicated in paragraph 23, this Standard requires an intangible asset with an indefinite useful life or an intangible asset that is not yet available for use to be tested for impairment, at	28. حسبما أُشير إليه في الفقرة 23، يتطلب هذا المعيار أن يُجرى – على الأقل سنوياً – اختبار هبوط في قيمة للأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود أو الأصل غير الملموس غير المتاح بعد للاستخدام.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
least annually. Apart from when the requirements in paragraph 23 apply, the concept of materiality applies in identifying whether the recoverable amount of an asset needs to be estimated. For example, if previous calculations show that an asset's recoverable amount is significantly greater than its carrying amount, the entity need not re-estimate the asset's recoverable amount if no events have occurred that would eliminate that difference. Similarly, previous analysis may show that an asset's recoverable amount is not sensitive to one (or more) of the indications listed in paragraph 25.	وبغض النظر عن متى تنطبق المتطلبات الواردة في الفقرة 23، فإن مفهوم الأهمية النسبية ينطبق عند تحديد ما إذا كان يلزم تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل. فعلى سبيل المثال، إذا أظهرت حسابات سابقة أن المبلغ الممكن استرداده من الأصل أكبر بشكل مهم من قيمته الدفترية، فلا يلزم الجهة أن تعيد تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل إذا لم تكن قد وقعت أحداث من شأنها أن تزيل ذلك الفرق. وبالمثل، قد يظهر التحليل السابق أن المبلغ الممكن استرداده من الأصل ليس حساساً لواحد (أو أكثر) من المؤشرات المدرجة في الفقرة 25.		
29. As an illustration of paragraph 28, if market interest rates or other market rates of return on investments have increased during the period, an entity is not required to make a formal estimate of an asset's recoverable amount in the following cases: a. If the discount rate used in calculating the asset's value in use is unlikely to be affected by the increase in these market rates. For example, increases in short-term interest rates may not have a material effect on the discount rate used for an asset that has a long remaining useful life.	29. توضيحاً للفقرة 28، إذا ارتفع أسعار الفائدة في السوق أو معدلات السوق الأخرى للعائد على الاستثمارات خلال الفترة، فإن الجهة غير مُطالبة بأن تجري تقديراً رسمياً للمبلغ الممكن استرداده من الأصل في الحالات التالية: أ. إذا كان من غير المرجح أن يتأثر معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة من الاستخدام للأصل بالزيادة في معدلات السوق هذه. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون للزيادات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل أثر ذو أهمية نسبية على معدل الخصم المستخدم لأصل عمره الإنتاجي المتبقي الطويل. ب. إذا كان من المرجح أن يتأثر معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة من الاستخدام	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
b. If the discount rate used in calculating the asset's value in use is likely to be affected by the increase in these market rates, but previous sensitivity analysis of recoverable amount shows that: i. It is unlikely that there will be a material decrease in recoverable amount because future cash flows are also likely to increase (for example, in some cases, an entity may be able to demonstrate that it adjusts its revenues (mainly exchange revenues) to compensate for any increase in market rates); or ii. The decrease in recoverable amount is unlikely to result in a material impairment loss.	للأصل بالزيادة في معدلات السوق هذه، ولكن تحليل الحساسية السابق للمبلغ الممكن استرداده يظهر أنه: (1) من غير المرجح أن يكون هناك انخفاضٌ ذو أهمية نسبية في المبلغ الممكن استرداده؛ لأن التدفقات النقدية المستقبلية من المرجح – أيضاً – أن تزيد (مثلاً، في بعض الحالات، قد تكون الجهة قادرة على أن تبرهن على أنها تعدل إيراداتها (بشكل رئيس الإيرادات التبادلية) لتعوض عن أيِّ زيادة في معدلات السوق)؛ أو (2) من غير المرجح أن ينتج عن الانخفاض في المبلغ الممكن استرداده خسارة هبوط في القيمة ذات أهمية نسبية.		
30. If there is an indication that an asset may be impaired, this may indicate that the remaining useful life, the depreciation (amortization) method, or the residual value for the asset needs to be reviewed and adjusted in accordance with the Standard applicable to the asset, even if no impairment loss is recognized for the asset.	30. إذا كان هناك مؤشر على أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته، فإن هذا قد يشير إلى أنه يلزم مراجعة وتعديل العمر الإنتاجي المتبقي، أو طريقة الاستهلاك (الاستنفاد)، أو القيمة المتبقية للأصل وفقاً للمعيار المنطبق على الأصل، حتى لو لم تُثْبَتْ خسارة هبوط في قيمة الأصل.	لا	
Measuring Recoverable Amount	**قياس المبلغ الممكن استرداده**		
31. This Standard defines "recoverable amount" as the higher of an asset's fair value less costs of disposal and its value in use. Paragraphs 32–70	31. يعرّف هذا المعيار "المبلغ الممكن استرداده" على أنه القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام للأصل، أيهما	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
set out the requirements for measuring recoverable amount. These requirements use the term "an asset" but apply equally to an individual asset or a cash-generating unit.	أكبر. وتحدد الفقرات 32–70 متطلبات قياس المبلغ الممكن استرداده. تستخدم هذه المتطلبات مصطلح "أصل" ولكنها تنطبق بالتساوي على أصل فردي أو وحدة مولدة للنقد.		
32. It is not always necessary to determine both an asset's fair value less costs of disposal and its value in use. If either of these amounts exceeds the asset's carrying amount, the asset is not impaired and it is not necessary to estimate the other amount.	32. ليس من الضروري دائماً تحديد كل من القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد والقيمة من الاستخدام للأصل. إذا كان أي من هذين المبلغين يتجاوز القيمة الدفترية للأصل، فالأصل لم تهبط قيمته وليس من الضروري تقدير المبلغ الآخر.	لا	
33. It may be possible to measure fair value less costs of disposal, even if there is not a quoted price in an active market for an identical asset. However, sometimes it will not be possible to measure fair value less costs of disposal because there is no basis for making a reliable[1] estimate of the price at which an orderly transaction to sell the asset would take place between market participants at the measurement date under current market conditions. In this case, the entity may use the asset's value in use as its recoverable amount. 1 Information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1 discusses the transitional approach to the explanation of reliability.	33. قد يكون من الممكن قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد حتى لو لم يكن هناك سعر معلن في سوق نشطة لأصل مطابق. وبالرغم من ذلك، أحياناً سيكون من غير الممكن تحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد نظراً لأنه ليس هناك أساس لإجراء تقدير موثوق[1] للسعر الذي كانت ستُجرى به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع الأصل بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية. وفي هذه الحالة، يمكن أن تستخدم الجهة القيمة من الاستخدام للأصل على أنها المبلغ الممكن استرداده من الأصل. 1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
34. If there is no reason to believe that an asset's value in use materially exceeds its fair value less costs of disposal, the asset's fair value less costs of disposal may be used as its recoverable amount. This will often be the case for an asset that is held for disposal. This is because the value in use of an asset held for disposal will consist mainly of the net disposal proceeds, as the future cash flows from continuing use of the asset until its disposal are likely to be negligible.	34. إذا لم يكن هناك سبب يدعو إلى اعتقاد أن القيمة من الاستخدام للأصل تتجاوز بقدر ذي أهمية نسبية قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، فيمكن استخدام القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد على أنها المبلغ الممكن استرداده من الأصل. وغالباً ما يكون هذا هو الحال بالنسبة للأصل المحتفظ به للاستبعاد. وهذا نظراً لأن القيمة من الاستخدام للأصل المحتفظ به للاستبعاد تتكون – بشكل رئيس – من صافي متحصلات الاستبعاد، لأن التدفقات النقدية المستقبلية من الاستخدام المستمر للأصل إلى حين استبعاده من المرجح أن تكون غير ذات أهمية.	لا	
35. Recoverable amount is determined for an individual asset, unless the asset does not generate cash inflows that are largely independent of those from other assets or groups of assets. If this is the case, recoverable amount is determined for the cash-generating unit to which the asset belongs (see paragraphs 85–90), unless either: a. The asset's fair value less costs of disposal is higher than its carrying amount; or b. The asset is a part of a cash-generating unit but is capable of generating cash flows individually, in which case the asset's value in use can be estimated to be close to its fair value less costs of disposal and the asset's	35. يُحدد المبلغ الممكن استرداده من الأصل الفردي، ما لم يكن الأصل لا يولد لتدفقات نقدية داخلة تكون مستقلة بشكل كبير من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى. وإذا كان هذا هو الحال، فيُحدد المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي لها الأصل (انظر: الفقرات 85-90) إلا إذا: أ. كانت القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أكبر من قيمته الدفترية؛ أو ب. كان الأصل جزءًا من وحدة مولدة للنقد، ولكنه قادر على توليد تدفقات نقدية بشكل فردي، وفي هذه الحالة يمكن تقدير القيمة من الاستخدام للأصل على أنها قريبة من قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد،	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
fair value less costs of disposal can be measured.	ويمكن قياس القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد.		
36. In some cases, estimates, averages and computational shortcuts may provide reasonable approximations of the detailed computations for determining fair value less costs of disposal or value in use	36. في بعض الحالات، قد توفر التقديرات والمتوسطات والطرق الحسابية المختصرة تقريبات معقولة للعمليات الحسابية المفصلة لتحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام.	لا	
Measuring the Recoverable Amount of an Intangible Asset with an Indefinite Useful Life	**قياس المبلغ الممكن استرداده من الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود**		
37. Paragraph 23 requires an intangible asset with an indefinite useful life to be tested for impairment annually by comparing its carrying amount with its recoverable amount, irrespective of whether there is any indication that it may be impaired. However, the most recent detailed calculation of such an asset's recoverable amount made in a preceding period may be used in the impairment test for that asset in the current period, provided all of the following criteria are met: a. If the intangible asset does not generate cash inflows from continuing use that are largely independent of those from other assets or groups of assets and is therefore tested for impairment as part of the cash-generating unit to which it belongs, the assets and liabilities making up that unit have not	37. تتطلب الفقرة 23 أن يُجْرَى – سنوياً – اختبار هبوط في القيمة للأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود بمقارنة قيمته الدفترية بمبلغه الممكن استرداده، بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على أن قيمته ربما قد هبطت. وبالرغم من ذلك، يمكن أن يُستخدم أحدث حساب تفصيلي للمبلغ الممكن استرداده من مثل هذا الأصل تم القيام به في فترة سابقة في اختبار الهبوط لذلك الأصل في الفترة الحالية، شريطة أن تُستوفى جميع الضوابط التالية: أ. لم تتغير الأصول والالتزامات المكونة للوحدة المولدة للنقد بشكلٍ مهم منذ أحدث حساب تم القيام به للمبلغ الممكن استرداده وذلك إذا كان الأصل غير الملموس لا يولد تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر مستقلة بشكلٍ كبيرٍ عن تلك التدفقات من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى وأنه بالتالي يُجْرَى	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
changed significantly since the most recent recoverable amount calculation; b. The most recent recoverable amount calculation resulted in an amount that exceeded the asset's carrying amount by a substantial margin; and c. Based on an analysis of events that have occurred and circumstances that have changed since the most recent recoverable amount calculation, the likelihood that a current recoverable amount determination would be less than the asset's carrying amount is remote.	اختبار الهبوط في قيمته كجزء من وحدة المولد النقد التي ينتمي إليها؛ و ب. أسفر أحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده عن مبلغ يتجاوز القيمة الدفترية للأصل بهامش كبير؛ و ج. ضعف احتمال أن يكون المبلغ الممكن استرداده الذي يتم تحديده حالياً أقل من القيمة الدفترية للأصل، وذلك استناداً إلى تحليل الأحداث التي وقعت والظروف التي قد تغيرت منذ أحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده.		
Fair Value less Costs to Disposal	**القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد**		
38. [Deleted].	38. [حذفت].	لا	
39. [Deleted].	39. [حذفت].	لا	
40. [Deleted].	40. [حذفت].	لا	
41. Costs of disposal, other than those that have been recognized as liabilities, are deducted in measuring fair value less costs of disposal. Examples of such costs are legal costs, stamp duty and similar transaction taxes, costs of removing the asset, and direct incremental costs to bring an asset into condition for its sale. However, termination benefits and costs associated with reducing or reorganizing an operation following	41. تُطرح تكاليف الاستبعاد، بخلاف تلك التي قد أُثبتت على أنها التزامات، عند قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد. من أمثلة هذه التكاليف القانونية، ورسوم التصديق وضرائب المعاملات المماثلة، وتكاليف إزالة الأصل، والتكاليف الإضافية المباشرة لتهيئة الأصل لحالة البيع. وبالرغم من ذلك، فإن منافع إنهاء الخدمة والتكاليف المرتبطة بتخفيض أو إعادة تنظيم عملية بعد استبعاد الأصل، ليست تكاليف إضافية مباشرة لاستبعاد الأصل.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
the disposal of an asset are not direct incremental costs to dispose of the asset.			
42. Sometimes, the disposal of an asset would require the buyer to assume a liability, and only a single fair value less costs of disposal is available for both the asset and the liability. Paragraph 89 explains how to deal with such cases.	42. أحياناً من شأن استبعاد أصل أن يتطلب أن يتحمل المشتري التزاماً، وتكون هناك قيمة عادلة واحدة فقط مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد متاحة لكل من الأصل والالتزام. توضح الفقرة 89 كيفية معالجة مثل هذه الحالات.	لا	
Value in Use	القيمة من الاستخدام		
43. The following elements shall be reflected in the calculation of an asset's value in use: a. An estimate of the future cash flows the entity expects to derive from the asset; b. Expectations about possible variations in the amount or timing of those future cash flows; c. The time value of money, represented by the current market risk-free rate of interest; d. The price for bearing the uncertainty inherent in the asset; and e. Other factors, such as illiquidity, that market participants would reflect in pricing the future cash flows the entity expects to derive from the asset.	43. **يجب أن تنعكس العناصر التالية في حساب القيمة** من الاستخدام **للأصل:** أ. **تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع الجهة أن تحصل عليها من الأصل؛ و** ب. **التوقعات عن التغيرات المحتملة في مبلغ أو توقيت تلك التدفقات النقدية المستقبلية؛ و** ج. **القيمة الزمنية للنقود، المعبر عنها بسعر الفائدة الخالي من المخاطر الحالي في السوق؛ و** د. **ثمن تحمل حالة عدم التأكد المصاحبة للأصل؛ و** هـ. **العوامل الأخرى، مثل ضعف السيولة التي كان سيعكسها المشاركون في السوق في تسعير التدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع الجهة أن تحصل عليها من الأصل.**	لا	
44. Estimating the value in use of an asset involves the following steps: a. Estimating the future cash inflows and outflows to be derived from continuing use of the asset and from its ultimate disposal; and	44. يتضمن تقدير القيمة من الاستخدام للأصل الخطوات التالية: أ. تقدير التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة التي يمكن الحصول عليها أو دفعها	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
b. Applying the appropriate discount rate to those future cash flows.	من الاستخدام المستمر للأصل ومن استبعاده في النهاية؛ و ب. تطبيق معدل الخصم المناسب على هذه التدفقات النقدية المستقبلية.		
45. The elements identified in paragraph 43(b), (d) and (e) can be reflected either as adjustments to the future cash flows or as adjustments to the discount rate. Whichever approach an entity adopts to reflect expectations about possible variations in the amount or timing of future cash flows, the result shall be to reflect the expected present value of the future cash flows, i.e., the weighted average of all possible outcomes. The Application Guidance provides additional guidance on the use of present value techniques in measuring an asset's value in use	45. يمكن أن تنعكس العناصر المحددة في الفقرة 43 (ب)، (د)، (هـ) إما كتعديلات على التدفقات النقدية المستقبلية أو تعديلات على معدل الخصم. وأيا كان المدخل الذي تطبقه الجهة لتعكس التوقعات بشأن التغيرات المحتملة في مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية المستقبلية، فإن النتيجة يجب أن تعكس القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية، أي المتوسط المرجح لجميع النتائج المحتملة. وتوفر إرشادات التطبيق إرشادات إضافية على استخدام أساليب القيمة الحالية في قياس القيمة من الاستخدام للأصل.	لا	
Basis for Estimates of Future Cash Flows	*أساس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية*		
46. In measuring value in use, an entity shall: a. Base cash flow projections on reasonable and supportable assumptions that represent management's best estimate of the range of economic conditions that will exist over the remaining useful life of the asset. Greater weight shall be given to external evidence; b. Base cash flow projections on the most recent financial budgets/forecasts approved by	46. **يجب على الجهة عند قياس القيمة من الاستخدام:** أ. **إسناد توقعات التدفقات النقدية إلى افتراضات معقولة ومؤيدة تمثل أفضل تقدير للإدارة لسلسة الظروف الاقتصادية التي ستكون قائمة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للأصل. ويجب إعطاء وزن أكبر للدليل الخارجي؛ و** ب. **إسناد توقعات التدفقات النقدية إلى أحدث الموازنات المالية/التوقعات المالية المعتمدة**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
management, but shall exclude any estimated future cash inflows or outflows expected to arise from future restructurings or from improving or enhancing the asset's performance. Projections based on these budgets/forecasts shall cover a maximum period of five years, unless a longer period can be justified; and c. Estimate cash flow projections beyond the period covered by the most recent budgets/forecasts by extrapolating the projections based on the budgets/forecasts using a steady or declining growth rate for subsequent years, unless an increasing rate can be justified. This growth rate shall not exceed the long-term average growth rate for the products, industries, or country or countries in which the entity operates, or for the market in which the asset is used, unless a higher rate can be justified.	من قبل الإدارة، ولكن يجب أن تستبعد أي تدفقات نقدية مستقبلية داخلة أو خارجة مقدرة يتوقع أن تنشأ عن عمليات إعادة الهيكلة المستقبلية أو من تحسين أو تعزيز أداء الأصل. ويجب أن تغطي التوقعات المستندة إلى هذه الموازنات/التوقعات فترة خمس سنوات كحد أقصى، ما لم يكن يمكن تبرير فترة أطول؛ و ج. تقدير توقعات التدفقات النقدية لما بعد الفترة التي تغطيها أحدث الموازنات/التوقعات عن طريق استكمال التوقعات المستندة إلى الموازنات/التوقعات استقرائياً باستخدام معدل نمو ثابت أو متناقص للسنوات اللاحقة، ما لم يمكن تبرير معدل متزايد. ولا يجوز أن يزيد معدل النمو هذا عن متوسط معدل النمو في المدى الطويل للمنتجات، أو الصناعات، أو البلد أو البلدان التي تعمل فيها الجهة، أو للسوق الذي يُستخدم فيه الأصل، ما لم يكن يمكن تبرير معدل أعلى.		
47. Management assesses the reasonableness of the assumptions on which its current cash flow projections are based by examining the causes of differences between past cash flow projections and actual cash flows. Management shall ensure that the assumptions on which its current cash flow projections are based are consistent with past	47. تُقوِّم الإدارة معقولية الافتراضات التي تستند إليها توقعاتها الحالية للتدفقات النقدية عن طريق فحص أسباب الاختلافات بين توقعات التدفقات النقدية السابقة والتدفقات النقدية الفعلية. ويجب على الإدارة أن تتأكد من أن الافتراضات التي استندت إليها توقعاتها الحالية للتدفقات النقدية متسقة مع النتائج الفعلية السابقة، شريطة أن تجعل تأثيرات	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
actual outcomes, provided that the effects of subsequent events or circumstances that did not exist when those actual cash flows were generated make this appropriate.	الأحداث أو الظروف اللاحقة التي لم تكن قائمة عند توليد تلك التدفقات النقدية ذلك مناسباً.		
48. Detailed, explicit, and reliable financial budgets/forecasts of future cash flows for periods longer than five years are generally not available. For this reason, management's estimates of future cash flows are based on the most recent budgets/forecasts for a maximum of five years. Management may use cash flow projections based on financial budgets/forecasts over a period longer than five years if it is confident that these projections are reliable, and it can demonstrate its ability, based on past experience, to forecast cash flows accurately over that longer period.	48. لا تتاح، بشكل عام، موازنات /توقعات تفصيلية وصريحة وموثوقة للتدفقات النقدية المستقبلية لفترات أطول من خمس سنوات. ونظراً لهذا، فإن تقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية تكون مستندة إلى أحدث الموازنات/التوقعات لخمس سنوات كحد اقصى. يمكن أن تستخدم الإدارة توقعات تدفقات نقدية مستندة إلى موازنات/توقعات مالية لفترة أطول من خمس سنوات إذا كانت واثقة من أن تلك التوقعات موثوقة، وكانت قادرة على أن تبرهن على قدرتها، استنادا إلى الخبرة السابقة، على توقع التدفقات النقدية بدقة على مدى تلك الفترة الأطول.	لا	
49. Cash flow projections until the end of an asset's useful life are estimated by extrapolating the cash flow projections based on the financial budgets/forecasts, using a growth rate for subsequent years. This rate is steady or declining, unless an increase in the rate matches objective information about patterns over a product or industry lifecycle. If appropriate, the growth rate is zero or negative.	49. تقدر توقعات التدفقات النقدية حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل عن طريق استكمال توقعات التدفقات النقدية المستندة إلى موازنات تقديرية/توقعات مالية استقرائياً باستخدام معدل نمو للسنوات اللاحقة. ويكون هذا المعدل ثابتاً أو متناقصاً مالم تكن الزيادة في المعدل متفقة مع معلومات موضوعية عن أنماط على مدى دورة عمر منتج أو صناعة. وإذا كان مناسباً، فإن معدل النمو يكون صفرا أو سالباً.	لا	
50. When conditions are favorable, competitors may enter the market and restrict growth. Therefore,	50. عندما تكون الظروف مواتية، قد يدخل السوق منافسون ويقيدون النمو. بناءً عليه، سوف تجد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
entities will have difficulty in exceeding the average historical growth rate over the long term (say, twenty years) for the products, industries, or country or countries in which the entity operates, or for the market in which the asset is used.	الجهات صعوبة في تجاوز متوسط معدل النمو التاريخي على المدى الطويل (قل، عشرين عاماً) للمنتجات، أو الصناعات، أو الدولة أو الدول التي تعمل فيها الجهة، أو للسوق التي يُستخدم فيها الأصل.		
51. In using information from financial budgets/forecasts, an entity considers whether the information reflects reasonable and supportable assumptions and represents management's best estimate of the set of economic conditions that will exist over the remaining useful life of the asset.	51. عند استخدام معلومات من الموازنات المالية/التوقعات المالية، فعلى الجهة أن تنظر فيما إذا كانت المعلومات تعكس افتراضات معقولة ومؤيدة وتمثل أفضل تقدير للإدارة لمجموعة الظروف الاقتصادية التي ستكون قائمة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للأصل.	لا	
Composition of Estimates of Future Cash Flows	*مكونات تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية*		
52. **Estimates of future cash flows shall include:** a. **Projections of cash inflows from the continuing use of the asset;** b. **Projections of cash outflows that are necessarily incurred to generate the cash inflows from continuing use of the asset (including cash outflows to prepare the asset for use) and can be directly attributed, or allocated on a reasonable and consistent basis, to the asset; and** c. **Net cash flows, if any, to be received (or paid) for the disposal of the asset at the end of its useful life.**	52. **يجب أن تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:** أ. **توقعات التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المستمر للأصل؛ و** ب. **توقعات التدفقات النقدية الخارجة التي تُتَكَبَّد بالضرورة لتوليد التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المستمر للأصل (بما في ذلك التدفقات النقدية الخارجة لإعداد الأصل للاستخدام) ويمكن أن تُعزى، أو تُخصص على أساس معقول ومتسق، بشكل مباشر إلى الأصل؛ و** ج. **صافي التدفقات النقدية، إن وجدت، التي سيتم استلامها (أو دفعها) مقابل استبعاد الأصل في نهاية عمره الإنتاجي.**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
53. Estimates of future cash flows and the discount rate reflect consistent assumptions about price increases attributable to general inflation. Therefore, if the discount rate includes the effect of price increases attributable to general inflation, future cash flows are estimated in nominal terms. If the discount rate excludes the effect of price increases attributable to general inflation, future cash flows are estimated in real terms (but include future specific price increases or decreases).	53. تعكس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل الخصم افتراضات متسقة عن الزيادات في الأسعار التي تعزى إلى التضخم العام. بناءً عليه، إذا كان معدل الخصم يتضمن أثر الزيادات في الأسعار التي تعزى إلى التضخم العام، فإن التدفقات النقدية المستقبلية تُقدر بقيم اسمية. وإذا كان معدل الخصم لا يتضمن أثر الزيادات في السعر التي تعزى إلى التضخم العام، فإن التدفقات النقدية المستقبلية تقدر بقيم حقيقية (لكنها تتضمن زيادات أو انخفاضات مستقبلية فى أسعار محددة).	لا	
54. Projections of cash outflows include those for the day-to-day servicing of the asset as well as future overheads that can be attributed directly, or allocated on a reasonable and consistent basis, to the use of the asset.	54. تتضمن توقعات التدفقات النقدية الخارجة تلك التدفقات لمقابلة الخدمة اليومية للأصل إضافة إلى المصروفات الإضافية المستقبلية التي يمكن أن تعزى بشكل مباشر أو تخصص على أساس معقول ومتسق، إلى استخدام الأصل.	لا	
55. When the carrying amount of an asset does not yet include all the cash outflows to be incurred before it is ready for use or sale, the estimate of future cash outflows includes an estimate of any further cash outflow that is expected to be incurred before the asset is ready for use or sale. For example, this is the case for a building under construction or for a development project that is not yet completed.	55. عندما لا تتضمن القيمة الدفترية للأصل بعدُ جميع التدفقات النقدية الخارجة التي ستُتَكَبَّد قبل أن يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام أو البيع، فإن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة يتضمن تقديراً لأي تدفق نقدي خارج إضافي يتوقع تكبده قبل أن يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام أو البيع. فعلى سبيل المثال، هذا هو الحال بالنسبة لمبنى قيد الإنشاء أو لمشروع تطوير لم يُستكمل بعد.	لا	
56. To avoid double-counting, estimates of future cash flows do not include:	56. لتجنب الاحتساب المزدوج، فإن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لا تتضمن:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
a. Cash inflows from assets that generate cash inflows that are largely independent of the cash inflows from the asset under review (for example, financial assets such as receivables); and b. Cash outflows that relate to obligations that have been recognized as liabilities (for example, payables, pensions, or provisions).	أ. التدفقات النقدية الداخلة من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصل قيد الفحص (على سبيل المثال، الأصول المالية مثل الذمم المدينة)؛ و ب. التدفقات النقدية الخارجة التي تتعلق بواجبات مُثبَتة على أنها التزامات (على سبيل المثال، الذمم الدائنة، أو معاشات التقاعد، أو المخصصات).		
57. **Future cash flows shall be estimated for the asset in its current condition. Estimates of future cash flows shall not include estimated future cash inflows or outflows that are expected to arise from:** a. **A future restructuring to which an entity is not yet committed; or** b. **Improving or enhancing the asset's performance.**	57. **يجب تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصل في حالته الراهنة. ولا يجوز أن تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التدفقات النقدية المقدرة الداخلة أو الخارجة التي يتوقع أن تنشأ عن:** أ. **إعادة هيكلة مستقبلية لم ترتبط بها الجهة بعد؛ أو** ب. **تحسين أو تعزيز أداء الأصل.**	لا	
58. Because future cash flows are estimated for the asset in its current condition, value in use does not reflect: a. Future cash outflows or related cost savings (for example, reductions in staff costs) or benefits that are expected to arise from a future restructuring to which an entity is not yet committed; or b. Future cash outflows that will improve or enhance the asset's performance or the	58. نظراً لأن التدفقات النقدية المستقبلية تُقدر للأصل في حالته الراهنة، فإن القيمة من الاستخدام لا تعكس: أ. التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة أو الوفورات ذات العلاقة في التكلفة (على سبيل المثال التخفيضات في تكاليف الموظفين) أو المنافع التي يتوقع أن تنشأ عن إعادة هيكلة مستقبلية لم ترتبط بها الجهة بعد؛ أو ب. التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة التي ستحسن أو تعزز أداء الأصل أو التدفقات النقدية	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
related cash inflows that are expected to arise from such outflows.	الداخلة ذات العلاقة التي يتوقع أن تنشأ عن مثل هذه التدفقات الخارجة.		
59. A restructuring is a program that is (a) planned and controlled by management, and (b) materially changes either the scope of the entity's activities or the manner in which those activities are carried out. IPSAS 19, *Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets*, contains guidance clarifying when an entity is committed to a restructuring.	59. إعادة الهيكلة هي برنامج (أ) يُخطط من قبل الإدارة وتتحكم به، (ب) ويغير بشكل ذي أهمية نسبية إما نطاق أنشطة الجهة أو الطريقة التي تنفذ بها تلك الأنشطة. ويحتوي معيار المحاسبة للقطاع العام 19، *المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة* على إرشادات توضح متى تكون الجهة مرتبطة بإعادة هيكلة.	لا	
60. When an entity becomes committed to a restructuring, some assets are likely to be affected by this restructuring. Once the entity is committed to the restructuring: a. Its estimates of future cash inflows and cash outflows for the purpose of determining value in use reflect the cost savings and other benefits from the restructuring (based on the most recent financial budgets/forecasts approved by management); and b. Its estimates of future cash outflows for the restructuring are included in a restructuring provision in accordance with IPSAS 19.	60. عندما تصبح الجهة مرتبطة بإعادة هيكلة، فإن بعض الأصول يُرجح أن تتأثر بإعادة الهيكلة هذه. وبمجرد أن تصبح الجهة مرتبطة بإعادة الهيكلة فإن: أ. تقديراتها للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة بغرض تحديد القيمة من الاستخدام تعكس الوفورات في التكلفة والمنافع الأخرى من إعادة الهيكلة (استناداً إلى أحدث موازنات/ توقعات مالية معتمدة من قبل الإدارة)؛ و ب. تقديراتها للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة لإعادة الهيكلة تُضَمَّن في مخصص إعادة الهيكلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19.	لا	
61. Until an entity incurs cash outflows that improve or enhance the asset's performance, estimates of future cash flows do not include the estimated future cash inflows that are expected to arise from	61. إلى أن تتكبد الجهة تدفقات نقدية خارجة تُحسن أو تُعزز أداء الأصل، فإن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لا تتضمن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة الداخلة التي يتوقع أن تنشأ من الزيادة في	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
the increase in economic benefits or service potential associated with the expected cash outflow	المنافع الاقتصادية أو الخدمات الممكنة المرتبطة بالتدفق النقدي الخارج المتوقع.		
62. Estimates of future cash flows include future cash outflows necessary to maintain the level of economic benefits or service potential expected to arise from the asset in its current condition. When a unit consists of assets with different estimated useful lives, all of which are essential to the ongoing operation of the unit, the replacement of assets with shorter lives is considered to be part of the day-to-day servicing of the unit when estimating the future cash flows associated with the unit. Similarly, when a single asset consists of components with different estimated useful lives, the replacement of components with shorter lives is considered to be part of the day-to-day servicing of the asset when estimating the future cash flows generated by the asset.	62. تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة اللازمة للحفاظ على مستوى المنافع الاقتصادية أو الخدمات الممكنة المتوقع أن تنشأ من الأصل في حالته الراهنة. وعندما تتكون وحدة من أصول لها أعمار إنتاجية تقديرية مختلفة، جميعها تُعد أساسية للتشغيل المستمر للوحدة، فإن إحلال الأصول التي لها أعمار إنتاجية أقصر يُعَدُّ جزءاً من الخدمة اليومية للوحدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالوحدة. وبالمثل، عندما يتكون أصل واحد من مكونات لها أعمار إنتاجية تقديرية مختلفة، فإن إحلال المكونات التي لها أعمار إنتاجية أقصر يُعَدُّ جزءاً من الخدمة اليومية للأصل عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي يولدها الأصل.	لا	
63. **Estimates of future cash flows shall not include:** a. **Cash inflows or outflows from financing activities; or** b. **Income tax receipts or payments.**	63. **لا يجوز أن تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:** أ. **التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من أنشطة تمويلية؛ أو** ب. **مقبوضات أو مدفوعات ضريبة الدخل.**	لا	
64. Estimated future cash flows reflect assumptions that are consistent with the way the discount rate is determined. Otherwise, the effect of some	64. تعكس التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة افتراضات تكون متسقة مع الطريقة التي يتم بها تحديد معدل الخصم. وبخلاف ذلك، فإن أثر بعض	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
assumptions will be counted twice or ignored. Because the time value of money is considered by discounting the estimated future cash flows, these cash flows exclude cash inflows or outflows from financing activities. Similarly, since the discount rate is determined on a pre-tax basis, future cash flows are also determined on a pre-tax basis.	الافتراضات سيتم أخذه في الحسبان مرتين أو سيتم تجاهله. ونظراً لأن القيمة الزمنية للنقود تؤخذ في الحسبان عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، فإن هذه التدفقات النقدية لا تتضمن التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من الأنشطة التمويلية. وبالمثل، نظراً لأن معدل الخصم يُحدد على أساس قبل الضريبة، فإن التدفقات النقدية المستقبلية تُحدد – أيضاً – على أساس قبل الضريبة.		
65. **The estimate of net cash flows to be received (or paid) for the disposal of an asset at the end of its useful life shall be the amount that an entity expects to obtain from the disposal of the asset in an arm's length transaction between knowledgeable, willing parties, after deducting the estimated costs of disposal.**	65. **تقدير صافي التدفقات النقدية التي ستحصل (أو ستدفع) مقابل استبعاد أصل في نهاية عمره الإنتاجي يجب أن يكون هو المبلغ الذي تتوقع الجهة أن تحصل عليه من استبعاد الأصل في معاملة تُجر على أساس التصرف الجر بين أطراف مُطلعة وراغبة، بعد خصم التكاليف المقدرة للاستبعاد.**	لا	
66. The estimate of net cash flows to be received (or paid) for the disposal of an asset at the end of its useful life is determined in a similar way to an asset's fair value less costs of disposal, except that, in estimating those net cash flows: a. An entity uses prices prevailing at the date of the estimate for similar assets that have reached the end of their useful life and have operated under conditions similar to those in which the asset will be used; and	66. تقدير صافي التدفقات النقدية التي ستحصل (أو ستدفع) مقابل استبعاد أصل في نهاية عمره الإنتاجي يُحدد بطريقة مماثلة للطريقة التي تُحدد بها القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، غير أنه، عند تقدير صافي التدفقات النقدية تلك: أ. تستخدم الجهة الأسعار السائدة في تاريخ التقدير لأصول مماثلة وصلت إلى نهاية عمرها الإنتاجي وقد عملت في ظل ظروف مماثلة لتلك الظروف التي سُيستخدم الأصل فيها؛ و	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ب. تُعدل الجهة هذه الأسعار بتأثير كل من الزيادات المستقبلية في الأسعار نتيجة التضخم العام والزيادات أو الانخفاضات المستقبلية في أسعار محددة. وبالرغم من ذلك، إذا كانت تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية من الاستخدام المستمر للأصل ومعدل الخصم تستثني تأثير التضخم العام، فإن الجهة تستثني – أيضاً – هذا التأثير من تقدير صافي التدفقات النقدية من الاستبعاد.	b. The entity adjusts those prices for the effect of both future price increases due to general inflation and specific future price increases or decreases. However, if estimates of future cash flows from the asset's continuing use and the discount rate exclude the effect of general inflation, the entity also excludes this effect from the estimate of net cash flows on disposal.
	لا	66أ. تختلف القيمة العادلة عن القيمة من الاستخدام. فالقيمة العادلة تعكس الافتراضات التي كان سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل. وفي المقابل، تعكس القيمة من الاستخدام آثار عوامل قد تكون خاصة بالجهة ولا تنطبق على الجهات عامة. فعلى سبيل المثال، لا تعكس القيمة العادلة أياً من العوامل الآتية طالما أنها لن تكون متاحة بشكلٍ عام للمشاركين في السوق: أ. القيمة الإضافية المتحصل عليها من تجميع الأصول (مثل إنشاء محفظة عقارات استثمارية في مواقع مختلفة)؛ و ب. التآزر الإيجابي بين الأصل محل القياس والأصول الأخرى؛ و ج. الحقوق النظامية أو القيود النظامية الخاصة فقط بالمالك الحالي للأصل؛ و د. منافع الضريبة أو أعباء الضريبة الخاصة بالمالك الحالي للأصل.	66A. Fair value differs from value in use. Fair value reflects the assumptions market participants would use when pricing the asset. In contrast, value in use reflects the effects of factors that may be specific to the entity and not applicable to entities in general. For example, fair value does not reflect any of the following factors to the extent that they would not be generally available to market participants: a. Additional value derived from the grouping of assets (such as the creation of a portfolio of investment property in different locations); b. Synergies between the asset being measured and other assets; c. Legal rights or legal restrictions that are specific only to the current owner of the asset; and

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
d. Tax benefits or tax burdens that are specific to the current owner of the asset.			
Foreign Currency Future Cash Flows	*التدفقات النقدية المستقبلية بعملة أجنبية*		
67. Future cash flows are estimated in the currency in which they will be generated, and then discounted using a discount rate appropriate for that currency. An entity translates the present value using the spot exchange rate at the date of the value in use calculation.	67. تُقَدَّرُ التدفقات النقدية المستقبلية بالعملة التي سيتم توليدها بها، وتخصم بعد ذلك باستخدام معدل خصم مناسب لتلك العملة. وتترجم الجهة القيمة الحالية باستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ حساب القيمة من الاستخدام.	لا	
Discount Rate	*معدل الخصم*		
68. **The discount rate (rates) shall be a pre-tax rate (rates) that reflect(s) current market assessments of:** a. **The time value of money, represented by the current risk-free rate of interest; and** b. **The risks specific to the asset for which the future cash flow estimates have not been adjusted.**	68. **يجب أن يكون معدل (معدلات) الخصم هو معدل (معدلات) الخصم قبل الضريبة الذي تنعكس فيه تقويمات السوق الحالية لما يلي:** أ. **للقيمة الزمنية للنقود، المعبر عنها بسعر الفائدة الخالي من المخاطر الحالي؛ و** ب. **المخاطر الخاصة بالأصل التي لم تُعدل لها تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.**	لا	
69. A rate that reflects current market assessments of the time value of money and the risks specific to the asset is the return that investors would require if they were to choose an investment that would generate cash flows of amounts, timing, and risk profile equivalent to those that the entity expects to derive from the asset. This rate is estimated from the rate implicit in current market transactions for similar assets. However, the	69. المعدل الذي تنعكس فيه تقويمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالأصل هو العائد الذي سيطلبه المستثمرون إذا كانوا سيختارون استثمارا سيولد تدفقات نقدية بمبالغ وتوقيت وحالة مخاطر تعادل تلك التي تتوقع الجهة أن تحصل عليها من الأصل. ويتم تقدير هذا المعدل من المعدل الضمني في المعاملات السوقية الحالية لأصول مماثلة. وبالرغم من ذلك، فإن معدل (معدلات) الخصم المستخدمة لقياس القيمة من	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
discount rate(s) used to measure an asset's value in use shall not reflect risks for which the future cash flow estimates have been adjusted. Otherwise, the effect of some assumptions will be double-counted.	الاستخدام للأصل لا يجوز أن يعكس المخاطر التي عدلت لها تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية. وبخلاف ذلك، فإن تأثير بعض الافتراضات سيتم أخذه في الحسبان مرتين.		
70. When an asset-specific rate is not directly available from the market, an entity uses surrogates to estimate the discount rate. The Application Guidance provides additional guidance on estimating the discount rate in such circumstances.	70. عندما يكون المعدل الخاص بالأصل غير متاح بشكل مباشر من السوق، فإن الجهة تستخدم بدائل لتقدير معدل الخصم. وتوفر إرشادات التطبيق إرشادات إضافية عن تقدير معدل الخصم في مثل هذه الظروف.	لا	
Recognizing and Measuring an Impairment Loss	**إثبات وقياس خسارة الهبوط في القيمة**		
71. Paragraphs 72–75 set out the requirements for recognizing and measuring impairment losses for an individual asset other than goodwill. The recognition and measurement of impairment losses for cash-generating and goodwill units are dealt with in paragraphs 76–97H.	71. تحدد الفقرات 72-75 متطلبات إثبات وقياس خسائر الهبوط لأصل فردي بخلاف الشهرة. وتتناول الفقرات 76-97ح إثبات وقياس خسائر الهبوط للوحدات المولدة للنقد والشهرة.	لا	
72. **If, and only if, the recoverable amount of an asset is less than its carrying amount, the carrying amount of the asset shall be reduced to its recoverable amount. That reduction is an impairment loss.**	72. **إذا، وفقط إذا، كان المبلغ الممكن استرداده من الأصل أقل من قيمته الدفترية، فيجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى المبلغ الممكن استرداده منه. ذلك التخفيض هو خسارة هبوط في القيمة.**	لا	
73. **An impairment loss shall be recognized immediately in surplus or deficit, unless the asset is carried at revalued amount in accordance with another Standard (for example, in accordance with**	73. **يجب إثبات خسارة الهبوط في القيمة فورا في الفائض أو العجز، مالم يكن الأصل مسجلاً بمبلغ إعادة تقييم وفقاً لمعيار آخر (على سبيل المثال، وفقاً لنموذج القيمة الجارية الوارد في معيار**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
the current value model in IPSAS 45, *Property, Plant, and Equipment* and IPSAS 31). Any impairment loss of a revalued asset shall be treated as a revaluation decrease in accordance with that other Standard.	المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31). يجب معالجة أي خسارة هبوط في القيمة للأصل المعاد تقييمه على أنها تخفيض من إعادة التقييم وفقاً لذلك المعيار الآخر.		
73A. An impairment loss on a non-revalued asset is recognized in surplus or deficit. However, an impairment loss on a revalued asset is recognized in revaluation surplus to the extent that the impairment loss does not exceed the amount in the revaluation surplus for that individual asset in accordance with IPSAS 31 or class of assets in accordance with IPSAS 45. Such an impairment loss on a revalued asset reduces the revaluation surplus for that individual asset in accordance with IPSAS 31 or class of assets in accordance with IPSAS 45.	73أ. يتم إثبات خسارة الهبوط في القيمة للأصل غير المُعاد تقييمه في الفائض أو العجز. وبالرغم من ذلك، فإن خسارة الهبوط في القيمة للأصل المعاد تقييمه تُثبت في فائض إعادة التقييم بالقدر الذي لا تتجاوز به خسارة الهبوط في القيمة المبلغ الموجود في فائض إعادة التقييم لذلك الأصل الفردي وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو لتلك الفئة من الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45. تخفض مثل خسارة الهبوط هذه للأصل المعاد تقييمه فائض إعادة التقييم لذلك الأصل الفردي وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو لتلك الفئة من الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45.	لا	
74. When the amount estimated for an impairment loss is greater than the carrying amount of the asset to which it relates, an entity shall recognize a liability if, and only if, that is required by another Standard.	74. عندما يكون المبلغ المقدر لخسارة الهبوط في القيمة أكبر من القيمة الدفترية للأصل الذي يتعلق به، فيجب على الجهة أن تُثبت التزاماً إذا، وفقط إذا، كان ذلك مطلوباً بموجب معيار آخر.	لا	
75. After the recognition of an impairment loss, the depreciation (amortization) charge for the asset shall be adjusted in future periods to allocate the asset's revised carrying amount, less its residual	75. بعد إثبات خسارة الهبوط، يجب تعديل تكلفة الاستهلاك (الاستنفاد) للأصل في الفترات المستقبلية لتخصيص القيمة الدفترية المعدلة للأصل، مطروحاً منه قيمته المتبقية (إن وجدت)،	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
value (if any), on a systematic basis over its remaining useful life.	على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.		
Cash-Generating Units and Goodwill	الوحدات المولدة للنقد والشهرة		
76. Paragraphs 77–97H set out the requirements for identifying the cash-generating unit to which an asset belongs and determining the carrying amount of, and recognizing impairment losses for, cash-generating units and goodwill.	76. تحدد الفقرات 77-97ح متطلبات تحديد الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل وتحديد القيمة الدفترية للوحدات المولدة للنقد والشهرة، وإثبات خسائر الهبوط في القيمة للوحدات المولدة النقد والشهرة.	لا	
Identifying the Cash-Generating Unit to which an Asset Belongs	تحديد الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل		
77. If there is any indication that an asset may be impaired, the recoverable amount shall be estimated for the individual asset. If it is not possible to estimate the recoverable amount of the individual asset, an entity shall determine the recoverable amount of the cash-generating unit to which the asset belongs (the asset's cash-generating unit).	77. إذا كان هناك مؤشر على أن الأصل ربما قد هبطت قيمته، فإنه يجب تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل الفردي. وإذا كان من غير الممكن تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل الفردي، فإنه يجب على الجهة أن تحدد المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل (الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل).	لا	
78. The recoverable amount of an individual asset cannot be determined if: a. The asset's value in use cannot be estimated to be close to its fair value less costs of disposal (for example, when the future cash flows from continuing use of the asset cannot be estimated to be negligible); and b. The asset does not generate cash inflows that are largely independent of those from other	78. لا يمكن تحديد المبلغ الممكن استرداده من أصل فردي إذا: أ. لم يمكن تقدير القيمة من الاستخدام للأصل بحيث تكون قريبة من قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد (على سبيل المثال عندما يكون من غير الممكن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من الاستخدام المستمر للأصل بأنها غير ذات أهمية)؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
assets and is not capable of generating cash flows individually. In such cases, value in use and, therefore, recoverable amount, can be determined only for the asset's cash-generating unit.	ب. لم يولد الأصل تدفقات نقدية داخلة مستقلة بشكلٍ كبيرٍ عن تلك التدفقات النقدية من الأصول الأخرى ويكون غير قادر على توليد تدفقات نقدية بشكل فردي. في مثل هذه الحالات فإن القيمة من الاستخدام والمبلغ الممكن استرداده المبني عليها يمكن تحديدهما – فقط –للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل.		
79. As defined in paragraph 13, an asset's cash-generating unit is the smallest group of assets that (a) includes the asset, and (b) generates cash inflows that are largely independent of the cash inflows from other assets or groups of assets. Identification of an asset's cash-generating unit involves judgment. If recoverable amount cannot be determined for an individual asset, an entity identifies the lowest aggregation of assets that generate largely independent cash inflows.	79. حسبما عُرفت في الفقرة 13، فإن الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل هي أصغر مجموعة أصول (أ) تتضمن الأصل (ب) وتولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة بشكلٍ كبيرٍ عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى. إن تحديد الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل ينطوي على ممارسة حكم. وإذا كان المبلغ الممكن استرداده لا يمكن تحديده لأصل فردي فإن الجهة تقوم بتحديد أقل مجموعة أصول تولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة بشكل كبير.	لا	
80. Cash inflows are inflows of cash and cash equivalents received from parties external to the entity. In identifying whether cash inflows from an asset (or group of assets) are largely independent of the cash inflows from other assets (or groups of assets), an entity considers various factors, including how management (a) monitors the entity's operations (such as by product lines, businesses, individual locations, districts, or	80. التدفقات النقدية الداخلة هي تدفقات داخلة لنقد ومعادلات نقد مستلمة من أطراف خارج الجهة. وعند تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية الداخلة من أصل (أو مجموعة أصول) مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من أصول (أو مجموعات أصول) أخرى، فإن الجهة تأخذ في الحسبان عوامل مختلفة بما في ذلك (أ) كيفية مراقبة الإدارة لعمليات الجهة (مثلاً من خلال الخطوط المنتجات، أو الأعمال، أو المواقع الفردية،	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
regional areas), or (b) makes decisions about continuing or disposing of the entity's assets and operations. The Implementation Guidance gives an example of the identification of a cash-generating unit.	أو المناطق الإقليمية) أو (ب) كيفية اتخاذ الإدارة للقرارات حول استمرار أو استبعاد أصول الجهة وعملياتها. توفر إرشادات التنفيذ مثالاً على تحديد الوحدة المولدة للنقد.		
81. If an active market exists for the output produced by an asset or group of assets, that asset or group of assets shall be identified as a cash-generating unit, even if some or all of the output is used internally. If the cash inflows generated by any asset or cash-generating unit are affected by internal transfer pricing, an entity shall use management's best estimate of future price(s) that could be achieved in arm's length transactions in estimating: a. The future cash inflows used to determine the asset's or cash-generating unit's value in use; and b. The future cash outflows used to determine the value in use of any other assets or cash-generating units that are affected by the internal transfer pricing.	81. في حال وجود سوق نشطة للمخرجات التي ينتجها أصل أو مجموعة أصول فإن ذلك الأصل أو مجموعة الأصول يجب تعيينه على أنه وحدة مولدة للنقد، حتى ولو كان بعض أو كل المُخرجات يُستخدم داخلياً. وإذا كانت التدفقات النقدية الداخلة التي يولدها أصل أو وحدة مولدة للنقد تتأثر بتسعير التحويلات الداخلية فيجب على الجهة استخدام أفضل تقديرات الإدارة للسعر(الأسعار) المستقبلي الذي يمكن تحقيقه في معاملة تُجرى على أساس التصرف الحر عند تقدير: أ. التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة المستخدمة في تحديد القيمة من الاستخدام للأصل أو الوحدة المولدة للنقد؛ و ب. التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة المستخدمة في تحديد القيمة من الاستخدام لأي أصول أخرى أو وحدات مولدة للنقد أخرى تتأثر بتسعير التحويلات الداخلية.	لا	
82. Even if part or all of the output produced by an asset or a group of assets is used by other units of the entity (for example, products at an intermediate stage of a production process), this	82. حتى لو كان جزء من المخرجات أو كل المخرجات التي ينتجها أصل أو مجموعة أصول يستخدم من قبل وحدات أخرى للجهة (على سبيل المثال، منتج في مرحلة متوسطة من عملية إنتاج)، فإن الأصل هذا أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
asset or group of assets forms a separate cash-generating unit if the entity could sell the output on an active market. This is because the asset or group of assets could generate cash inflows that would be largely independent of the cash inflows from other assets or groups of assets. In using information based on financial budgets/forecasts that relates to such a cash-generating unit, or to any other asset or cash-generating unit affected by internal transfer pricing, an entity adjusts this information if internal transfer prices do not reflect management's best estimate of future prices that could be achieved in arm's length transactions.	مجموعة الأصول هذه يشكل وحدة مولدة للنقد منفصلة إذا كانت الجهة تستطيع بيع المخرجات في سوق نشطة. وهذا نظراً لأن الأصل أو مجموعة الأصول تستطيع توليد تدفقات نقدية داخلة مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى. وعند استخدام المعلومات المستندة إلى الموازنات /التوقعات التي تتعلق بمثل الوحدة المولدة للنقد هذه أو أي أصل آخر أو وحدة مولدة للنقد أخرى تتأثر بتسعير التحويلات الداخلية، فإن الجهة تعدل هذه المعلومات إذا كانت أسعار التحويلات الداخلية لا تعكس أفضل تقديرات الإدارة للأسعار المستقبلية التي يمكن تحقيقها في معاملات تُجرى على أساس التصرف الحر.		
83. **Cash-generating units shall be identified consistently from period to period for the same asset or types of assets, unless a change is justified.**	83. **يجب تعيين الوحدات المولدة للنقد بشكلٍ متسق من فترة لأخرى لنفس الأصل أو نفس أنواع الأصول، ما لم يكن التغيير مبرراً.**	لا	
84. If an entity determines that an asset belongs to a cash-generating unit different from that in previous periods, or that the types of assets aggregated for the asset's cash-generating unit have changed, paragraph 120 requires disclosures about the cash-generating unit if an impairment loss is recognized or reversed for the cash-generating unit.	84. إذا قررت الجهة أن الأصل ينتمي إلى وحدة مولدة للنقد مختلفة عن تلك التي كان ينتمي إليها في فترات سابقة، أو أن أنواع الأصول المجمعة للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل قد تغيرت، فإن الفقرة 120 تتطلب إفصاحات عن الوحدة المولدة للنقد، إذا أُثبتت أو عُكس قيد خسارة هبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
Recoverable Amount and Carrying Amount of a Cash-Generating Unit	**المبلغ الممكن استرداده والقيمة الدفترية لوحدة مولدة للنقد**		
85. The recoverable amount of a cash-generating unit is the higher of the cash-generating unit's fair value less costs of disposal and its value in use. For the purpose of determining the recoverable amount of a cash-generating unit, any reference in paragraphs 31–70 to an asset is read as a reference to a cash-generating unit.	85. إن المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد هو القيمة العادلة للوحدة المولدة للنقد مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو قيمة من الاستخدام للوحدة المولدة للنقد أيهما أكبر. ولغرض تحديد المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد فإن أي إشارة في الفقرات 31-70 إلى "أصل" تقرأ على أنها إشارة إلى "وحدة مولدة للنقد".	لا	
86. **The carrying amount of a cash-generating unit shall be determined on a basis consistent with the way the recoverable amount of the cash-generating unit is determined.**	86. **يجب تحديد القيمة الدفترية لوحدة مولدة للنقد على أساس متسق مع الطريقة التي يُحدد بها المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد.**	لا	
87. The carrying amount of a cash-generating unit: a. Includes the carrying amount of only those assets that can be attributed directly, or allocated on a reasonable and consistent basis, to the cash-generating unit and will generate the future cash inflows used in determining the cash-generating unit's value in use; and b. Does not include the carrying amount of any recognized liability, unless the recoverable amount of the cash-generating unit cannot be determined without consideration of this liability.	87. القيمة الدفترية لوحدة مولدة للنقد: أ. تتضمن القيمة الدفترية لتلك الأصول التي يمكن فقط عزوها بشكل مباشر، أو تخصيصها على أساس معقول ومتسق، إلى الوحدة المولدة للنقد وستولد التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المستخدمة في تحديد القيمة من الاستخدام للوحدة المولدة للنقد؛ و ب. لا تتضمن القيمة الدفترية لأي التزام مُثبت، ما لم يكن المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد لا يمكن تحديده دون أخذ هذا الالتزام في الحسبان. وهذا نظراً لأن القيمة العادلة للوحدة المولدة للنقد مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد والقيمة من الاستخدام للوحدة المولدة للنقد يتم تحديدهما	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
This is because fair value less costs of disposal and value in use of a cash-generating unit are determined excluding cash flows that relate to assets that are not part of the cash-generating unit and liabilities that have been recognized (see paragraphs 41 and 56).	باستثناء التدفقات النقدية التي تتعلق بالأصول التي ليست جزءاً من الوحدة المولدة للنقد والالتزامات التي قد أُثبتت (انظر الفقرتين 41 و56).		
88. When assets are grouped for recoverability assessments, it is important to include in the cash-generating unit all assets that generate, or are used to generate, the relevant stream of cash inflows. Otherwise, the cash-generating unit may appear to be fully recoverable when in fact an impairment loss has occurred. The Illustrated Decision Tree provides a flow diagram illustrating the treatment of individual assets that are part of cash-generating units. In some cases, although some assets contribute to the estimated future cash flows of a cash-generating unit, they cannot be allocated to the cash-generating unit on a reasonable and consistent basis. This might be the case for goodwill. Paragraphs 90A–90O explain how to deal with these assets in testing a cash-generating unit for impairment.	88. عندما يتم تجميع الأصول لتقويم إمكانية الاسترداد، فمن المهم تضمين جميع الأصول التي تولد أو تستخدم لتوليد تيار التدفقات النقدية الداخلة ذات الصلة في الوحدة المولدة للنقد. بخلاف ذلك، فإن الوحدة المولدة للنقد قد تبدو قابلة للاسترداد بالكامل في حين أنه في الحقيقة قد حدثت خسارة هبوط في القيمة. وتوفر شجرة القرارات التوضيحية مخطط سير يوضح معالجة الأصول الفردية التي تعدُّ جزءًا من وحدات مولدة للنقد. وفي بعض الحالات، ورغم أن بعض الأصول تسهم في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لوحدة مولدة للنقد، فإنه لا يمكن تخصيصها للوحدة المولدة للنقد على أساس معقول ومتسق. وقد يكون هذا هو الحال بالنسبة للشهرة. توضح الفقرات 90أ-90س كيفية التعامل مع هذه الأصول عند إجراء اختبار هبوط في القيمة لوحدة مولدة للنقد.	لا	
89. It may be necessary to consider some recognized liabilities to determine the recoverable amount of a cash-generating unit. This may occur if the disposal of a cash-generating unit would require	89. قد يكون من الضروري أن تؤخذ في الحسبان بعض الالتزامات المثبتة لتحديد المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد. وقد يحدث ذلك إذا كان استبعاد الوحدة المولدة للنقد سيتطلب من	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
the buyer to assume the liability. In this case, the fair value less costs of disposal (or the estimated cash flow from ultimate disposal) of the cash-generating unit is the price to sell the assets of the cash-generating unit and the liability together, less the costs of disposal. To perform a meaningful comparison between the carrying amount of the cash-generating unit and its recoverable amount, the carrying amount of the liability is deducted in determining both the cash-generating unit's value in use and its carrying amount.	المشتري تحمل التزام. وفي هذه الحالة فإن القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد (أو التدفق النقدي المقدر من الاستبعاد النهائي) للوحدة المولدة للنقد هي السعر لبيع أصول الوحدة المولدة للنقد والالتزام معا مطروحا منه تكاليف الاستبعاد. ولإجراء مقارنة مفيدة بين القيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد والمبلغ الممكن استرداده منها فإن القيمة الدفترية للالتزام تُخصم عند تحديد كل من القيمة من الاستخدام للوحدة المولدة للنقد وقيمتها الدفترية.		
90. For practical reasons, the recoverable amount of a cash-generating unit is sometimes determined after consideration of (a) assets that are not part of the cash-generating unit (for example, receivables or other financial assets), or (b) liabilities that have been recognized (for example, payables, pensions and other provisions). In such cases, the carrying amount of the cash-generating unit is increased by the carrying amount of those assets and decreased by the carrying amount of those liabilities.	90. لأسباب عملية فإن المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد يتم تحديده أحيانًا بعد الأخذ في الحسبان (أ) الأصول التي ليست جزءًا من الوحدة المولدة للنقد (على سبيل المثال، الذمم المدينة أو الأصول المالية الأخرى) أو (ب) الالتزامات التي قد أُثبتت (على سبيل المثال، الذمم الدائنة والالتزامات مقابل معاشات التقاعد والمخصصات الأخرى). وفي مثل هذه الحالات فإن القيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد تتم زيادتها بالقيمة الدفترية لتلك الأصول وتخفيضها بالقيمة الدفترية لتلك الالتزامات.	لا	
Goodwill	*الشهرة*		
Allocating goodwill to cash-generating units	تخصيص الشهرة للوحدات المولدة للنقد		
90A.For the purpose of impairment testing, goodwill acquired in an acquisition shall, from the acquisition date, be allocated to each of the	**90أ. لغرض اختبار الهبوط في القيمة، يجب تخصيص الشهرة التي يتم اقتناؤها في استحواذ – من تاريخ الاستحواذ – لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد،**	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		أو مجموعات الوحدات المولدة للنقد للجهة المستحوذة، والتي يتوقع أن تستفيد من أوجه التآزر للتجميع، بغض النظر عما إذا كانت الأصول أو الالتزامات الأخرى للعملية المستحوذ عليها مخصصة لهذه الوحدات أو مجموعات الوحدات. عندما تُقتنى الشهرة في استحواذ على عملية غير مولدة للنقد ينتج عنه انخفاض في صافي التدفقات النقدية الخارجة للجهة المستحوذة، فإنه يجب اعتبار الجهة المستحوذة هي الوحدة المولدة للنقد. باستثناء عندما تتعلق الشهرة باستحواذ على عملية غير مولدة للنقد، كل وحدة أو مجموعة وحدات يتم تخصيص الشهرة لها يجب: أ. أن تمثل أقل مستوى في الجهة الذي تتم عنده مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و ب. ألا تكون أكبر من قطاع حسبما عرفته الفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية*.	acquirer's cash-generating units, or groups of cash-generating units, that is expected to benefit from the synergies of the combination, irrespective of whether other assets or liabilities of the acquired operation are assigned to those units or groups of units. Where goodwill is acquired in an acquisition of a non-cash-generating operation that results in a reduction in the net cash outflows of the acquirer, the acquirer shall be considered as the cash-generating unit. Except where goodwill relates to the acquisition of a non-cash-generating operation, each unit or group of units to which the goodwill is so allocated shall: a. Represent the lowest level within the entity at which the goodwill is monitored for internal management purposes; and b. Not be larger than a segment as defined by paragraph 9 of IPSAS 18, Segment Reporting.
	لا	90ب. الشهرة المُثبتة في استحواذ هي أصل يمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تنشأ من الأصول الأخرى التي تُقتنى في الاستحواذ ولا تُحدد بشكل فردي ولا تُثبت بشكل منفصل. ولا تولد الشهرة تدفقات نقدية أو تخفيضات في صافي التدفقات النقدية الخارجة – بشكل مستقل – عن الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى، وغالباً ما تسهم في التدفقات النقدية لوحدات مولدة	90B. Goodwill recognized in an acquisition is an asset representing the future economic benefits arising from other assets acquired in an acquisition that are not individually identified and separately recognized. Goodwill does not generate cash flows, or reductions in net cash outflows, independently of other assets or groups of assets, and often contributes to the cash flows of multiple

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
cash-generating units. Goodwill sometimes cannot be allocated on a non-arbitrary basis to individual cash-generating units, but only to groups of cash-generating units. As a result, the lowest level within the entity at which the goodwill is monitored for internal management purposes sometimes comprises a number of cash-generating units to which the goodwill relates, but to which it cannot be allocated. References in paragraphs 90D–90O and 97A–97H to a cash-generating unit to which goodwill is allocated should be read as references also to a group of cash-generating units to which goodwill is allocated. Where goodwill is acquired in an acquisition of a non-cash-generating operation that results in a reduction in the net cash outflows of the acquirer, references in paragraphs 90D–90O and 97A–97H to a cash-generating unit to which goodwill is allocated should be read as references also to the acquirer.	للنقد متعددة. وفي بعض الأحيان لا يمكن تخصيص الشهرة على أساس غير جزافي للوحدات المولدة للنقد الفردية، ولكن فقط لمجموعات وحدات مولدة للنقد. ونتيجة لذلك، فإن أقل مستوى في الجهة الذي تتم عنده مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية يتكون أحياناً من عدد من الوحدات المولدة للنقد التي تتعلق بها الشهرة، ولكن لا يمكن تخصيص الشهرة لها. يجب قراءة الإشارات الواردة في الفقرات 90د-90س و97أ-97ح إلى الوحدة المولدة للنقد التي تُخصص الشهرة لها على أنها – أيضاً – إشارات إلى مجموعة الوحدات المولدة للنقد التي تُخصص الشهرة لها. وعندما تُقتنى الشهرة في استحواذ على عملية غير مولدة للنقد ينتج عنه انخفاض في صافي التدفقات النقدية الخارجة للجهة المستحوذة، فإنه يجب قراءة الإشارات في الفقرات 90د-90س و97أ-97ح إلى الوحدة المولدة للنقد التي تُخصص الشهرة لها على أنها – أيضاً – إشارات إلى الجهة المستحوذة.		
90C. Applying the requirements in paragraph 90A results in goodwill being tested for impairment at a level that reflects the way an entity manages its operations and with which the goodwill would naturally be associated. Therefore, the development of additional reporting systems is typically not necessary.	90ج. ينتج عن تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 90أ إجراء اختبار الهبوط في القيمة للشهرة عند مستوى يعكس الطريقة التي تدير الجهة بها عملياتها والطريقة التي ترتبط الشهرة طبيعيا بها. وبناءً عليه، فإن تطوير أنظمة تقرير إضافية ليس ضروريا عادة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
90D. A cash-generating unit to which goodwill is allocated for the purpose of impairment testing may not coincide with the level at which goodwill is allocated in accordance with IPSAS 4, *The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates,* for the purpose of measuring foreign currency gains and losses. For example, if an entity is required by IPSAS 4 to allocate goodwill to relatively low levels for the purpose of measuring foreign currency gains and losses, it is not required to test the goodwill for impairment at that same level unless it also monitors the goodwill at that level for internal management purposes	90د. قد لا تتوافق الوحدة المولدة للنقد التي تُخصص الشهرة لها لغرض اختبار الهبوط في القيمة مع المستوى الذي يتم عنده تخصيص الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، *آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية* لغرض قياس مكاسب وخسائر العملات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجهة مطالبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 4 بتخصيص الشهرة إلى مستويات منخفضة نسبيًا لغرض قياس مكاسب وخسائر العملات الأجنبية فهي ليست مطالبة بالقيام باختبار الهبوط في قيمة الشهرة عند نفس المستوى ما لم تقم أيضاً بمراقبة الشهرة عند ذلك المستوى لأغراض الإدارة الداخلية.	لا	
90E. **If the initial allocation of goodwill acquired in an acquisition cannot be completed before the end of the annual period in which the acquisition is effected, that initial allocation shall be completed before the end of the first annual period beginning after the acquisition date**.	90هـ. **إذا كان التخصيص الأولي للشهرة التي تُقتنى في استحواذ لا يمكن إتمامه قبل نهاية الفترة السنوية التي نُفِّذ فيها الاستحواذ فإن التخصيص الأولي يجب إتمامه قبل نهاية الفترة السنوية الأولى التي تبدأ بعد تاريخ الاستحواذ.**	لا	
90F. In accordance with IPSAS 40, *Public Sector Combinations*, if the initial accounting for an acquisition can be determined only provisionally by the end of the period in which the combination is effected, the acquirer: a. Accounts for the acquisition using those provisional values; and	90و. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40، *تجميع العمليات في القطاع العام*، إذا أمكن تحديد المحاسبة الأولية عن تجميع أعمال بشكل مؤقت فقط في نهاية الفترة التي نُفِّذ فيها التجميع، فإن الجهة المستحوذة: أ. تحاسب عن التجميع باستخدام تلك المبالغ المؤقتة؛ و	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ب. تُثبت أي تعديلات لتلك المبالغ المؤقتة نتيجة لإكمال المحاسبة الأولية في فترة القياس، والتي سوف لن تتجاوز اثني عشر شهرا من تاريخ الاستحواذ. في مثل هذه الظروف، قد لا يكون – أيضاً – بالإمكان إتمام التخصيص الأولي للشهرة التي أثبتت في الاستحواذ قبل نهاية الفترة السنوية التي يتم فيها التجميع. وعندما يكون هذا هو الحال فعلى الجهة الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 122أ.	b. Recognizes any adjustments to those provisional values as a result of completing the initial accounting within the measurement period, which will not exceed twelve months from the acquisition date. In such circumstances, it might also not be possible to complete the initial allocation of the goodwill recognized in the acquisition before the end of the annual period in which the combination is effected. When this is the case, the entity discloses the information required by paragraph 122A
	لا	90ز. إذا خُصصت الشهرة لوحدة مولدة للنقد وقامت الجهة باستبعاد إحدى العمليات في تلك الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة يجب أن: أ. تُضمَّن في القيمة الدفترية للعملية عند تحديد المكسب أو الخسارة من الاستبعاد؛ و ب. تُقاس على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء من الوحدة المولدة للنقد المحتفظ به، ما لم تكن الجهة قادرة على أن تبرهن على أن هناك طريقة أخرى تعكس بشكلٍ أفضل الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة.	90G. If goodwill has been allocated to a cash-generating unit and the entity disposes of an operation within that unit, the goodwill associated with the operation disposed of shall be: a. Included in the carrying amount of the operation when determining the gain or loss on disposal; and b. Measured on the basis of the relative values of the operation disposed of and the portion of the cash-generating unit retained, unless the entity can demonstrate that some other method better reflects the goodwill associated with the operation disposed of.
	لا	90ح. إذا قامت الجهة بإعادة تنظيم هيكل تقريرها بطريقة تغير تكوين واحدة أو أكثر من الوحدات	90H. If an entity reorganizes its reporting structure in a way that changes the composition of one or more

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
cash-generating units to which goodwill has been allocated, the goodwill shall be reallocated to the units affected. This reallocation shall be performed using a relative value approach similar to that used when an entity disposes of an operation within a cash-generating unit, unless the entity can demonstrate that some other method better reflects the goodwill associated with the reorganized units.	المولدة للنقد التي كان قد تم تخصيص شهرة لها، فإنه يجب أن يُعاد تخصيص الشهرة إلى الوحدات المتأثرة. ويجب أن تُجرى إعادة التخصيص هذه باستخدام مدخل قيم نسبية مماثل لذلك الذي أُستخدم عند استبعاد الجهة لعملية في وحدة مولدة للنقد، ما لم تكن الجهة قادرة على أن تبرهن على أن هناك طريقة أخرى تعكس بشكلٍ أفضل الشهرة المرتبطة بالوحدات المعاد تنظيمها.		
Testing cash-generating units with goodwill for impairment	إجراء اختبار هبوط في القيمة لوحدات مولدة للنقد لها الشهرة		
90I. When, as described in paragraph 90B, goodwill relates to a cash-generating unit but has not been allocated to that unit, the unit shall be tested for impairment, whenever there is an indication that the unit may be impaired, by comparing the unit's carrying amount, excluding any goodwill, with its recoverable amount. Any impairment loss shall be recognized in accordance with paragraph 91.	90ط. حسبما هو موضح في الفقرة 90ب، عندما تكون الشهرة متعلقة بوحدة مولدة للنقد ولكن لم تُخصص لتلك الوحدة، فيجب إجراء اختبار هبوط في القيمة للوحدة، متى ما كان هناك مؤشر على أن الوحدة ربما قد هبطت قيمتها، وذلك من خلال مقارنة القيمة الدفترية للوحدة، باستثناء أي شهرة، مع مبلغها الممكن استرداده. ويجب إثبات أي خسارة هبوط في القيمة وفقاً للفقرة 91.	لا	
90J. If a cash-generating unit described in paragraph 90I includes in its carrying amount an intangible asset that has an indefinite useful life or is not yet available for use and that asset can be tested for impairment only as part of the cash-generating unit, paragraph 23 requires the unit also to be tested for impairment annually.	90ي. إذا كانت الوحدة المولدة للنقد الموضحة في الفقرة 88 تتضمن في قيمتها الدفترية أصلاً غير ملموس له عمر إنتاجي غير محدود أو غير متاح للاستخدام بعد ويمكن إجراء اختبار هبوط في القيمة لذلك الأصل فقط كجزء من الوحدة المولدة للنقد، فإن الفقرة 23 تتطلب أن يجرى سنوياً اختبار هبوط في القيمة للوحدة – أيضاً.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
90K. A cash-generating unit to which goodwill has been allocated shall be tested for impairment annually, and whenever there is an indication that the unit may be impaired, by comparing the carrying amount of the unit, including the goodwill, with the recoverable amount of the unit. If the recoverable amount of the unit exceeds the carrying amount of the unit, the unit and the goodwill allocated to that unit shall be regarded as not impaired. If the carrying amount of the unit exceeds the recoverable amount of the unit, the entity shall recognize the impairment loss in accordance with paragraph 91.	90ك. يجب إجراء اختبار هبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد التي تُخصص شهرة لها سنوياً، ومتى ما كان هناك مؤشر على أن الوحدة ربما قد هبطت قيمتها، وذلك من خلال مقارنة القيمة الدفترية، بما في ذلك الشهرة، مع المبلغ الممكن استرداده من الوحدة. وإذا كان المبلغ الممكن استرداده من الوحدة يتجاوز القيمة الدفترية للوحدة، فإن يجب اعتبار أن الوحدة والشهرة المخصصة لتلك الوحدة لم تهبط قيمتهما. وإذا كانت القيمة الدفترية للوحدة تتجاوز المبلغ الممكن استرداده من الوحدة، فيجب على الجهة إثبات خسارة هبوط في القيمة وفقاً للفقرة 91.	لا	
Timing of impairment tests	توقيت اختبارات الهبوط في القيمة		
90L.The annual impairment test for a cash-generating unit to which goodwill has been allocated may be performed at any time during an annual period, provided the test is performed at the same time every year. Different cash-generating units may be tested for impairment at different times. However, if some or all of the goodwill allocated to a cash-generating unit was acquired in an acquisition during the current annual period, that unit shall be tested for impairment before the end of the current annual period.	90ل. يمكن إجراء اختبار الهبوط السنوي للوحدة المولدة للنقد التي قد خُصصت شهرة لها في أي وقت خلال فترة سنوية، شريطة أن يتم الاختبار في الوقت نفسه من كل سنة. وقد يتم إجراء اختبار الهبوط في القيمة لوحدات مولدة للنقد مختلفة في أوقات مختلفة. وبالرغم من ذلك، إذا كان بعض أو كل الشهرة المخصصة لوحدة مولدة للنقد تم اقتناؤها في استحواذ خلال الفترة السنوية الحالية، فيجب إجراء اختبار هبوط في القيمة لتلك الوحدة لتحديد قبل انتهاء الفترة السنوية الحالية.	لا	
90M.If the assets constituting the cash-generating unit to which goodwill has been allocated are tested for	90م. إذا كانت الأصول التي تشكل الوحدة المولدة للنقد التي قد خُصصت شهرة لها يجرى اختبار الهبوط في	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		القيمة لها في الوقت نفسه الذي يجرى فيه اختبار الهبوط في القيمة للوحدة التي تحتوي على الشهرة، فإنه يجب إجراء اختبار الهبوط في القيمة لها قبل الوحدة التي تحتوي على الشهرة. وبالمثل، إذا كانت الوحدات المولدة للنقد التي تشكل مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي قد خُصصت شهرة لها يُجرى اختبار الهبوط في القيمة لها في الوقت نفسه مع مجموعة الوحدات التي تحتوي على الشهرة، فإن الوحدات الفردية يجب إجراء اختبار الهبوط في القيمة لها قبل مجموعة الوحدات التي تحتوي الشهرة.	impairment at the same time as the unit containing the goodwill, they shall be tested for impairment before the unit containing the goodwill. Similarly, if the cash-generating units constituting a group of cash-generating units to which goodwill has been allocated are tested for impairment at the same time as the group of units containing the goodwill, the individual units shall be tested for impairment before the group of units containing the goodwill.
	لا	90ن. في وقت إجراء اختبار الهبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد التي قد خُصصت شهرة لها، قد يكون هناك مؤشر على هبوط في قيمة أصل في الوحدة التي تحتوي على الشهرة. في مثل هذه الظروف، فإن الجهة تقوم بإجراء اختبار هبوط في القيمة للأصل أولاً، وتُثبت أي خسارة هبوط في القيمة لذلك الأصل، قبل إجراء اختبار هبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد التي تحتوي على الشهرة. وبالمثل قد يكون هناك مؤشر على هبوط قيمة وحدة مولدة للنقد في مجموعة الوحدات التي تحتوي على الشهرة. في مثل هذه الظروف، فإن الجهة تقوم بإجراء اختبار هبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد أولا، وتُثبت أي خسارة هبوط في القيمة لتلك الوحدة، قبل إجراء اختبار هبوط في القيمة لمجموعة الوحدات التي قد خُصصت شهرة لها.	90N.At the time of impairment testing a cash-generating unit to which goodwill has been allocated, there may be an indication of an impairment of an asset within the unit containing the goodwill. In such circumstances, the entity tests the asset for impairment first, and recognizes any impairment loss for that asset before testing for impairment the cash-generating unit containing the goodwill. Similarly, there may be an indication of an impairment of a cash-generating unit within a group of units containing the goodwill. In such circumstances, the entity tests the cash-generating unit for impairment first, and recognizes any impairment loss for that unit, before testing for impairment the group of units to which the goodwill is allocated.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
90O. The most recent detailed calculation made in a preceding period of the recoverable amount of a cash-generating unit to which goodwill has been allocated may be used in the impairment test of that unit in the current period provided all of the following criteria are met: a. The assets and liabilities making up the unit have not changed significantly since the most recent recoverable amount calculation; b. The most recent recoverable amount calculation resulted in an amount that exceeded the carrying amount of the unit by a substantial margin; and c. Based on an analysis of events that have occurred and circumstances that have changed since the most recent recoverable amount calculation, the likelihood that a current recoverable amount determination would be less than the current carrying amount of the unit is remote.	90س. يمكن استخدام أحدث عملية حسابية تفصيلية أجريت في فترة سابقة للمبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد التي قد خُصصت شهرة لها في اختبار الهبوط لتلك الوحدة في الفترة الحالية شريطة أن تُستوفى جميع الضوابط التالية: أ. أن تكون الأصول والالتزامات المكونة للوحدة لم يحدث فيها تغير مهم منذ القيام بأحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده؛ و ب. أن أحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده قد نتج عنه مبلغ يتجاوز القيمة الدفترية للوحدة بهامش جوهري؛ و ج. أنه استناداً إلى تحليل الأحداث التي قد وقعت والظروف التي قد تغيرت منذ القيام بأحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده فإن احتمال تحديد أن يكون المبلغ الممكن استرداده حالياً أقل من القيمة الدفترية الحالية للوحدة هو احتمال بعيد.	لا	
Impairment Loss for a Cash-Generating Unit	خسارة الهبوط في القيمة لوحدة مولدة للنقد		
91. An impairment loss shall be recognized for a cash-generating unit (the smallest group of cash-generating units to which goodwill has been allocated) if, and only if, the recoverable amount of the unit (group of units) is less than the carrying amount of the unit (group of units). The	91. يجب أن تُثبت خسارة هبوط في القيمة لوحدة مولدة للنقد (أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي قد خُصصت شهرة لها) إذا، وفقط إذا، كان المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (أو مجموعة الوحدات) أقل من القيمة الدفترية للوحدة (مجموعة الوحدات). ويجب أن تُخصص خسارة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
impairment loss shall be allocated to reduce the carrying amount of the cash-generating assets of the unit (group of units) in the following order: a. First, to reduce the carrying amount of any goodwill allocated to the cash-generating unit (group of units); and b. Then, to the other assets of the unit (group of units) on a pro rata basis, based on the carrying amount of each asset in the unit. These reductions in carrying amounts shall be treated as impairment losses on individual assets and recognized in accordance with paragraph 73.	الهبوط في القيمة لتخفيض القيمة الدفترية للأصول المولدة للنقد للوحدة (أو مجموعة الوحدات) حسب الترتيب الاتي: أ. أولاً، لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة خُصصت للوحدة (أو مجموعة الوحدات) المولدة للنقد؛ ب. ثم، للأصول الأخرى للوحدة (أو مجموعة الوحدات) على أساس تناسبي استناداً إلى القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. ويجب أن تعالج هذه التخفيضات في القيم الدفترية على أنها خسائر هبوط في القيمة لأصول فردية وتُثبت وفقاً للفقرة 73.		
92. In allocating an impairment loss in accordance with paragraph 91, an entity shall not reduce the carrying amount of an asset below the highest of: a. Its fair value less costs to of disposal (if measurable); b. Its value in use (if determinable); and c. Zero. The amount of the impairment loss that would otherwise have been allocated to the asset shall be allocated pro rata to the other cash-generating assets of the unit (group of units).	92. عند تخصيص خسارة الهبوط في القيمة وفقاً للفقرة 91، لا يجوز للجهة تخفيض القيمة الدفترية لأصل إلى ما دون القيمة الأعلى من بين القيم التالية: أ. قيمته العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد (إذا كانت قابلة للقياس)؛ و ب. القيمة من الاستخدام للأصل (إذا كانت قابلة للتحديد)؛ و ج. صفر. يجب أن يُخصص مبلغ خسارة الهبوط في القيمة على أساس تناسبي للأصول المولدة للنقد الأخرى في الوحدة (مجموعة الوحدات)، والذي كان – خلافاً لذلك – سيُخصص للأصل.	لا	
93. Where a non-cash-generating asset contributes to a cash-generating unit, a proportion of the carrying amount of that non-cash-generating	93. عندما يسهم أصل غير مولد للنقد في وحدة مولدة للنقد، فإنه يجب أن تُخصص نسبة من القيمة الدفترية لذلك الأصل غير المولد للنقد للقيمة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
asset shall be allocated to the carrying amount of the cash-generating unit prior to estimation of the recoverable amount of the cash-generating unit. The carrying amount of the non-cash-generating asset shall reflect any impairment losses at the reporting date that have been determined under the requirements of IPSAS 21	**الدفترية للوحدة المولدة للنقد قبل تقدير المبلغ الممكن استرداده للوحدة المولدة للنقد. ويجب أن تنعكس في القيمة الدفترية للأصل غير المولد للنقد أي خسائر هبوط في القيمة في تاريخ القوائم المالية قد تم تحديدها بموجب متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 21.**		
94. If the recoverable amount of an individual asset cannot be determined (see paragraph 78): a. An impairment loss is recognized for the asset if its carrying amount is greater than the higher of its fair value less costs of disposal and the results of the allocation procedures described in paragraphs 91–93; and b. No impairment loss is recognized for the asset if the related cash-generating unit is not impaired. This applies even if the asset's fair value less costs of disposal is less than its carrying amount.	94. إذا كان المبلغ الممكن استرداده من أصل فردي لا يمكن تحديده (انظر الفقرة 78): أ. تُثبت خسارة هبوط في القيمة للأصل إذا كانت قيمته الدفترية أكبر من قيمته العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد أو نتائج إجراءات التخصيص المبينة في الفقرات 91-93، أيهما أكبر؛ و ب. لا تُثبت خسارة هبوط في القيمة للأصل إذا لم يحدث هبوط في قيمة الوحدة المولدة للنقد ذات العلاقة. وينطبق ذلك حتى لو كانت القيمة العادلة للأصل مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد أقل من قيمته الدفترية.	لا	
95. In some cases, non-cash-generating assets contribute to cash-generating units. This Standard requires that, where a cash-generating unit subject to an impairment test contains a non-cash-generating asset, that non-cash-generating asset is tested for impairment in accordance with the requirements of IPSAS 21. A proportion of the carrying amount of that non-cash-generating	95. في بعض الحالات، تسهم أصول غير مولدة للنقد في وحدات مولدة للنقد. ويتطلب هذا المعيار، عندما تحتوي وحدات مولدة للنقد – خاضعة لاختبار هبوط في القيمة –على أصل غير مولد للنقد، أن يُجرى اختبار هبوط في القيمة للأصل غير المولد للنقد وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 21. تُضَمَّن نسبة من القيمة الدفترية لذلك الأصل غير المولد للنقد، بعد أن يجرى ذلك الاختبار، في	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
asset, following that impairment test, is included in the carrying amount of the cash-generating unit. The proportion reflects the extent to which the service potential of the non-cash-generating asset contributes to the cash-generating unit. The allocation of any impairment loss for the cash-generating unit is then made on a pro rata basis to all cash-generating assets in the cash-generating unit, subject to the limits in paragraph 92. The non-cash-generating asset is not subject to a further impairment loss beyond that which has been determined in accordance with IPSAS 21.	القيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. تعكس النسبة المدى الذي تسهم به الخدمات الممكنة للأصل غير المولد للنقد في الوحدة المولدة للنقد. وبعد ذلك تُخصص أي خسارة هبوط في قيمة للوحدة المولدة للنقد على أساس تناسبي لجميع الأصول المولدة للنقد في الوحدة المولدة للنقد مع مراعاة الحدود الواردة في الفقرة 92. ولا يخضع الأصل غير المولد للنقد لخسارة هبوط في القيمة إضافية بخلاف تلك التي قد حُددت وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21.		
96. [Deleted].	96. [حذفت].	لا	
97. After the requirements in paragraphs 91–93 have been applied, a liability shall be recognized for any remaining amount of an impairment loss for a cash-generating unit if, and only if, that is required by another standard.	97. **بعد أن يكون قد تم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرات 91-93، يجب إثبات التزام مقابل أي مبلغ متبقي من خسارة الهبوط في القيمة لوحدة مولدة للنقد إذا، وفقط إذا، كان ذلك مطلوبًا بموجب معيار محاسبة للقطاع العام آخر.**	لا	
Impairment testing cash-generating units with goodwill and non-controlling interests	**اختبار الهبوط في القيمة لوحدات مولدة للنقد لها شهرة والحصص غير المسيطرة**		
97A. In accordance with IPSAS 40, the acquirer measures and recognizes goodwill as of the acquisition date as the excess of (a) over (b) below: a. The aggregate of: i. The consideration transferred measured in accordance with IPSAS 40, which	97أ. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40، فإن الجهة المستحوذة تقوم بقياس وإثبات الشهرة اعتباراً من تاريخ الاستحواذ على أساس المبلغ الذي يزيد به (أ) عن (ب) أدناه: أ. مجموع ما يلي: (1) العوض المحول مُقاساً وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40، الذي يتطلب	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
generally requires acquisition-date fair value; ii. The amount of any non-controlling interest in the acquired operation measured in accordance with IPSAS 40; and iii. In an acquisition achieved in stages, the acquisition-date fair value of the acquirer's previously held equity interest in the acquired operation. b. The net of the acquisition-date amounts of the identifiable assets acquired and liabilities assumed measured in accordance with IPSAS 40.	عموماً القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ؛ و (2) مبلغ أي حصة غير مسيطرة في العملية المستحوذ عليها مُقاساً وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40؛ و (3) في استحواذ ينجز على مراحل، القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ للحصة التي كانت الجهة المستحوذة تحتفظ بها في السابق في العملية المستحوذ عليها. ب. صافي المبالغ في تاريخ الاستحواذ للأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها مقاسة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40.		
Allocation of goodwill	*تخصيص الشهرة*		
97B. Paragraph 90A of this Standard requires goodwill acquired in an acquisition to be allocated to each of the acquirer's cash-generating units, or groups of cash-generating units, expected to benefit from the synergies of the combination, irrespective of whether other assets or liabilities of the acquired operation are assigned to those units, or groups of units. It is possible that some of the synergies resulting from an acquisition will be allocated to a cash-generating unit in which the non-controlling interest does not have an interest.	97ب. تتطلب الفقرة 90أ من هذا المعيار أن تُخصص الشهرة التي تُقتنى في استحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد، أو المجموعات المولدة للنقد، في الجهة المستحوذة، والتي يُتوقع أن تستفيد من أوجه تآزر التجميع، بغض النظر عما إذا كانت أصول أو التزامات أخرى للعملية المستحوذ عليها تُخصص لتلك الوحدات أو مجموعات الوحدات. ومن الممكن تخصيص بعض أوجه التآزر الناتجة من استحواذ لوحدة مولدة للنقد ليس للحصة غير المسيطرة حصة فيها.	لا	
Testing for impairment	اختبار الهبوط في القيمة		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
97C. Testing for impairment involves comparing the recoverable amount of a cash-generating unit with the carrying amount of the cash-generating unit.	97ج. ينطوي اختبار الهبوط في القيمة على مقارنة المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد مع القيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد.	لا	
97D. If an entity measures non-controlling interests as its proportionate interest in the net identifiable assets of a controlled entity at the acquisition date, rather than at fair value, goodwill attributable to non-controlling interests is included in the recoverable amount of the related cash-generating unit but is not recognized in the controlling entity's consolidated financial statements. As a consequence, an entity shall gross up the carrying amount of goodwill allocated to the unit to include the goodwill attributable to the non-controlling interest. This adjusted carrying amount is then compared with the recoverable amount of the unit to determine whether the cash-generating unit is impaired.	97د. إذا كانت الجهة تقوم بقياس الحصص غير المسيطرة على أنها الحصة النسبية للحصص غير المسيطرة في صافي الأصول القابلة للتحديد للجهة المسيطر عليها في تاريخ الاستحواذ وليس بالقيمة العادلة، فإن الشهرة التي تعزى إلى الحصص غير المسيطرة تُضمن في المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بها ولكن لا تُثبت في القوائم المالية للجهة المسيطرة. ونتيجة لذلك، يجب على الجهة أن تحسب القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة بشكل إجمالي بحيث تتضمن الشهرة التي تعزى إلى الحصة غير المسيطرة. ثم تتم مقارنة هذه القيمة الدفترية المعدلة مع المبلغ الممكن استرداده من الوحدة لتحديد ما إذا كانت الوحدة المولدة للنقد قد هبطت قيمتها.	لا	
Allocating an impairment loss	*تخصيص خسارة الهبوط في القيمة*		
97E. Paragraph 91 requires any identified impairment loss to be allocated first to reduce the carrying amount of goodwill allocated to the unit and then to the other assets of the unit pro rata on the basis of the carrying amount of each asset in the unit.	97هـ. تتطلب الفقرة 91 أن يتم تخصيص أي خسارة هبوط في القيمة يتم تحديدها أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة ومن ثم للأصول الأخرى على أساس تناسبي استناداً إلى القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.	لا	
97F.If a controlled entity, or part of a controlled entity, with a non-controlling interest is itself a cash-generating unit, the impairment loss is allocated	97و إذا كانت جهة مسيطر عليها، أو جزء من جهة مسيطر عليها، ذات حصة غير مسيطرة، هي نفسها وحدة مولدة للنقد، فإن خسارة الهبوط في القيمة تُخصص	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		بين الجهة المسيطرة والحصة غير المسيطرة على الأساس نفسه الذي يتم بناءً عليه تخصيص الفائض أو العجز.	between the controlling entity and the non-controlling interest on the same basis as that on which surplus or deficit is allocated.
	لا	97ز. إذا كانت جهة مسيطر عليها، أو جزء من جهة مسيطر عليها، ذات حصة غير مسيطرة، هي جزء من وحدة مولدة للنقد أكبر، فإن خسائر الهبوط في القيمة للشهرة تُخصص لأجزاء الوحدة المولدة للنقد التي لها حصة غير مسيطرة والأجزاء التي ليس لها حصة غير مسيطرة. وينبغي تخصيص خسائر الهبوط لأجزاء الوحدة المولدة للنقد على أساس ما يلي: أ. القيم الدفترية النسبية للشهرة للأجزاء قبل الهبوط، وذلك بالقدر الذي يكون فيه الهبوط متعلقاً بالشهرة في الوحدة المولدة للنقد؛ و ب. القيم الدفترية النسبية لصافي الأصول القابلة للتحديد للأجزاء قبل الهبوط، وذلك بالقدر الذي يكون فيه الهبوط متعلقاً بالأصول القابلة للتحديد في الوحدة المولدة للنقد. ويُخصص أي هبوط في القيمة مثل هذا لأصول أجزاء كل وحدة على أساس تناسبي استناداً إلى القيمة الدفترية لكل أصل في الجزء. في تلك الأجزاء التي لها حصة غير مسيطرة، فإن خسارة الهبوط في القيمة تُخصص بين الجهة المسيطرة والحصة غير المسيطرة على الأساس نفسه الذي يتم بناءً عليه تخصيص الفائض أو العجز.	97G. If a controlled entity, or part of a controlled entity, with a non-controlling interest is part of a larger cash-generating unit, goodwill impairment losses are allocated to the parts of the cash-generating unit that have a non-controlling interest and the parts that do not. The impairment losses should be allocated to the parts of the cash-generating unit on the basis of: a. To the extent that the impairment relates to goodwill in the cash-generating unit, the relative carrying values of the goodwill of the parts before the impairment; and b. To the extent that the impairment relates to identifiable assets in the cash-generating unit, the relative carrying values of the net identifiable assets of the parts before the impairment. Any such impairment is allocated to the assets of the parts of each unit pro rata on the basis of the carrying amount of each asset in the part. In those parts that have a non-controlling interest, the impairment loss is allocated between the controlling entity and the non-controlling interest

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
on the same basis as that on which surplus or deficit is allocated.			
97H. If an impairment loss attributable to a non-controlling interest relates to goodwill that is not recognized in the controlling entity's consolidated financial statements (see paragraph 97D), that impairment is not recognized as a goodwill impairment loss. In such cases, only the impairment loss relating to the goodwill that is allocated to the controlling entity is recognized as a goodwill impairment loss.	97ح. إذا كانت خسارة الهبوط في القيمة التي تعزى إلى حصة غير مسيطرة تتعلق بشهرة لم تُثبت في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة (أنظر الفقرة 97د)، فإن ذلك الهبوط لا يُثبت على أنه خسارة هبوط في قيمة الشهرة. في مثل هذه الحالات، تُثبت – فقط – خسارة الهبوط في القيمة المتعلقة بالشهرة المخصصة للجهة المسيطرة على أنها خسارة هبوط في قيمة الشهرة.	لا	
Reversing an Impairment Loss	**عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة**		
98. Paragraphs 99–105 set out the requirements for reversing an impairment loss recognized for an asset or a cash-generating unit in prior periods. These requirements use the term "an asset," but apply equally to an individual asset or a cash-generating unit. Additional requirements for an individual asset are set out in paragraphs 106–109, for a cash-generating unit in paragraphs 110 and 111, and for goodwill in paragraphs 111A and 111B.	98. تحدد الفقرات 99-105 متطلبات عكس قيد خسارة هبوط في القيمة أُثبتت لأصل أو وحدة مولدة للنقد في فترات سابقة. تستخدم هذه المتطلبات مصطلح "أصل" ولكنه ينطبق بالتساوي على أصل فردي أو وحدة مولدة للنقد. وقد تم تحديد متطلبات إضافية للأصل الفردي في الفقرات 106-109، وللوحدة المولدة للنقد في الفقرتين 110 و111 وللشهرة في الفقرتين 111أ و111ب.	لا	
99. **An entity shall assess at each reporting date whether there is any indication that an impairment loss recognized in prior periods for an asset other than goodwill may no longer exist or may have decreased. If any such indication exists, the entity**	**99. يجب على الجهة أن تقوم في كل تاريخ للقوائم المالية بتقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسارة هبوط مُثبتة في فترات سابقة لأصل خلاف الشهرة ربما لم تعد موجودة أو ربما قد انخفضت. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، فيجب على**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
shall estimate the recoverable amount of that asset.	الجهة أن تقدر المبلغ الممكن استرداده من ذلك الأصل.		
100. In assessing whether there is any indication that an impairment loss recognized in prior periods for an asset other than goodwill may no longer exist or may have decreased, an entity shall consider, as a minimum, the following indications: External sources of information a. There are observable indications that the asset's market has increased significantly during the period; b. Significant changes with a favorable effect on the entity have taken place during the period, or will take place in the near future, in the technological, market, economic, or legal environment in which the entity operates or in the market to which the asset is dedicated; c. Market interest rates or other market rates of return on investments have decreased during the period, and those decreases are likely to affect the discount rate used in calculating the asset's value in use and increase the asset's recoverable amount materially; Internal sources of information d. Significant changes with a favorable effect on the entity have taken place during the period, or are expected to take place in the near	100. عند تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسارة هبوط مثبتة في فترات سابقة لأصل خلاف الشهرة ربما لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، فإنه يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان، كحد أدنى، المؤشرات التالية: المصادر الخارجية للمعلومات أ. وجود مؤشرات يمكن رصدها على أن قيمة الأصل قد زادت بشكل مهم خلال الفترة؛ و ب. قد حدثت خلال الفترة، أو ستحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة في البيئة التقنية، أو السوقية، أو الاقتصادية أو النظامية التي تعمل فيها الجهة أو في السوق التي يكون الأصل مخصصاً لها، ويكون لها أثر إيجابي على الجهة؛ و ج. أسعار الفائدة في السوق أو معدلات السوق الأخرى للعائد على الاستثمارات قد انخفضت خلال الفترة، ومن المرجح أن تؤثر تلك الانخفاضات على معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة من الاستخدام لأصل وتزيد المبلغ الممكن استرداده من الأصل بشكل ذي أهمية نسبية؛ و المصادر الداخلية للمعلومات د. قد حدثت خلال الفترة، أو يتوقع أن تحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة لها أثر إيجابي على الجهة في المدى الذي يستخدم به أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
future, in the extent to which, or the manner in which, the asset is used or is expected to be used. These changes include costs incurred during the period to improve or enhance the asset's performance or restructure the operation to which the asset belongs; (DA). A decision to resume construction of the asset that was previously halted before it was completed or in a usable condition; and e. Evidence is available from internal reporting that indicates that the economic performance of the asset is, or will be, better than expected.	**يتوقع أن يستخدم به الأصل أو في الطريقة التي يستخدم بها أو يتوقع أن يستخدم بها الأصل. وتتضمن هذه التغيرات التكاليف المُكتبدة خلال الفترة لتحسين أو تعزيز أداء الأصل أو إعادة هيكلة العملية التي ينتمي إليها الأصل؛ و** د(أ). **اتخاذ قرار باستئناف إنشاء الأصل الذي سبق إيقاف إنشائه قبل إتمامه أو قبل أن يكون في حالة قابلة للاستخدام؛ و** هـ. **يتوفر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل هو أفضل، أو سيكون أفضل، مما كان متوقعاً.**		
101. Indications of a potential decrease in an impairment loss in paragraph 100 mainly mirror the indications of a potential impairment loss in paragraph 25.	101. إن المؤشرات على الانخفاض المحتمل في خسارة الهبوط في القيمة الواردة في الفقرة 100 تقابل – بشكل رئيس – المؤشرات على خسارة الهبوط المحتملة الواردة في الفقرة 25.	لا	
102. If there is an indication that an impairment loss recognized for an asset *other than goodwill* may no longer exist or may have decreased, this may indicate that (a) the remaining useful life, (b) the depreciation (amortization) method, or (c) the residual value may need to be reviewed and adjusted in accordance with the standard applicable to the asset, even if no impairment loss is reversed for the asset.	102. إذا كان هناك مؤشر على أن خسارة هبوط في القيمة أُثبتت لأصل بخلاف الشهرة، ربما لم تعد موجودة أو ربما قد انخفضت، فإن هذا قد يشير إلى أنه قد يلزم مراجعة وتعديل (أ) العمر الإنتاجي المتبقي، أو (ب) طريقة الاستهلاك (الاستنفاد)، أو (ج) القيمة المتبقية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام المنطبق على الأصل، حتى لو لم يتم عكس قيد خسارة هبوط في القيمة للأصل.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	103. **يجب عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة التي أثبتت في فترات سابقة لأصل إذا، وفقط إذا، كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده من الأصل منذ آخر خسارة هبوط في القيمة أثبتت. وإذا كان هذا هو الحال، فتجب – باستثناء ما هو موضح في الفقرة 106 – زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى المبلغ الممكن استرداده من الأصل. تلك الزيادة هي عكس قيد لخسارة الهبوط في القيمة.**	103. **An impairment loss recognized in prior periods for an asset other than goodwill shall be reversed if, and only if, there has been a change in the estimates used to determine the asset's recoverable amount since the last impairment loss was recognized. If this is the case, the carrying amount of the asset shall, except as described in paragraph 106, be increased to its recoverable amount. That increase is a reversal of an impairment loss.**
	لا	104. يُقصد من عكس قيد خسارة الهبوط المحاسبة عن زيادة في الخدمات الممكنة المقدرة للأصل، إما من الاستخدام أو من البيع، منذ التاريخ الذي قامت فيه الجهة في آخر مرة بإثبات خسارة هبوط في القيمة لذلك الأصل. ويُتطلب من الجهة تحديد التغيير في التقديرات الذي تسبب في الزيادة في الخدمات الممكنة المقدرة. ومن أمثلة التغييرات في التقديرات: أ. تغييراً في الأساس للمبلغ الممكن استرداده (أي ما إذا كان المبلغ الممكن استرداده يستند إلى القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام)؛ أو ب. إذا كان المبلغ الممكن استرداده يستند إلى القيمة من الاستخدام، تغييراً في مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة أو في معدل الخصم؛ أو	104. A reversal of an impairment loss reflects an increase in the estimated service potential of an asset, either from use or from sale, since the date when an entity last recognized an impairment loss for that asset. An entity is required to identify the change in estimates that causes the increase in estimated service potential. Examples of changes in estimates include: a. A change in the basis for recoverable amount (i.e., whether recoverable amount is based on fair value less costs of disposal or value in use); b. If recoverable amount was based on value in use, a change in the amount or timing of estimated future cash flows, or in the discount rate; or

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
c. If recoverable amount was based on fair value less costs of disposal, a change in estimate of the components of fair value less costs of disposal.	ج. إذا كان المبلغ الممكن استرداده يستند إلى القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد، تغيراً في تقدير مكونات القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد.		
105. An asset's value in use may become greater than the asset's carrying amount simply because the present value of future cash inflows increases as they become closer. However, the service potential of the asset has not increased. Therefore, an impairment loss is not reversed just because of the passage of time (sometimes called the unwinding of the discount), even if the recoverable amount of the asset becomes higher than its carrying amount.	105. قد تصبح القيمة من الاستخدام للأصل أكبر من القيمة الدفترية للأصل لمجرد أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة المستقبلية تزداد كلما أصبحت تلك التدفقات أقرب. بناءً عليه، فإن خسارة الهبوط في القيمة لا يُعكس قيدها فقط بسبب مرور الوقت (يسمى في بعض الأحيان "تفكيك" الخصم)، حتى ولو أصبح المبلغ الممكن استرداده من الأصل أكبر من قيمته الدفترية.	لا	
Reversing an Impairment Loss for an Individual Asset	**عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة لأصل فردي**		
106. **The increased carrying amount of an asset other than goodwill attributable to a reversal of an impairment loss shall not exceed the carrying amount that would have been determined (net of amortization or depreciation) had no impairment loss been recognized for the asset in prior years.**	106. **القيمة الدفترية بعد الزيادة التي تُعزى إلى عكس قيد خسارة هبوط في القيمة لأصل خلاف الشهرة يجب ألا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (صافية بعد الاستنفاد أو الاستهلاك) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط في القيمة للأصل في السنوات السابقة.**	لا	
107. Any increase in the carrying amount of an asset other than goodwill above the carrying amount that would have been determined (net of amortization or depreciation) had no impairment loss been recognized for the asset in prior years is	107. إن أي زيادة في القيمة الدفترية لأصل خلاف الشهرة عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (صافية بعد الاستنفاد أو الاستهلاك) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط في القيمة للأصل في السنوات السابقة، هي إعادة تقييم. وعند المحاسبة عن مثل	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
a revaluation. In accounting for such a revaluation, an entity applies the standard applicable to the asset.	إعادة التقييم هذه فإن الجهة تطبق المعيار الذي ينطبق على الأصل.		
108. A reversal of an impairment loss for an asset other than goodwill shall be recognized immediately in surplus or deficit, unless the asset is carried at revalued amount in accordance with another Standard (for example, the current value model in IPSAS 45 and IPSAS 31). Any reversal of an impairment loss of a revalued asset shall be treated as a revaluation increase in accordance with that other Standard.	108. **يجب إثبات عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة لأصل خلاف الشهرة فورا في الفائض أو العجز، ما لم يكن الأصل مسجلاً بمبلغ معاد تقييمه وفقاً لمعيار آخر (على سبيل المثال، نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31). ويجب معالجة أي عكس قيد لخسارة هبوط في القيمة لأصل معاد تقييمه على أنه زيادة من إعادة التقييم وفقاً لذلك المعيار الآخر.**	لا	
108A. A reversal of an impairment loss on a revalued asset is recognized directly in the revaluation reserve and increases the revaluation surplus for that individual asset in accordance with IPSAS 31 or class of assets in accordance with IPSAS 45. However, to the extent that an impairment loss on the same individual revalued asset or class of revalued assets was previously recognized in surplus or deficit, a reversal of that impairment loss is also recognized in surplus or deficit in accordance with IPSAS 31 or IPSAS 45.	108أ. يُثبت عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة للأصل المعاد تقييمه – بشكل مباشر – في احتياطي إعادة التقييم ويُزيد فائض إعادة التقييم لذلك الأصل الفردي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو لتلك الفئة من الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45. وبالرغم من ذلك، وبقدر ما يكون قد تم في السابق إثبات خسارة هبوط في الفائض أو العجز لنفس فئة الأصول المُعاد تقييمها، يُثبت – أيضاً – عكس قيد خسارة الهبوط تلك في الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 45.	لا	
109. After a reversal of an impairment loss is recognized, the depreciation (amortization) charge for the asset shall be adjusted in future periods to allocate the asset's revised carrying amount, less	109. **بعد إثبات عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة، يجب تعديل تكلفة الاستهلاك (الاستنفاد) للأصل في الفترات المستقبلية لتخصيص القيمة الدفترية المعدلة للأصل مطروحًا منها قيمته المتبقية (إن**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
its residual value (if any), on a systematic basis over its remaining useful life.	وجدت) على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.		
Reversing an Impairment Loss for a Cash-Generating Unit	عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة لوحدة مولدة للنقد		
110. A reversal of an impairment loss for a cash-generating unit shall be allocated to the cash-generating assets of the unit, except for goodwill, pro rata with the carrying amounts of those assets. These increases in carrying amounts shall be treated as reversals of impairment losses for individual assets and recognized in accordance with paragraph 108. No part of the amount of such a reversal shall be allocated to a non-cash-generating asset contributing service potential to a cash-generating unit.	110. يجب أن يُخصص عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد لأصول الوحدة – باستثناء الشهرة – على أساس تناسبي استناداً إلى القيم الدفترية لتلك الأصول. وتجب معالجة هذه الزيادات في القيم الدفترية على أنها عكس قيد لخسائر هبوط في القيمة لأصول فردية وإثباتها وتُثبت وفقاً للفقرة 108. ولا يجوز أن يُخصص أي جزء من مبلغ عكس القيد هذا لأصل غير مولد للنقد يُسهم بخدمات ممكنة للوحدة مولدة للنقد.	لا	
111. In allocating a reversal of an impairment loss for a cash-generating unit in accordance with paragraph 110, the carrying amount of an asset shall not be increased above the lower of: a. Its recoverable amount (if determinable); and b. The carrying amount that would have been determined (net of amortization or depreciation) if no impairment loss had been recognized for the asset in prior periods. The amount of the reversal of the impairment loss that would otherwise have been allocated to the	111. عند تخصيص مبلغ عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد وفقاً للفقرة 110، لا يجوز زيادة القيمة الدفترية للأصل عن المبلغ الأقل من بين ما يلي: أ. المبلغ الممكن استرداده منه (إذا كان قابلاً للتحديد)؛ و ب. القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (صافية بعد الاستنفاد أو الاستهلاك) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط في القيمة للأصل في الفترات السابقة. يجب تخصيص مبلغ عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة، الذي كان خلافا لذلك سيتم تخصيصه	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
asset shall be allocated pro rata to the other assets of the unit, except for goodwill.	للأصل، على أساس تناسبي للأصول الأخرى في الوحدة، باستثناء الشهرة.		
Reversing an impairment loss for goodwill	عكس قيد خسارة الهبوط فى القيمة للشهرة		
111A. An impairment loss recognized for goodwill shall not be reversed in a subsequent period.	111أ. خسارة الهبوط في القيمة المثبتة للشهرة لا يجوز عكس قيدها في فترة لاحقة.	لا	
111B. IPSAS 31 prohibits the recognition of internally generated goodwill. Any increase in the recoverable amount of goodwill in the periods following the recognition of an impairment loss for that goodwill is likely to be an increase in internally generated goodwill, rather than a reversal of the impairment loss recognized for the acquired goodwill.	111ب. يمنع معيار المحاسبة للقطاع العام 31 إثبات الشهرة المُولدة داخليًا. أي زيادة في المبلغ الممكن استرداده من الشهرة في الفترات التي تلي إثبات خسارة هبوط في القيمة لتلك الشهرة، من المرجح أن تكون زيادة في الشهرة المُولدة داخلياً بدلاً من كونها عكس قيد لخسارة هبوط في القيمة مُثبتة للشهرة المقتناة.	لا	
Re-designation of Assets	إعادة تصنيف الأصول		
112. The re-designation of an asset from a cash-generating asset to a non-cash- generating asset or from a non-cash-generating asset to a cash-generating asset shall only occur when there is clear evidence that such a re-designation is appropriate. A redesignation, by itself, does not necessarily trigger an impairment test or a reversal of an impairment loss. At the subsequent reporting date after a re-designation, an entity shall consider, as a minimum, the listed indications in paragraph 25.	112. يجب إعادة تصنيف الأصل من أصل مولد للنقد إلى أصل غير مولد للنقد أو من أصل غير مولدة للنقد إلى أصل مولد للنقد، فقط عندما يكون هناك دليل واضح على أن إعادة التصنيف هذه مناسبة. لا تستدعي – بالضرورة –إعادة التصنيف في حد ذاتها إجراء اختبار هبوط في القيمة أو عكس قيد خسارة هبوط في القيمة. في تاريخ القوائم المالية اللاحق لإعادة التصنيف، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان، كحد أدنى، المؤشرات المدرجة في الفقرة 25.	لا	
113. There are circumstances in which public sector entities may decide that it is appropriate to	113. هناك ظروف يمكن أن تقرر فيها جهات القطاع العام أنه من المناسب إعادة تصنيف أصل مولد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
redesignate a cash-generating asset as a non-cash-generating asset. For example, an effluent treatment plant was constructed primarily to treat industrial effluent from an industrial estate at commercial rates, and excess capacity has been used to treat effluent from a social housing unit, for which no charge is made. The industrial estate has recently closed and, in future, the site will be developed for social housing purposes. In light of the closure of the industrial estate, the public sector entity decides to redesignate the effluent treatment plant as a non-cash-generating asset	للنقد على أنه أصل غير مولد للنقد. فعلى سبيل المثال، أُنشئ مرفق معالجة مياه صرف – بشكل رئيس – لمعالجة الصرف الصناعي من منطقة صناعية بأسعار تجارية، وقد استخدمت الطاقة الفائضة لمعالجة الصرف من وحدة إسكان اجتماعي ولا يتم استيفاء رسوم نظير ذلك. وقد أغلقت المنطقة الصناعية مؤخراً وفي المستقبل سيتم تطوير الموقع لأغراض المساكن الاجتماعية. في ضوء إغلاق المنطقة الصناعية، تُقرر جهة القطاع العام إعادة تصنيف محطة معالجة الصرف على أنها أصل غير مولد للنقد.		
Disclosure	الإفصاح		
114. An entity shall disclose the criteria developed by the entity to distinguish cash-generating assets from non-cash-generating assets.	114. يجب على الجهة أن تُفصح عن الضوابط التي وضعتها لتمييز الأصول المولدة للنقد عن الأصول غير المولدة للنقد.	لا	
115. An entity shall disclose the following for each class of assets: a. The amount of impairment losses recognized in surplus or deficit during the period, and the line item(s) of the statement of financial performance in which those impairment losses are included; b. The amount of reversals of impairment losses recognized in surplus or deficit during the period, and the line item(s) of the statement of	115. يجب على الجهة أن تفصح عما يلي لكل فئة من فئات الأصول: أ. مبلغ خسائر الهبوط في القيمة التي أُثبتت خلال الفترة والبند (البنود) المستقل في قائمة الأداء المالي الذي ضُمنت خسائر الهبوط تلك فيه؛ و ب. مبلغ القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة التي أُثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة والبند (البنود) المستقل في قائمة الأداء المالي الذي تم عكس قيد خسائر الهبوط تلك فيه؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
financial performance in which those impairment losses are reversed; c. The amount of impairment losses on revalued assets recognized directly in revaluation surplus during the period; and d. The amount of reversals of impairment losses on revalued assets recognized directly in revaluation surplus during the period.	ج. **مبلغ خسائر الهبوط في القيمة من الأصول المعاد تقييمها التي أُثبتت بشكل مباشر في فائض إعادة التقييم خلال الفترة؛ و** د. **مبلغ القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة من الأصول المعاد تقييمها التي أُثبتت بشكل مباشر في فائض إعادة التقييم خلال الفترة.**		
116. In some cases it may be not be clear whether the primary objective of holding an asset is to generate a commercial return. That judgment is needed to determine whether to apply this Standard or IPSAS 21. Paragraph 114 requires the disclosure of the criteria used for distinguishing cash-generating and non-cash-generating assets.	116. في بعض الحالات، قد لا يكون من الواضح ما إذا كان الهدف الرئيس من الاحتفاظ بأصل هو توليد عائد تجاري. يلزم ممارسة ذلك الحكم لتحديد ما إذا كان يجب تطبيق هذا المعيار أو معيار المحاسبة للقطاع العام 21. وتتطلب الفقرة 114 الإفصاح عن الضوابط المستخدمة لتمييز الأصول المولدة للنقد والأصول غير المولدة للنقد.	لا	
117. A class of assets is a grouping of assets of a similar nature or function in an entity's operations that is shown as a single item for the purpose of disclosure in the financial statements	117. فئة الأصول هي مجموعة أصول متماثلة من حيث طبيعتها أو وظيفتها في عمليات الجهة، تُعرض على أنها بند واحد لغرض الإفصاح في القوائم المالية.	لا	
118. The information required in paragraph 115 may be presented with other information disclosed for the class of assets. For example, this information may be included in a reconciliation of the carrying amount of property, plant, and equipment at the beginning and end of the period, as required by IPSAS 45.	118. يمكن عرض المعلومات المطلوبة في الفقرة 115 مع المعلومات الأخرى التي يُفصح عنها لفئة الأصول. على سبيل المثال، يمكن تضمين هذه المعلومات في مطابقة القيمة الدفترية للعقارات، والآلات والمعدات، في بداية ونهاية الفترة، وفقاً لما هو مطلوب في معيار المحاسبة للقطاع العام 45.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
119. An entity that reports segment information in accordance with IPSAS 18, *Segment Reporting*, shall disclose the following for each reported segment based on an entity's reporting format: a. The amount of impairment losses recognized in surplus or deficit during the period; and b. The amount of reversals of impairment losses recognized in surplus or deficit during the period.	119. يجب على الجهة التي تقوم بالتقرير عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية* أن تفصح عما يلي لكل قطاع يتم التقرير عنه بناءً على هيكل التقارير القطاعية للجهة: أ. مبلغ خسائر الهبوط في القيمة التي أُثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة؛ و ب. مبلغ القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة التي أُثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة.	لا	
120. An entity shall disclose the following for each material impairment loss recognized or reversed during the period for a cash-generating asset (including goodwill) or a cash-generating unit: a. The events and circumstances that led to the recognition or reversal of the impairment loss; b. The amount of the impairment loss recognized or reversed; c. For a cash-generating asset: i. The nature of the asset; and ii. If the entity reports segment information in accordance with IPSAS 18, the reported segment to which the asset belongs, based on the entity's reporting format. d. For a cash-generating unit:	120. يجب على الجهة أن تفصح عما يلي لكل خسارة هبوط في القيمة ذات أهمية نسبية أُثبتت أو عُكس قيدها خلال الفترة لأصل مولد للنقد (بما في ذلك الشهرة)، أو وحدة مولدة للنقد: أ. الأحداث والظروف التي أدت إلى إثبات أو عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة؛ و ب. مبلغ خسارة الهبوط في القيمة التي أُثبتت أو عكس قيدها؛ و ج. لأصل مولد للنقد: (1) طبيعة الأصل؛ و (2) إذا كانت الجهة تقوم بالتقرير عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18، القطاع الذي تم تقرير عنه الذي ينتمي إليه الأصل بناءً على هيكل التقارير القطاعية للجهة. د. لوحدة مولدة للنقد: (1) وصف للوحدة المولدة للنقد (مثل: ما إذا كانت خط منتجات، أو مرفقاً صناعياً، أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
i. A description of the cash-generating unit (such as whether it is a product line, a plant, a business operation, a geographical area, or a reported segment); ii. The amount of the impairment loss recognized or reversed by class of assets, and, if the entity reports segment information in accordance with IPSAS 18, by reported segment based on the entity's reporting format; and iii. If the aggregation of assets for identifying the cash-generating unit has changed since the previous estimate of the cash-generating unit's recoverable amount (if any), a description of the current and former way of aggregating assets and the reasons for changing the way the cash-generating unit is identified. e. Whether the recoverable amount of the asset (cash-generating unit) is its fair value less costs of disposal or its value in use; f. If the recoverable amount is fair value less costs of disposal, the entity shall disclose the following information:	عملية تجارية، أو منطقة جغرافية، أو قطاعاً يتم التقرير عنه)؛ و (2) مبلغ خسارة الهبوط في القيمة التي أُثبتت أو عُكس قيدها حسب فئات الأصول و، إذا كانت الجهة تقوم بالتقرير عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18، حسب القطاعات التي يتم التقرير عنها بناءً على هيكل التقارير القطاعية للجهة؛ و (3) إذا كان تجميع الأصول في فئات لتحديد الوحدة المولدة للنقد قد تغير منذ التقدير السابق للمبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد (إن وجد)، وصف للطريقة الحالية والسابقة لتجميع الأصول وأسباب تغيير الطريقة التي يتم بها تعيين الوحدة المولدة للنقد. هـ. ما إذا كان المبلغ الممكن استرداده من الأصل (الوحدة المولدة للنقد) هو قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو قيمته من الاستخدام؛ و و. إذا كان المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، فيجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات الآتية: (1) المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 46) الذي يصنف ضمنه قياس القيمة العادلة للأصل (وحدة توليد النقد) في		

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		مجمله (دون أن يؤخذ في الحسبان ما إذا كانت "تكاليف الاستبعاد" يمكن رصدها)؛ و (2) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: وصف لأسلوب أو أساليب التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد. وإذا كان هناك تغيير في طريقة التقييم، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب أو أسباب إجراء التغيير؛ و (3) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: كل افتراض رئيسي استندت إليه الإدارة في تحديدها للقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد. والافتراضات الرئيسية هي تلك التي يكون المبلغ الممكن استرداده من الأصل (وحدة توليد النقد) أكثر حساسية لها. ويجب على الجهة أيضاً أن تفصح عن معدل أو معدلات الخصم المستخدمة في القياس الحالي والقياس السابق إذا كانت القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد قد تم قياسها باستخدام أحد أساليب القيمة الحالية؛ و j. إذا كان المبلغ الممكن استرداده هو القيمة من الاستخدام، معدل (معدلات) الخصم	(i) The level of the fair value hierarchy (see IPSAS 46) within which the fair value measurement of the asset (cash-generating unit) is categorized in its entirety (without taking into account whether the 'costs of disposal' are observable); (ii) For fair value measurements categorized within Level 2 and Level 3 of the fair value hierarchy, a description of the measurement technique(s) used to measure fair value less costs of disposal. If there has been a change in measurement technique, the entity shall disclose that change and the reason(s) for making it; and (iii) For fair value measurements categorized within Level 2 and Level 3 of the fair value hierarchy, each key assumption on which management has based its determination of fair value less costs of disposal. Key assumptions are those to which the asset's (cash-generating unit's) recoverable amount is most sensitive. The entity shall also disclose the discount rate(s) used in the current measurement and previous

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
measurement if fair value less costs of disposal is measured using a present value technique; and g. If the recoverable amount is value in use, the discount rate(s) used in the current estimate and previous estimate (if any) of value in use.	المستخدم في التقدير الحالي والتقدير السابق (إن وجد) للقيمة من الاستخدام.		
121. An entity shall disclose the following information for the aggregate impairment losses and the aggregate reversals of impairment losses recognized during the period for which no information is disclosed in accordance with paragraph 120: a. The main classes of assets affected by impairment losses and the main classes of assets affected by reversals of impairment losses; and b. The main events and circumstances that led to the recognition of these impairment losses and reversals of impairment losses.	121. يجب على الجهة أن تُفصح عن المعلومات التالية مجموع خسائر الهبوط في القيمة ومجموع القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة، التي أُثبتت خلال الفترة ولم يتم الإفصاح عن معلومات عنها وفقاً للفقرة 120: أ. الفئات الرئيسة للأصول المتأثرة بخسائر الهبوط والفئات الرئيسة للأصول المتأثرة بالقيود العكسية لخسائر الهبوط؛ و ب. الأحداث والظروف الرئيسة التي أدت إلى إثبات خسائر الهبوط هذه والقيود العكسية هذه لخسائر الهبوط.	لا	
122. An entity is encouraged to disclose assumptions used to determine the recoverable amount of assets during the period. However, paragraph 123 requires an entity to disclose information about the estimates used to measure the recoverable amount of a cash-generating unit when goodwill or an intangible asset with an indefinite useful life is included in the carrying amount of that unit.	122. تُشجع الجهة على أن تفصح عن الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده من الأصول خلال الفترة. وبالرغم من ذلك، فإن الفقرة 123 تتطلب من الجهة أن تفصح عن معلومات حول التقديرات المستخدمة لقياس المبلغ الممكن استرداده من الوحدة المولدة للنقد عندما تُضَمَّن شهرة أو أصل غير ملموس له عمر إنتاجي غير محدود في القيمة الدفترية لتلك الوحدة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
122A.If, in accordance with paragraph 90E, any portion of the goodwill acquired in an acquisition during the period has not been allocated to a cash-generating unit (group of units) at the end of the reporting period, the amount of the unallocated goodwill shall be disclosed together with the reasons why that amount remains unallocated.	122أ. إذا لم يكن، وفقاً للفقرة 90هـ، قد تم في نهاية الفترة تخصيص أي جزء من الشهرة المقتناة في استحواذ خلال الفترة لوحدة مولدة للنقد (مجموعة وحدات) فيجب الإفصاح عن مبلغ الشهرة غير المُخصصة جنباً إلى جنب مع أسباب بقاء ذلك المبلغ دون تخصيص.	لا	
Disclosure of Estimates used to Measure Recoverable Amounts of Cash-Generating Units Containing Intangible Assets with Indefinite Useful Lives	الإفصاح عن التقديرات المستخدمة لقياس المبالغ الممكن استردادها من الوحدات المولدة للنقد التي تحتوي على أصول غير ملموسة لها أعمار غير محددة		
123. An entity shall disclose the information required by (a)–(f) for each cash-generating unit (group of units) for which the carrying amount of goodwill or intangible assets with indefinite useful lives allocated to that unit (group of units) is significant in comparison with the entity's total carrying amount of goodwill or intangible assets with indefinite useful lives: a. The carrying amount of goodwill allocated to the unit (group of units); b. The carrying amount of intangible assets with indefinite useful lives allocated to the unit (group of units); c. The basis on which the unit's (group of units') recoverable amount has been determined	123. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات (أ)-(و) لكل وحدة مولدة للنقد (مجموعة وحدات) والتي تكون القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة التي خُصصت لتلك الوحدة (مجموعة الوحدات) مهمة بالمقارنة مع مجموع القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة للجهة: أ. القيمة الدفترية للشهرة التي خُصصت للوحدة (مجموعة الوحدات)؛ و ب. القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة التي خُصصت للوحدة مجموعة الوحدات)؛ و ج. الأساس الذي تم بناءً عليه تحديد المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الوحدات) (أي قيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد)؛ و د. إذا كان المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) يستند إلى القيمة من الاستخدام: (1) كل افتراض رئيس استندت إليه الإدارة في توقعاتها للتدفقات النقدية للفترة التي تغطيها أحدث الموازنات/ التوقعات. الافتراضات الرئيسة هي تلك التي يكون المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) أكثر حساسية لها؛ و (2) وصف للمدخل المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة (القيم) التي عُينت لكل افتراض رئيس، وما إذا كانت هذه القيمة (القيم) تعكس تجربة سابقة أو، حسب مقتضى الحال، متفقة مع المصادر الخارجية للمعلومات، وإذا لم تكن كذلك، كيف ولماذا تختلف عن التجربة السابقة أو المصادر الخارجية للمعلومات؛ و (3) الفترة التي توقعت الإدارة على مداها التدفقات النقدية بناءً على الموازنات/التوقعات المُعتمدة من قبل الإدارة، وعند استخدام فترة أطول من خمس سنوات لوحدة (مجموعة وحدات) مولدة للنقد، توضيح لماذا تلك الفترة الأطول مبررة؛ و	(i.e., value in use or fair value less costs of disposal); d. If the unit's (group of units') recoverable amount is based on value in use: i. Each key assumption on which management has based its cash flow projections for the period covered by the most recent budgets/forecasts. Key assumptions are those to which the unit's (group of units') recoverable amount is most sensitive; ii. A description of management's approach to determining the value(s) assigned to each key assumption, whether those value(s) reflect past experience or, if appropriate, are consistent with external sources of information, and, if not, how and why they differ from past experience or external sources of information; iii. The period over which management has projected cash flows based on financial budgets/forecasts approved by management and, when a period greater than five years is used for a cash-generating unit (group of units), an explanation of why that longer period is justified;

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		(4) معدل النمو المستخدم في استقراء توقعات التدفقات النقدية لما بعد الفترة التي تغطيها أحدث الموازنات /التوقعات، ومبرر استخدام أي معدل نمو يتجاوز متوسط معدل النمو طويل الأجل للمنتجات، أو الصناعات، أو البلد أو البلدان التي تعمل فيها الجهة، أو للسوق المكرس لها الوحدة (مجموعة الوحدات)؛ و (5) معدل (معدلات) الخصم المستخدم للاستقراء توقعات التدفقات النقدية. هـ. إذا كان المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) يستند إلى القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد، أسلوب أو أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد. وإذا لم تُقاس القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد باستخدام سعر معلن لوحدة (مجموعة وحدات) مطابقة، فيجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التالية: (1) كل افتراض رئيس استندت إليه الإدارة في تحديدها للقيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد. الافتراضات الرئيسة هي تلك التي يكون المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) أكثر حساسية لها؛ و (2) وصف للمدخل المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة (أو القيم) التي تم تعيينها	iv. The growth rate used to extrapolate cash flow projections beyond the period covered by the most recent budgets/forecasts, and the justification for using any growth rate that exceeds the long-term average growth rate for the products, industries, or country or countries in which the entity operates, or for the market to which the unit (group of units) is dedicated; and v. The discount rate(s) applied to the cash flow projections. e. If the unit's (group of units') recoverable amount is based on fair value less costs of disposal, the measurement technique(s) used to measure fair value less costs of disposal. If fair value less costs of disposal is not measured using an a quoted price for an identical unit (group of units), an entity shall disclose the following information: i. Each key assumption on which management has based its determination of fair value less costs of disposal. Key assumptions are those to which the unit's (group of units') recoverable amount is most sensitive; and

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		لكل افتراض رئيس وما إذا كانت تلك القيم تعكس تجربة سابقة أو أنها، حسب مقتضى الحال، متفقة مع مصادر خارجية للمعلومات، وإذا لم تكن كذلك، كيف ولماذا تختلف عن التجربة السابقة أو المصادر الخارجية للمعلومات. (2أ) المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 46) الذي يصنف ضمنه قياس القيمة العادلة في مجمله (دون أن يؤخذ في الحسبان ما إذا كانت "تكاليف الاستبعاد" يمكن رصدها). (2ب) إذا كان هناك تغيير في أسلوب التقييم، فيتم الإفصاح عن التغيير وسبب أو أسباب إجراء التغيير. g. إذا تم تحديد القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد باستخدام توقعات التدفقات النقدية المخصومة، فيجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التالية: (1) الفترة التي على مداها توقعت الإدارة التدفقات النقدية؛ و (2) معدل النمو المستخدم لاستقراء توقعات التدفقات النقدية؛ و (3) معدل (معدلات) الخصم المُطبق على توقعات التدفقات النقدية. j. إذا كان تغير محتمل بشكل معقول في افتراض رئيس استندت إليه الإدارة في تحديدها للمبلغ	ii. A description of management's approach to determining the value (or values) assigned to each key assumption, whether those values reflect past experience or, if appropriate, are consistent with external sources of information, and, if not, how and why they differ from past experience or external sources of information. iia. The level of the fair value hierarchy (see IPSAS 46) within which the fair value measurement is categorized in its entirety (without giving regard to the observability of 'costs of disposal'). iib. If there has been a change in measurement technique, the change and the reason(s) for making it. f. If fair value less costs of disposal is measured using discounted cash flow projections, an entity shall disclose the following information: i. The period over which management has projected cash flows; ii. The growth rate used to extrapolate cash flow projections; and iii. The discount rate(s) applied to the cash flow projections.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
g. If a reasonably possible change in a key assumption on which management has based its determination of the unit's (group of units') recoverable amount would cause the unit's carrying amount to exceed its recoverable amount: i. The amount by which the unit's (group of units') recoverable amount would exceed its carrying amount; ii. The value assigned to the key assumption; and iii. The amount by which the value assigned to the key assumption must change, after incorporating any consequential effects of that change on the other variables used to measure recoverable amount, in order for the unit's (group of units') recoverable amount to be equal to its carrying amount.	الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) سوف يتسبب في أن تتجاوز القيمة الدفترية للوحدة (مجموعة الوحدات) مبلغها الممكن استرداده: (1) المبلغ الذي من شأن المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) أن يتجاوز به قيمتها الدفترية؛ و (2) القيمة التي عُينت للافتراض الرئيس؛ و (3) المبلغ الذي يجب أن تتغير به القيمة التي عُينت للافتراض الرئيس، بعد تضمين أي آثار مترتبة على ذلك التغيير على المتغيرات الأخرى المستخدمة لقياس المبلغ الممكن استرداده، لكي يكون المبلغ الممكن استرداده من الوحدة (مجموعة الوحدات) مساويا لقيمتها الدفترية.		
124. If some or all of the carrying amount of goodwill or intangible assets with indefinite useful lives is allocated across multiple cash-generating units (group of units), and the amount so allocated to each unit (group of units) is not significant in comparison with the entity's total carrying amount of goodwill or intangible assets with indefinite useful lives, that fact shall be disclosed, together	124. إذا كان بعض أو كل القيمة الدفترية لشهرة أو أصول غير ملموسة لها أعمار إنتاجية غير محدودة خُصصت فيما بين وحدات (مجموعات وحدات) مولدة نقد متعددة، وكان المبلغ المخصص بهذه الطريقة لكل وحدة (مجموعة وحدات) ليس مهماً بالمقارنة مع مجموع القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة للجهة فيجب الإفصاح عن تلك الحقيقة،	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		جنباً إلى جنب مع مجموع القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة التي خُصصت لتلك الوحدات (مجموعات الوحدات). إضافة إلى ذلك، إذا كانت المبالغ الممكن استردادها لأي من تلك الوحدات (مجموعات الوحدات) تستند إلى نفس الافتراض الرئيس أو الافتراضات الرئيسة وكان مجموع القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة المخصصة لها مهماً بالمقارنة مع مجموع القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة للجهة، فيجب على الجهة الإفصاح عن تلك الحقيقة، جنبا إلى جنب مع: أ. مجموع القيمة الدفترية للشهرة التي خُصصت لتلك الوحدات (مجموعات الوحدات)؛ و ب. مجموع القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة الذي خُصصت لتلك الوحدات (مجموعات الوحدات)؛ و ج. وصف للافتراض الرئيس (الافتراضات الرئيسة)؛ و د. وصف للمدخل المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة (القيم) التي عُينت للافتراض الرئيس (الافتراضات الرئيسة)، وما إذا كانت تلك القيمة (القيم) تعكس تجربة سابقة أو، حسب مقتضى الحال، تتفق مع مصادر خارجية للمعلومات، وإذا	with the aggregate carrying amount of goodwill or intangible assets with indefinite useful lives allocated to those units (group of units). In addition, if the recoverable amounts of any of those units (group of units) are based on the same key assumption(s), and the aggregate carrying amount of goodwill or intangible assets with indefinite useful lives allocated to them is significant in comparison with the entity's total carrying amount of goodwill or intangible assets with indefinite useful lives, an entity shall disclose that fact, together with: a. The aggregate carrying amount of goodwill allocated to those units (groups of units); b. The aggregate carrying amount of intangible assets with indefinite useful lives allocated to those units (groups of units); c. A description of the key assumption(s); d. A description of management's approach to determining the value(s) assigned to the key assumption(s), whether those value(s) reflect past experience or, if appropriate, are consistent with external sources of information, and if not, how and why they differ from past experience or external sources of information;

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
e. If a reasonably possible change in the key assumption(s) would cause the aggregate of the units' (groups of units') carrying amounts to exceed the aggregate of their recoverable amounts: i. The amount by which the aggregate of the units' (groups of units') recoverable amounts would exceed the aggregate of their carrying amounts; ii. The value(s) assigned to the key assumption(s); and iii. The amount by which the value(s) assigned to the key assumption(s) must change, after incorporating any consequential effects of the change on the other variables used to measure recoverable amount, in order for the aggregate of the units' (groups of units') recoverable amounts to be equal to the aggregate of their carrying amounts.	لم تكن كذلك، كيف ولماذا تختلف عن التجربة السابقة أو المصادر الخارجية للمعلومات؛ و هـ. إذا كان تغيير محتمل بشكل معقول في الافتراض الرئيس (الافتراضات الرئيسة) سوف يتسبب في أن يتجاوز مجموع القيم الدفترية للوحدات (مجموعات الوحدات) مجموع مبالغها الممكن استردادها: (1) المبلغ الذي من شأن مجموع المبالغ الممكن استردادها من الوحدات (مجموعات الوحدات) أن يتجاوز به مجموع قيمها الدفترية؛ و (2) القيمة (القيم) التي عُينت للافتراض الرئيس (الافتراضات الرئيسة)؛ و (3) المبلغ الذي يجب أن تتغير به القيمة (القيم) التي عُينت للافتراض الرئيس (الافتراضات الرئيسة)، بعد تضمين أي آثار مترتبة على التغيير على المتغيرات الأخرى المستخدمة لقياس المبلغ الممكن استرداده، لكي يصبح مجموع المبالغ الممكن استردادها للوحدات (مجموعات الوحدات) مساويا لمجموع قيمها الدفترية.		
125. The most recent detailed calculation made in a preceding period of the recoverable amount of a cash-generating unit (groups of units) may, in accordance with paragraph 37 or 900, be carried forward and used in the impairment test for that	125. يمكن، وفقاً للفقرة 37 أو 90س ترحيل أحدث عملية حسابية تفصيلية تم إجراؤها في فترة سابقة للمبلغ الممكن استرداده من وحدة مولدة للنقد (مجموعة وحدات) واستخدامها في اختبار الهبوط لتلك الوحدة (مجموعة الوحدات) في الفترة الحالية	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
unit (groups of units) in the current period, provided specified criteria are met. When this is the case, the information for that unit (groups of units) that is incorporated into the disclosures required by paragraphs 123 and 124 relate to the carried forward calculation of recoverable amount.	شريطة استيفاء الضوابط المحددة. وعندما هذا هو الحال فإن المعلومات المتعلقة بتلك الوحدة (مجموعة الوحدات) التي تم تضمينها في الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرتين 123 و124 تتعلق بالعملية الحسابية المرحلة للمبلغ الممكن استرداده.		
Effective Date	**تاريخ السريان**		
126. **An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after April 1, 2009. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before April 1, 2009, it shall disclose that fact.**	126. **يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.**	**نعم**	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
126A. **Paragraphs 25 and 100 were amended by Improvements to IPSASs issued in January 2010. An entity shall apply those amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged if an entity also applies the amendments to paragraphs 12, 13, 29, 40, 57, 59, 62, 62A, 62B, 63, 66, and 101A of IPSAS 16 at the same time. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2011, it shall disclose that fact.**	126أ. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	**نعم**	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
126B. Paragraph 123 was amended by *Improvements to IPSASs* issued in January 2010. An entity shall	126ب. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	**نعم**	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2011, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	126ج. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126C. IPSAS 31 amended paragraph 2(h). An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after April 1, 2011. If an entity applies IPSAS 31 for a period beginning before April 1, 2011, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	126د. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126D. Paragraph 127 was amended by IPSAS 33, *First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)* issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان	**نعم**	126هـ. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126E. IPSAS 35, *Consolidated Financial Statements* and IPSAS 37, *Joint Arrangements* issued in January 2015, amended paragraph 12. An entity shall apply that amendment when it applies IPSAS 35 and IPSAS 37.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
واحد.			
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	126و. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126F Paragraphs 2 and 8 were amended by *Improvements to IPSASs 2015*, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	126j. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126G Paragraphs 3 and 4 were deleted and paragraphs 5 and 18 were amended by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	126ح. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126H Impairment of Revalued Assets (Amendments to IPSASs 21 and 26) amended paragraphs 2, 73, 108, 115 and 124, deleted paragraphs 6 and 11, and added paragraphs 73A and 108A. An entity shall apply those amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies those amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	126ط. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126I Paragraph 2 was amended by IPSAS 39, Employee Benefits, issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018.Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	126ي. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126J Paragraphs 2, 23, 71, 76, 88, 91, 92, 98–100, 102, 103, 106–108, 110, 111,120, 122 and 123–125 were amended, paragraphs 18A, 20A, 90A–90O, 97A–97H, 111A, 111B and 122A added and paragraphs 7 and 96 deleted by IPSAS 40, Public Sector Combinations, issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	126ك. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].**	126K. Paragraphs 2, 9 and 12 were amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	126ل. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 26].	126L. Paragraphs 73A and 108A were amended by Improvements to IPSAS, 2019, issued in January 2020. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2021. Earlier application is permitted.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	126م.عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرات 2 و8 و25. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	126M. Paragraphs 2, 8 and 25 were amended by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	126ن.عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 73 و73أ و108 و108أ و118. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	126N.Paragraphs 73, 73A, 108, 108A, and 118 were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.	نعم	126س. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرات 8 و10 و13 و25 و31-36 و41 و42 و66 و78 و85 و87 و89 و92 و94 و100 و104 و120 و123 والعنوان المتعلق بها	126O.Paragraphs 8, 10, 13, 25, 31-36, 41, 42, 66, 78, 85, 87, 89, 92, 94, 100, 104, 120, and 123 and the related heading of paragraph 41 were amended, paragraphs 10A and 66A were added, and

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.		**الوارد أعلى الفقرة 41، وأضاف الفقرتين 10أ و66أ، وحذف الفقرات 38-40. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.**	paragraphs 38–40 were deleted by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.
	لا	127. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	127. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, *First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)* for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.

5. إرشادات التطبيق

Application Guidance	إرشادات التطبيق
This Appendix is an integral part of IPSAS 26.	يُعَدُّ هذا الملحق جزءًا لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 26.
Using Present Value Techniques to Measure Value in Use	**استخدام أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة من الاستخدام**
This guidance uses the term "asset," but equally applies to a group of assets forming a cash-generating unit.	*تستخدم هذه الإرشادات مصطلح "أصل" (المفرد)، ولكنها أيضًا بالتساوي على مجموعة الأصول التي تشكل وحدة مولدة النقد.*
The Components of a Present Value Measurement	*مكونات قياس القيمة الحالية*
1. The following elements together capture the economic differences between cash-generating assets: a. An estimate of the future cash flow, or, in more complex cases, series of future cash flows that the entity expects to derive from the asset; b. Expectations about possible variations in the amount or timing of those cash flows; c. The time value of money, represented by the current market risk-free rate of interest; d. The price for bearing the uncertainty inherent in the asset; and e. Other, sometimes unidentifiable, factors (such as illiquidity) that market participants would reflect in pricing the future cash flows the entity expects to derive from the asset.	1. توضح العناصر التالية مجتمعة الفوارق الاقتصادية بين الأصول المولدة للنقد: أ. تقدير التدفق النقدي المستقبلي، أو في حالات أكثر تعقيداً، سلاسل التدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع الجهة أن تحصل عليها من الأصل؛ و ب. التوقعات عن التغيرات المحتملة في مبلغ أو توقيت تلك التدفقات النقدية المستقبلية؛ و ج. القيمة الزمنية للنقود، معبراً عنها بمعدل الفائدة الخالي من المخاطر الحالي في السوق؛ و د. ثمن تحمل حالة عدم التأكد المصاحبة للأصل؛ و هـ. العوامل الأخرى، التي لا يمكن تحديدها أحياناً، (مثل ضعف السيولة) التي سيعكسها المشاركون في السوق في تسعير التدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع الجهة أن تحصل عليها من الأصل.
2. This appendix contrasts two approaches to computing present value, either of which may be used to estimate the value in use of an asset, depending on the circumstances. Under the traditional approach, adjustments for factors (b)–(e) described in paragraph A1 are embedded in the discount rate. Under the expected cash flow approach, factors (b), (d) and (e) cause adjustments in arriving at risk-adjusted expected cash flows. Whichever approach an entity adopts to reflect expectations about possible variations in the amount or timing of future cash flows, the result should be to reflect the expected present value of the future cash flows, i.e., the weighted average of all possible outcomes.	2. يقابل هذا الملحق بين مدخلين لحساب القيمة الحالية، أي منهما يمكن استخدامه لتقدير القيمة من الاستخدام للأصل، تبعاً للظروف. ففي ظل المدخل "التقليدي"، فإن التعديلات للعوامل (ب)-(هـ) الموضحة في فقرة إرشادات التطبيق 1 مدرجة في معدل الخصم. وفي ظل مدخل "التدفق النقدي المتوقع" فإن العوامل (ب)، و(د) و(هـ) تتسبب في تعديلات عند التوصل إلى التدفقات النقدية المتوقعة المعدلة مقابل المخاطر. وأياً كان المدخل الذي تطبقه الجهة ليعكس التوقعات عن التغيرات المحتملة في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية، فإن الناتج ينبغي أن يكون عاكساً للقيمة الحالية للتدفقات النقدية، أي المتوسط المرجح لجميع النتائج المحتملة.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
General Principles	*مبادئ عامة*
3. The techniques used to estimate future cash flows and interest rates will vary from one situation to another depending on the circumstances surrounding the asset in question. However, the following general principles govern any application of present value techniques in measuring assets: a. Interest rates used to discount cash flows should reflect assumptions that are consistent with those inherent in the estimated cash flows. Otherwise, the effect of some assumptions will be double-counted or ignored. For example, a discount rate of 12 percent might be applied to contractual cash flows of a loan receivable. That rate reflects expectations about future defaults from loans with particular characteristics. That same 12 percent rate should not be used to discount expected cash flows, because those cash flows already reflect assumptions about future defaults. b. Estimated cash flows and discount rates should be free from both bias and factors unrelated to the asset in question. For example, deliberately understating estimated net cash flows to enhance the apparent future profitability of an asset introduces a bias into the measurement. c. Estimated cash flows or discount rates should reflect the range of possible outcomes rather than a single most likely minimum or maximum possible amount.	3. سوف تختلف الأساليب المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وأسعار الفائدة من حالة إلى أخرى تبعاً للظروف المحيطة بالأصل المعني. وبالرغم من ذلك فإن المبادئ العامة التالية هي التي تحكم أي استخدام لأساليب القيمة الحالية عند قياس الأصول: أ. ينبغي أن تعكس معدلات الفائدة التي تستخدم لخصم التدفقات النقدية الافتراضات التي تتفق مع تلك المصاحبة للتدفقات النقدية المقدرة. وبخلاف ذلك، فإن أثر بعض الافتراضات سيتم احتسابه مرتين أو تجاهله. على سبيل المثال، معدل خصم بنسبة 12 في المائة قد يتم تطبيقه على تدفقات نقدية تعاقدية من قرض مستحق التحصيل. ذلك المعدل يعكس التوقعات عن حالات التخلف عن السداد المستقبلية لقروض ذات خصائص معينة. لا يجوز أن يتم استخدام ذلك المعدل نفسه لخصم تدفقات نقدية متوقعة نظراً لان تلك التدفقات النقدية تعكس بالفعل الافتراضات عن حالات التخلف عن السداد المستقبلية. ب. ينبغي أن تكون التدفقات النقدية التي يتم تقديرها ومعدلات الخصم خالية من كل من التحيز والعوامل التي لا علاقة لها بالأصل المعني. على سبيل المثال، إظهار صافي التدفقات النقدية المقدرة بأقل من قيمتها عن عمد لتعزيز الربحية المستقبلية الظاهرية لأصل يدخل التحيز في القياس. ج. يجب أن تعكس التدفقات النقدية المقدرة أو معدلات الخصم سلسلة النتائج الممكنة بدلاً من أن تعكس أدنى مبلغ ممكن أو أقصى مبلغ ممكن باعتباره المبلغ الواحد الأكثر ترجيحاً.
Traditional and Expected Cash Flow Approaches to Present Value	*المدخل التقليدي ومدخل التدفقات النقدية المتوقعة للقيمة الحالية*
Traditional Approach	**المدخل التقليدي**
4. Accounting applications of present value have traditionally used a single set of estimated cash flows and a single discount rate, often described as the rate commensurate with the risk. In effect, the traditional approach assumes that a single discount rate convention can incorporate all the expectations about the future cash flows and the appropriate risk premium. Therefore, the traditional approach places most of the emphasis on selection of the discount rate.	4. لقد استخدمت التطبيقات المحاسبية للقيمة الحالية، تقليدياً، مجموعة واحدة من التدفقات النقدية المقدرة ومعدل خصم واحد، عادة يوصف على أنه "المعدل المتناسب مع المخاطر". وفي الواقع، المدخل التقليدي يفترض أن عرف معدل الخصم يمكن أن يستوعب جميع التوقعات عن التدفقات النقدية المستقبلية وعلاوة المخاطر المناسبة. وبناءً عليه، فإن المدخل التقليدي يضع جل التركيز على اختيار معدل الخصم.
5. In some circumstances, such as those in which comparable assets can be observed in the marketplace, a traditional approach is relatively easy to apply. For assets with	5. في بعض الظروف، مثل تلك التي يمكن فيها ملاحظة أصول قابلة للمقارنة في السوق، يكون المدخل التقليدي سهل التطبيق نسبيا. وللأصول التي لها تدفقات نقدية تعاقدية، فإنه يتفق مع النمط الذي فيه يصف المشاركون في السوق الأصول، كما في حالة "سند

Application Guidance	إرشادات التطبيق
contractual cash flows, it is consistent with the manner in which marketplace participants describe assets, as in a 12 percent bond.	بفائدة 12 في المائة".
6. However, the traditional approach may not appropriately address some complex measurement problems, such as the measurement of non-financial assets for which no market for the item or a comparable item exists. A proper search for the rate commensurate with the risk requires analysis of at least two items – an asset that exists in the marketplace and has an observed interest rate and the asset being measured. The appropriate discount rate for the cash flows being measured must be inferred from the observable rate of interest in that other asset. To draw that inference, the characteristics of the other asset's cash flows must be similar to those of the asset being measured. Therefore, the measurer must do the following: a. Identify the set of cash flows that will be discounted; b. Identify another asset in the marketplace that appears to have similar cash flow characteristics; c. Compare the cash flow sets from the two items to ensure that they are similar (for example, are both sets contractual cash flows, or is one contractual and the other an estimated cash flow?); d. Evaluate whether there is an element in one item that is not present in the other (for example, is one less liquid than the other?); and e. Evaluate whether both sets of cash flows are likely to behave (i.e., vary) in a similar fashion in changing economic conditions.	6. وبالرغم من ذلك، فإن المدخل التقليدي قد لا يعالج بشكل مناسب بعض مشاكل القياس المعقدة، مثل قياس الأصول غير المالية التي ليس لأحد بنودها سوق أو لا يوجد له بند قابل للمقارنة. يتطلب البحث الصحيح عن 'معدل يتناسب مع المخاطر' تحليلاً لبندين على الأقل - أصل موجود في السوق وله معدل فائدة مرصود والأصل الذي يتم قياسه. ويجب استنتاج معدل الخصم المناسب للتدفقات النقدية التي يتم قياسها من معدل الفائدة الملحوظ في ذلك الأصل الآخر. وللوصول لذلك الاستنتاج، يجب أن تكون خصائص التدفقات النقدية للأصل الآخر مشابهة لخصائص الأصل الذي يتم قياسه. وبناءً عليه، يجب أن يقوم القياس بما يلي: أ. يحدد سلسلة التدفقات النقدية التي سيتم خصمها؛ و ب. يحدد أصلاً آخر في السوق يبدو أن له خصائص تدفقات نقدية مشابهة؛ و ج. يقارن سلاسل التدفقات النقدية من البندين لضمان أنها متشابهة (على سبيل المثال، هل كلا المجموعتين تدفقات نقدية تعاقدية، أم أن إحداهما تدفقات نقدية تعاقدية والأخرى تدفقات نقدية مقدرة؟)؛ و د. يقّوم ما إذا كان هناك عنصراً في أحد البنود غير موجود في البند الآخر (على سبيل المثال، هل أحدهما أقل سيولة من الآخر؟)؛ و هـ. يقوّم ما إذا كان من المرجح أن تسلك كلتا سلسلتي التدفقات النقدية (أي تتغيران) نمطاً متشابهاً في أحوال اقتصادية متغيرة.
Expected Cash Flow Approach	مدخل التدفقات النقدية المتوقعة
7. The expected cash flow approach is, in some situations, a more effective measurement tool than the traditional approach. In developing a measurement, the expected cash flow approach uses all expectations about possible cash flows instead of the single most likely cash flow. For example, a cash flow might be CU100, CU200, or CU300, with probabilities of 10 percent, 60 percent and 30 percent, respectively. The expected cash flow is CU220. The expected cash flow approach thus differs from the traditional approach by focusing on direct analysis of the cash flows in question and on more explicit statements of the assumptions used in the measurement.	7. مدخل التدفق النقدي المتوقع هو، في بعض الحالات، أداة قياس أكثر فعالية من المدخل التقليدي. ففي تطوير قياس ما، يستخدم مدخل التدفق النقدي المتوقع كل التوقعات عن التدفقات النقدية الممكنة بدلاً من التدفق النقدي الواحد الأكثر ترجيحاً. على سبيل المثال، قد يكون التدفق النقدي 100 ريال سعودي، أو 200 ريال سعودي أو 300 ريال سعودي باحتمالات 10 في المائة، و60 في المائة و30 في المائة على التوالي. التدفق النقدي المتوقع هو 220 ريال سعودي. عليه فإن مدخل التدفق النقدي المتوقع يختلف عن المدخل التقليدي من حيث التركيز على التحليل المباشر للتدفقات النقدية المعنية وعلى صياغات أكثر صراحة للافتراضات المستخدمة في القياس.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
8. The expected cash flow approach also allows use of present value techniques when the timing of cash flows is uncertain. For example, a cash flow of CU1,000 may be received in one year, two years, or three years, with probabilities of 10 percent, 60 percent, and 30 percent, respectively. The example below shows the computation of expected present value in that situation. Present value of CU1,000 in 1 year at 5% CU952.38 Probability 10 % CU95.24 Present value of CU1,000 in 2 years at 5.25% CU902.73 Probability 60 % CU541.64 Present value of CU1,000 in 3 years at 5.50% CU851.61 Probability 30.% CU255.48 Expected present value CU892.36	8. يسمح مدخل التدفق النقدي المتوقع- أيضاً - باستخدام أساليب القيمة الحالية عندما يكون توقيت التدفق النقدي غير مؤكد. على سبيل المثال، قد يتم الحصول على تدفق نقدي 1,000 ريال سعودي في سنة، أو سنتين أو ثلاث سنوات باحتمالات 10 في المائة، و60 في المائة و30 في المائة، على التوالي. يُوضح المثال التالي حساب القيمة الحالية المتوقعة في تلك الحالة. القيمة الحالية لـ 1,000 ريال سعودي في عام واحد عند 5% 952.38 ريال سعودي احتمال 10.00% 95.24 ريال سعودي القيمة الحالية لـ 1,000 ريال سعودي في عامين عند 5.25% 902.73 ريال سعودي احتمال 60.00% 541.64 ريال سعودي القيمة الحالية لـ 1,000 ريال سعودي في 3 أعوام 5.50% 851.61 ريال سعودي احتمال 30.00% 255.48 ريال سعودي القيمة الحالية المتوقعة 892.36 ريال سعودي
9. The expected present value of CU892.36 differs from the traditional notion of a best estimate of CU902.73 (the 60 percent probability). A traditional present value computation applied to this example requires a decision about which of the possible timings of cash flows to use and, accordingly, which would not reflect the probabilities of other timings. This is because the discount rate in a traditional present value computation cannot reflect uncertainties in timing.	9. القيمة الحالية المتوقعة لمبلغ 892.6 ريال سعودي تختلف عن المفهوم التقليدي لأفضل تقدير لمبلغ 902.73 ريال سعودي (بنسبة الاحتمال 60 في المائة). يتطلب الحساب التقليدي للقيمة الحالية المطبق على هذا المثال قراراً عن أي التوقيتات الممكنة تُستخدم للتدفقات النقدية، وتبعاً لذلك، سوف لا تعكس احتمالات التوقيتات الأخرى. وذلك نظراً لأن معدل الخصم في أي حساب تقليدي للقيمة العادلة لا يمكن أن يعكس حالات عدم التأكد في التوقيت.
10. The use of probabilities is an essential element of the expected cash flow approach. Some question whether assigning probabilities to highly subjective estimates suggests greater precision than, in fact, exists. However, the proper application of the traditional approach (as described in paragraph A6) requires the same estimates and subjectivity without providing the computational transparency of the expected cash flow approach.	10. استخدام الاحتمالات هو عنصر أساس في مدخل التدفق النقدي المتوقع. ويتساءل البعض عما إذا كان تعيين احتمالات لتقديرات على درجة عالية من الذاتية يوحي بدقة أكبر مما هو موجود في الواقع. وبالرغم من ذلك، التطبيق الصحيح للمدخل التقليدي (حسبما تم توضيحه في فقرة إرشادات التطبيق 6) يتطلب التقديرات والذاتية نفسها دون توفير الشفافية الحسابية لمدخل التدفقات النقدية المتوقعة.
11. Many estimates developed in current practice already incorporate the elements of expected cash flows informally. In addition, accountants often face the need to measure an asset using limited information about the probabilities of possible cash flows. For example, an accountant might be confronted with the following situations: a. The estimated amount falls somewhere between CU50 and CU250, but no amount in the range is more likely than any other amount. Based on that limited information, the estimated expected cash flow is CU150 [(50+250)/2]; b. The estimated amount falls somewhere between CU50 and CU250, and the most likely amount is CU100. However, the probabilities attached to each amount are	11. العديد من التقديرات التي طُورت في الممارسة الحالية تتضمن بشكل غير رسمي عناصر التدفقات النقدية المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحاسبين غالباً يواجهون الحاجة لقياس أصل باستخدام معلومات محدودة عن احتمالات التدفقات النقدية الممكنة. على سبيل المثال، قد تواجه المحاسب الحالات التالية: أ. المبلغ المقدر يقع في موقع ما بين 50 ريال سعودي و250 ريال سعودي، ولكن لا يوجد مبلغ في النطاق أكثر ترجيحاً من أي مبلغ آخر. استناداً إلى تلك المعلومات المحدودة، فإن التدفق النقدي المتوقع المقدر هو 150 ريال سعودي [(50+250)/2]؛ أو

Application Guidance	إرشادات التطبيق
unknown. Based on that limited information, the estimated expected cash flow is CU133.33 [(50+100+250)/3]; or c. The estimated amount will be CU50 (10 percent probability), CU250 (30 percent probability), or U100 (60 percent probability). Based on that limited information, the estimated expected cash flow is CU140 [(50 × 0.10) + (250 × 0.30) + (100 × 0.60)]. In each case, the estimated expected cash flow is likely to provide a better estimate of value in use than the minimum, most likely, or maximum amount taken alone.	ب. المبلغ المقدر يقع في موقع ما بين 50 ريال سعودي و250 ريال سعودي، والمبلغ الأكثر ترجيحاً هو 100 ريال سعودي. وبالرغم من ذلك فإن الاحتمالات المتعلقة بكل مبلغ غير معلومة. استناداً إلى تلك المعلومات المحدودة، فإن التدفق النقدي المتوقع المقدر هو 133.33 ريال سعودي [(50+100+250)/3]؛ أو ج. سيكون المبلغ المقدر 50 ريال سعودي (باحتمال 10 في المائة)، 250 ريال سعودي (باحتمال 30 في المائة) أو 100 ريال سعودي (باحتمال 60 في المائة). استناداً إلى تلك المعلومات المحدودة، فإن التدفق النقدي المتوقع المقدر هو 140 ريال سعودي [(50×0.10) + (250×0.30) + (100×0.60)]. في كل حالة، يُرجح أن يوفر التدفق النقدي المقدر المتوقع تقديراً أفضل للقيمة من الاستخدام من المبلغ الأدنى، أو المبلغ الأكثر ترجيحاً، أو المبلغ الأكبر مأخوذاً بمفرده.
12. The application of an expected cash flow approach is subject to a cost-benefit constraint. In some cases, an entity may have access to extensive data and may be able to develop many cash flow scenarios. In other cases, an entity may not be able to develop more than general statements about the variability of cash flows without incurring substantial cost. The entity needs to balance the cost of obtaining additional information against the additional reliability that information will bring to the measurement.	12. يخضع تطبيق مدخل التدفق النقدي المتوقع لقيد التكلفة والمنفعة. في بعض الحالات، قد يكون لجهة وصول لبيانات وافرة وقد تكون قادرة على تطوير العديد من سيناريوهات التدفقات النقدية. وفي حالات أخرى، قد تكون الجهة غير قادرة على تطوير أكثر من صياغات عامة عن تقلب التدفقات النقدية دون تكبد تكلفة كبيرة. يلزم الجهة الموازنة بين تكلفة الحصول على معلومات إضافية وزيادة إمكانية الاعتماد التي ستحدثها المعلومات في القياس.
13. Some maintain that expected cash flow techniques are inappropriate for measuring a single item or an item with a limited number of possible outcomes. They offer an example of an asset with two possible outcomes: a 90 percent probability that the cash flow will be CU10 and a 10 percent probability that the cash flow will be CU1,000. They observe that the expected cash flow in that example is CU109, and criticize that result as not representing either of the amounts that may ultimately be paid.	13. يرى البعض أن أساليب التدفق النقدي المتوقع غير مناسبة لقياس بند لوحده أو بند له عدد محدود من النتائج الممكنة. وهم يقدمون مثالا لأصل بنتيجتين ممكنتين: احتمال بنسبة 90 في المائة أن يكون التدفق النقدي 10 ريال سعودي واحتمال بنسبة 10 في المائة أن يكون التدفق النقدي 1,000 ريال سعودي. ويلاحظون أن التدفق النقدي المتوقع في ذلك المثال هو 109 ريال سعودي وينتقدون تلك النتيجة على أنها لا تمثل أياً من المبالغ التي يمكن دفعها في النهاية.
14. Assertions like the one just outlined reflect underlying disagreement with the measurement objective. If the objective is accumulation of costs to be incurred, expected cash flows may not produce a representationally faithful estimate of the expected cost. However, this Standard is concerned with measuring the recoverable amount of an asset. The recoverable amount of the asset in this example is not likely to be CU10, even though that is the most likely cash flow. This is because a measurement of CU10 does not incorporate the uncertainty of the cash flow in the measurement of the asset. Instead, the uncertain cash flow is presented as if it were a	14. تعكس التأكيدات مثل التي تم عرضها أعلاه أساس الخلاف مع الهدف من القياس. فإذا كان الهدف هو تجميع التكاليف التي سيتم تكبدها، فإن التدفقات النقدية المتوقعة قد لا تنتج تقديراً يعبر بموثوقية عن التكلفة المتوقعة. وبالرغم من ذلك، فإن هذا المعيار معني بقياس المبلغ الممكن استرداده من الأصل. ومن غير المرجح أن يكون المبلغ الممكن استرداده من الأصل في هذا المثال 10 ريالات سعودية، حتى لو كان ذلك هو التدفق النقدي الأكثر ترجيحاً. هذا نظراً لأن قياس 10 ريالات سعودية لا يدرج حالة عدم التأكد للتدفق النقدي في قياس الأصل. وبدلاً من ذلك، يتم عرض التدفق النقدي غير المؤكد كما لو كان تدفقاً نقدياً مؤكداً. لا توجد جهة رشيدة ستبيع أصلاً له هذه الخصائص مقابل 10ريالات سعودية.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
certain cash flow. No rational entity would sell an asset with these characteristics for CU10.	
Discount Rate	*معدل الخصم*
15. Whichever approach an entity adopts for measuring the value in use of an asset, interest rates used to discount cash flows should not reflect risks for which the estimated cash flows have been adjusted. Otherwise, the effect of some assumptions will be double-counted.	15. أياً كان المدخل الذي تتبناه الجهة لقياس القيمة من الاستخدام للأصل، فلا يجوز أن تعكس أسعار الفائدة المستخدمة لخصم التدفقات النقدية المخاطر التي يتم بها تعديل التدفقات النقدية المقدرة. بخلاف ذلك، فإن أثر بعض الافتراضات سيتم احتسابه مرتين.
16. When an asset-specific rate is not directly available from the market, an entity uses surrogates to estimate the discount rate. The purpose is to estimate, as far as possible, a market assessment of: a. The time value of money for the periods until the end of the asset's useful life; and b. Factors (b), (d) and (e) described in paragraph AG1, to the extent those factors have not caused adjustments in arriving at estimated cash flows.	16. عندما يكون المعدل الخاص بأصل ما غير متاح مباشرة من السوق، فإن الجهة تستخدم البدائل لتقدير معدل الخصم. والغرض هو تقدير، بقدر الإمكان، تقويم السوق لما يلي: أ. القيمة الزمنية للنقود للفترات حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل؛ و ب. العوامل (ب)، و(د) و(هـ) الموضحة في فقرة إرشادات التطبيق 1، بالقدر الذي لم تسبب فيه تلك العوامل تعديلات عند التوصل إلى التدفقات النقدية التقديرية.
17. As a starting point in making such an estimate, the entity might take into account the following rates: a. The entity's weighted average cost of capital determined using techniques such as the Capital Asset Pricing Model; b. The entity's incremental borrowing rate; and c. Other market borrowing rates.	17. كنقطة بداية في إجراء مثل هذا التقدير، فإن الجهة قد تأخذ في الحسبان المعدلات التالية: أ. المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال للجهة محدداً باستخدام أساليب مثل نموذج تسعير الأصول الرأسمالية؛ و ب. معدل الاقتراض الإضافي للجهة؛ و ج. معدلات الاقتراض الأخرى في السوق.
18. However, these rates must be adjusted: a. To reflect the way that the market would assess the specific risks associated with the asset's estimated cash flows; and b. To exclude risks that are not relevant to the asset's estimated cash flows or for which the estimated cash flows have been adjusted. Consideration should be given to risks such as country risk, currency risk, and price risk.	18. بالرغم من ذلك، هذه المعدلات يجب تعديلها: أ. لتعكس الطريقة التي يقوم بها السوق المخاطر الخاصة المرتبطة بالتدفقات النقدية المقدرة للأصل؛ و ب. لتستثني المخاطر التي لا علاقة لها بالتدفقات النقدية المقدرة للأصل أو التي تم بها تعديل التدفقات النقدية المقدرة. وينبغي الأخذ في الحسبان المخاطر مثل مخاطر الدولة ومخاطر العملة ومخاطر السعر.
19. The discount rate is independent of the entity's capital structure and the way the entity financed the purchase of the asset, because the future cash flows expected to arise from an asset do not depend on the way in which the entity financed the purchase of the asset	19. معدل الخصم يكون مستقلاً عن هيكل رأس مال الجهة والطريقة التي تكون الجهة قد مولت بها شراء الأصل، نظراً لأن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن تنشأ من الأصل لا تعتمد على الطريقة التي مولت بها الجهة شراء الأصل.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
20. Paragraph 68 requires the discount rate used to be a pre-tax rate. Therefore, when the basis used to estimate the discount rate is post-tax, that basis is adjusted to reflect a pre-tax rate.	20. تتطلب الفقرة رقم 68 أن يكون معدل الخصم المستخدم هو المعدل قبل الضريبة. وبناءً عليه، عندما يكون الأساس المستخدم لتقدير معدل الخصم هو المعدل بعد الضريبة، فإن ذلك الأساس يتم تعديله ليعكس المعدل قبل الضريبة.
21. An entity normally uses a single discount rate for the estimate of an asset's value in use. However, an entity uses separate discount rates for different future periods where value in use is sensitive to a difference in risks for different periods or to the term structure of interest rates.	21. تستخدم الجهة، عادة، معدل خصم واحد لتقدير قيمة استخدام الأصل. وبالرغم من ذلك، تستخدم الجهة معدلات خصم منفصلة لفترات مستقبلية مختلفة عندما تكون القيمة من الاستخدام حساسة للاختلاف في المخاطر لفترات مختلفة أو لهيكل آجال معدلات الفائدة.

6. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 26. *Most assets held by public sector entities are non-cash-generating assets, and accounting for their impairment should be undertaken in accordance with IPSAS 21.* *In those circumstances when an asset held by a public sector entity is held with the objective of generating a commercial return, the provisions of this Standard should be followed. Most cash-generating assets will arise in business activities run by commercial public sector entities. An example is a seed-producing unit run on a commercial basis that is part of an agricultural research entity.* *For the purposes of all these examples, a public sector entity undertakes commercial activities.*	*ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 26، ولكنها لا تُشكل جزءًا منه.* *معظم الأصول التي تحتفظ بها جهات القطاع العام هي أصول غير مولدة للنقد، ويتم المحاسبة عن هبوط قيمتها وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21. في تلك الظروف عندما تحتفظ بأصل مملوك من جهة قطاع عام بهدف توليد عائد تجاري، ينبغي اتباع أحكام هذا المعيار. سوف تنشأ معظم الأصول المولدة للنقد من أنشطة تجارية تديرها جهات القطاع العام التجارية. من الأمثلة على ذلك وحدة لإنتاج البذور تعمل على أساس تجاري، وتُعَدُّ جزءًا من جهة للأبحاث الزراعية.* *إن جهات القطاع العام الواردة في جميع هذه الأمثلة يفترض أنها تقوم بأعمال تجارية.*
Identification of Cash-Generating Units The purpose of this example is: a. To indicate how cash-generating units are identified in various situations; and b. To highlight certain factors that an entity may consider in identifying the cash-generating unit to which an asset belongs.	**تحديد وحدات مولدة النقد** الغرض من هذا المثال هو: أ. بيان كيفية تحديد وحدات مولدة للنقد في حالات مختلفة؛ و ب. تسليط الضوء على بعض العوامل التي قد تأخذها الجهة بعين الاعتبار عند تحديد الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل.
A—Reduction in Demand Related to a Single-Product Unit *Background* 1. A government has an electricity-generating utility. The utility has two turbine generators in a single electric plant. In the current period, a major manufacturing plant in the area closed	**أ – انخفاض في الطلب المرتبط بوحدة تنتج منتج واحد** *خلفية* 1. لدى الحكومة مرفق لتوليد الكهرباء. ولدى المرفق مولدان توربينيان في محطة كهربائية واحدة. في الفترة الحالية، أُغْلق مصنع رئيس في المنطقة فانخفض الطلب على الطاقة بشكل مهم. استجابة لذلك، أغلقت الحكومة أحد المولدات الكهربائية.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
and demand for power was significantly reduced. In response, the government shut down one of the generators.	
Analysis 2. The individual turbine generators do not generate cash flows in and of themselves. Therefore the cash-generating unit to be used in determining an impairment is the electric plant as a whole.	*تحليل* 2. مولدات التوربين الفردية لا تولد تدفقات نقدية في حد ذاتها. لذلك فإن الوحدة المولدة للنقد التي سيتم استخدامها في تحديد الهبوط في القيمة هي المحطة الكهربائية ككل.
B—Government Air Freight Unit that Leases an Aircraft *Background* 3. M is the air freight unit of a government entity. It operates three aircraft, a landing strip, and a number of hangers and other buildings, including maintenance and fueling facilities. Because of declining demand for its services, M leases one aircraft for a five-year period to a private sector entity. Under the terms of the lease, M is required to allow the lessee to use the landing strip and is responsible for all maintenance to the aircraft. *Analysis* *4.* Because of the terms of the lease, the leased aircraft cannot be considered to generate cash inflows that are largely independent of the cash inflows from M as a whole. Therefore, it is likely that the cash-generating unit to which the aircraft belongs is M as a whole.	**ب – وحدة الشحن الجوي الحكومية التي تؤجر طائرة** *خلفية* 3. "م" هي وحدة الشحن الجوي التابعة للجهة الحكومية. وهي تقوم بتشغيل ثلاث طائرات ومدرج هبوط وعدد من الحظائر وغيرها من المباني، بما في ذلك مرافق للصيانة والوقود. بسبب انخفاض الطلب على خدماتها، تؤجر "م" طائرة واحدة لمدة خمس سنوات لإحدى جهات القطاع الخاص. وبموجب شروط عقد الإيجار، مطلوب من "م" السماح للمستأجر باستخدام مدرج الهبوط وهي مسؤولة عن جميع الصيانة للطائرة. *تحليل* 4. بسبب شروط عقد الإيجار، لا يمكن اعتبار الطائرة المؤجَّرة لتوليد تدفقات نقدية داخلة مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من "م" ككل. لذلك، فمن المرجح أن الوحدة المولدة للنقد التي تنتمي إليها الطائرة هي "م" ككل.
C—Crushing Plant in Waste Disposal Entity *Background* 5. A municipality runs a waste disposal entity that owns a crushing plant to support its waste disposal activities. The crushing plant could be sold only for scrap value, and it does not generate cash inflows that are largely independent of the cash inflows from the other assets of the waste disposal entity. *Analysis* 6. It is not possible to estimate the recoverable amount of the crushing plant, because its value in use cannot be determined and is probably different from the scrap value. Therefore, the entity estimates the recoverable amount of the cash-generating unit to which the crushing plant belongs, i.e., the waste disposal entity as a whole.	**ج – ورشة سحق في جهة للتخلص من النفايات** *خلفية* 5. تدير البلدية جهة للتخلص من النفايات تمتلك ورشة سحق لدعم أنشطة التخلص من النفايات. يمكن بيع ورشة السحق بقيمة الخردة فقط، وهذا لا يولد تدفقات نقدية داخلة والتي تكون مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى لجهة التخلص من النفايات. *تحليل* 6. لا يمكن تقدير المبلغ الممكن استرداده لورشة السحق، لأن قيمتها من الاستخدام لا يمكن تحديدها، ومن المحتمل أن تختلف عن قيمة الخردة. لذلك، تقوم الجهة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للوحدة المولدة للنقد التي تنتمي إليها ورشة السحق، أي جهة التخلص من النفايات ككل.
D—Routes Provided by Bus Company *Background* 7. A state bus company provides services under contract with a municipality that specifies minimum service on each of five separate routes. Assets devoted to each route and the cash	**د – خطوط السير التي تقدمها شركة حافلات** *خلفية* 7. تقدم شركة حافلات تابعة للولاية خدمات بموجب عقد مع بلدية يحدد الحد الأدنى من الخدمة على كل من خمسة خطوط سير منفصلة. ويمكن تحديد الأصول المخصصة لكل خط سير والتدفقات

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
flows from each route can be identified separately. One of the routes operates at a significant loss. *Analysis* 8. Because the entity does not have the option to curtail any one bus route, the lowest level of identifiable cash inflows that are largely independent of the cash inflows from other assets or groups of assets is the cash inflows generated by the five routes together. The cash-generating unit is the bus company as a whole.	النقدية من كل خط سير على حدة. واحد من خطوط السير يعمل بخسارة مهمة. *تحليل* 8. لأن الجهة لا تملك الخيار لتقليص أي مسار حافلة، فإن أدنى مستوى للتدفقات النقدية الداخلة القابلة للتحديد التي يمكن أن تكون مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول أو مجموعة الأصول الأخرى هي التدفقات النقدية الداخلة المولدة عن الطرق الخمسة معاً. الوحدة المولدة للنقد هي شركة الحافلات ككل.
Calculation of Value in Use and Recognition of an Impairment Loss *Background and Calculation of Value in Use* 9. At the beginning of 20X0, Government R, through its Department of Power, puts into service a power plant that it constructed for CU250 million. 10. At the beginning of 20X4, power plants constructed by competitors are put into service, resulting in a reduction in the revenues produced by the power plant of Government R. Reductions in revenue result because the volume of electricity generated has decreased from expectations, and also because the prices for electricity and stand-by capacity have decreased from expectations. 11. The reduction in revenue is evidence that the economic performance of the asset is worse than expected. Consequently, Government R is required to determine the asset's recoverable amount. 12. Government R uses straight-line depreciation over a 20-year life for the power plant and anticipates no residual value. 13. It is not possible to determine the fair value less costs of disposal of the power plant. Therefore, recoverability can only be determined through the calculation of value in use. To determine the value in use for the power plant (see Schedule 1), Government R: a. Prepares cash flow forecasts derived from the most recent financial budgets/forecasts for the next five years (years 20X5-20X9) approved by management; b. Estimates subsequent cash flows (years 20Y0–20Y9) based on declining growth rates ranging from -6 percent per annum to -3 percent per annum; and c. Selects a 6 percent discount rate, which represents a rate that reflects current market assessments of the time value of money and the risks specific to Government R's power plant. *Recognition and Measurement of Impairment Loss* 14. The recoverable amount of Government R's power plant is CU121.1 million.	**احتساب القيمة من الاستخدام وإثبات خسارة الهبوط في القيمة** *خلفية وحساب القيمة من الاستخدام* 9. في بداية عام 20X0، قامت الحكومة "ر"، من خلال وزارة الطاقة التابعة لها، بتشغيل محطة توليد الكهرباء التي تكلف إنشاؤها مبلغ 250 مليون ريال سعودي. 10. في بداية عام 20X4، تم تشغيل محطات توليد الكهرباء التي أنشأها منافسون، مما أدى إلى انخفاض في الإيرادات التي تنتجها محطة توليد الكهرباء للحكومة "ر". الانخفاض في الإيرادات نتيجة لانخفاض حجم توليد الكهرباء عن التوقعات، وأيضًا بسبب انخفاض أسعار الكهرباء والطاقة الاحتياطية عن التوقعات. 11. إن انخفاض الإيرادات هو دليل على أن الأداء الاقتصادي للأصل أسوأ مما كان متوقعًا. نتيجة لذلك، يتطلب من الحكومة "ر" تحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل. 12. تستخدم الحكومة "ر" الاستهلاك الثابت على مدى عمر 20 عامًا لمحطة توليد الكهرباء ولا يتوقع أي قيمة متبقية. 13. لا يمكن تحديد القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد لمحطة توليد الكهرباء. لذلك، يمكن تحديد إمكانية الاسترداد من خلال حساب القيمة من الاستخدام. لتحديد القيمة من الاستخدام لمحطة توليد الكهرباء (انظر الجدول 1)، الحكومة "ر": أ. تعد توقعات التدفق النقدي المستمدة من أحدث الموازنات/ التوقعات المالية للسنوات الخمسة المقبلة (سنوات 20X5-20X9) التي وافقت عليها الإدارة. ب. تقدر التدفقات النقدية اللاحقة (سنوات 20Y0–20Y9) بناءً على معدلات النمو المتناقصة التي تتراوح بين -6٪ سنويا إلى -3٪ سنويًا. ج. تختار معدل خصم بنسبة 6٪، وهو ما يمثل سعر يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لمحطة توليد الكهرباء التابعة للحكومة "ر". إثبات وقياس خسارة الهبوط في القيمة 14. يبلغ المبلغ الممكن استرداده لمحطة توليد الكهرباء التابعة للحكومة "ر" 121.1 مليون ريال سعودي. 15. تقارن الحكومة "ر" المبلغ الممكن استرداده لمحطة توليد الكهرباء بقيمتها الدفترية (انظر الجدول 2). 16. بسبب أن القيمة الدفترية تتجاوز المبلغ الممكن استرداده بمبلغ 78.9 مليون ريال سعودي، يتم فوراً

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
15. Government R compares the recoverable amount of the power plant to its carrying amount (see Schedule 2). 16. Because the carrying amount exceeds the recoverable amount by CU78.9 million, an impairment loss of CU78.9 million is recognized immediately in surplus or deficit	إثبات خسارة هبوط في القيمة بمبلغ 78.9 مليون ريال سعودي في الفائض أو العجز.

Schedule 1—Calculation of the Value in Use of Government R's Power Plant at the End of 20X4

Year	Long-term growth rates	Future cash flows	Present value factor at 6% discount rate§	Discounted future cash flows (CUm)
20X5 (n=1)		16.8 *	0.94340	15.8
20X6		14.4 *	0.89000	12.8
20X7		14.2 *	0.83962	11.9
20X8		14.1 *	0.79209	11.2
20X9		**13.9 ***	0.74726	10.4
20Y0	(6%)	13.1 †	0.70496	9.2
20Y1	(6%)	12.3 †	0.66506	8.2
20Y2	(6%)	11.6 †	0.62741	7.3
20Y3	(5%)	11.0 †	0.59190	6.5
20Y4	(5%)	10.5 †	0.55839	5.9
20Y5	(5%)	10.0 †	0.52679	5.3
20Y6	(4%)	9.6 †	0.49697	4.8
20Y7	(4%)	9.2 †	0.46884	4.3
20Y8	(3%)	8.9 †	0.44230	3.9
20Y9	(3%)	8.6 †	0.41727	3.6
Value in use				121.1

* Based on management's best estimate of net cash flow projections.

الجدول 1 -احتساب القيمة من استخدام محطة توليد الكهرباء التابعة للحكومة "ر" في نهاية 20X4

التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة (مليون ريال سعودي)	عامل القيمة الحالية بمعدل خصم 6٪ §	التدفقات النقدية المستقبلية	معدلات النمو على المدى الطويل	عام
15.8	0.94340	16.8 *		20X5 (a=1)
12.8	0.89000	14.4 *		20X6
11.9	0.83962	14.2 *		20X7
11.2	0.79209	14.1 *		20X8
10.4	0.74726	**13.9 ***		20X9
9.2	0.70496	13.1 †	(6%)	20Y0
8.2	0.66506	12.3 †	(6%)	20Y1
7.3	0.62741	11.6 †	(6%)	20Y2
6.5	0.59190	11.0 †	(5%)	20Y3
5.9	0.55839	10.5 †	(5%)	20Y4
5.3	0.52679	10.0 †	(5%)	20Y5
4.8	0.49697	9.6 †	(4%)	20Y6
4.3	0.46884	9.2 †	(4%)	20Y7
3.9	0.44230	8.9 †	(3%)	20Y8
3.6	0.41727	8.6 †	(3%)	20Y9
121.1				القيمة من الاستخدام

* بناءً على أفضل تقديرات الإدارة لصافي توقعات التدفقات النقدية.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
† § Based on an extrapolation from preceding year cash flow using declining growth rates. The present value factor is calculated as k = 1/1(+a)n, where a = discount rate and n= period discount.	† § بناءً على تعميم من التدفقات النقدية للسنة السابقة باستخدام معدلات النمو المتناقصة. يتم احتساب عامل القيمة الحالي على أنه k = 1/1 (+ a) n، حيث a = معدل الخصم و n = خصم الفترة.
Schedule 2—Calculation of the Impairment Loss for Government R's Power Plant at the Beginning of 20X5 Beginning of 20X5 Historical cost: Total CU(m) 250.0 Accumulated depreciation (20X4): (50.0) Carrying amount: 200.0 Carrying amount after impairment loss: 121.1 Impairment loss: (78.9)	الجدول 2 -احتساب خسارة الهبوط في القيمة لمحطة توليد الطاقة التابعة للحكومة في بداية 20X5 بداية 20X5 التكلفة التاريخية: إجمالي (مليون ريال سعودي) 250.0 الاستهلاك المتراكم (20X4): (50.0) القيمة الدفترية: 200.0 القيمة الدفترية بعد خسارة الهبوط في القيمة: 121.1 خسائر الهبوط في القيمة: (78.9)
Reversal of an Impairment Loss *This Example relies on the data for Government R as presented in IG9 to IG16, with supplementary information provided in this Example. In this Example, tax effects are ignored.* *Background* 17. By 20X6 some competitors have closed down power plants and this has meant that the negative impact on the revenues of Government R has been less than projected at the end of 2004. This favorable change requires the government to re-estimate the recoverable amount of the power plant. 18. Calculations similar to those in Example 2 show that the recoverable amount of the power plant is now CU157.7 million. *Reversal of Impairment Loss* 19. Government R compares the recoverable amount and the net carrying amount of the power plant and reverses part of the impairment loss previously recognized at Example 2.	عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة *يعتمد هذا المثال على بيانات الحكومة "ر" حسبما هو مبين في فقرات إرشادات التنفيذ من 9 حتى 16، مع معلومات تكميلية مقدمة في هذا المثال. في هذا المثال، يتم تجاهل الآثار الضريبية.* *خلفية* 17. بحلول عام 20X6 أغلق بعض المنافسين محطات توليد الكهرباء، وهذا يعني أن الأثر السلبي على إيرادات الحكومة "ر" كان أقل مما كان متوقعاً في نهاية عام 2004. يتطلب هذا التغيير الإيجابي من الحكومة إعادة تقدير المبلغ الممكن استرداده من محطة توليد الكهرباء. 18. تبين الاحتسابات المماثلة لتلك الواردة في المثال 2 أن المبلغ الممكن استرداده لمحطة توليد الكهرباء يبلغ الآن 157.7 مليون ريال سعودي. *عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة* 19. تقارن الحكومة "ر" المبلغ الممكن استرداده وصافي القيمة الدفترية لمحطة توليد الكهرباء وتعكس قيد جزء من خسارة الهبوط في القيمة المثبتة سابقًا في المثال 2.
Non-Cash-Generating Asset that Contributes to a Cash-Generating Unit *Background* 20. A public hospital owns and operates a Magnetic Resonance Imaging (MRI) scanner that is primarily used by wards for non-fee paying patients. However, 20% of its usage is for	الأصول غير المولدة للنقد التي تساهم في وحدة مولدة للنقد *خلفية* 20. يمتلك مستشفى عام ويدير ماسحاً ضوئيًّا للتصوير بالرنين المغناطيسي (MRI)، إذ يستخدم بشكل رئيس من قبل المرضى المعفيين من الرسوم. على الرغم من ذلك، 20٪ من استخدامه صار لعلاج

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
treatment of fee-paying patients. The fee-paying patients are accommodated and treated in a separate building that includes wards, an operating theatre, and numerous pieces of capital equipment used solely for fee-paying patients. At December 31, 20X6, the carrying value of the building and capital equipment is CU30,000. It is not possible to estimate the recoverable amount of the building and the items of capital equipment on an individual basis. Therefore, the building and capital equipment are considered as a cash-generating unit (CGU). At January 1, 20X6 the MRI scanner had a carrying value of CU3,000. A depreciation expense of CU600 is recognized for the MRI scanner at December 31, 20X6. Because there have been significant technological advances in the field, the MRI scanner is tested for impairment at December 31, 20X6 and an impairment loss of CU400 is determined, so that the carrying value of the MRI scanner at December 31, 20X6 is CU2,000.	المرضى الذين يدفعون رسوماً. يستوعب المرضى الذين يدفعون رسومًا ويعالجون في مبنى منفصل يتضمن غرفة عمليات والعديد من المعدات الرأسمالية المستخدمة فقط للمرضى الذين يدفعون رسومًا. في 31 ديسمبر، 20X6، القيمة الدفترية للمبنى والمعدات الرأسمالية هي 30,000 ريال سعودي. ليس من الممكن تقدير المبلغ الممكن استرداده للمبنى وبنود المعدات الرأسمالية على أساس فردي. لذلك، يُعَدُّ المبنى والمعدات الرأسمالية وحدة مولدة للنقد. في 1 يناير 20X6 كانت القيمة الدفترية للماسح الضوئي للتصوير بالرنين المغناطيسي قدرها 3000 ريال سعودي. تم إثبات مصروف استهلاك بقيمة 600 ريال سعودي للماسح الضوئي للتصوير بالرنين المغناطيسي في 31 ديسمبر 20X6. لأن هناك تطورات تقنية مهمة في هذا المجال، يتم اختبار ماسح التصوير بالرنين المغناطيسي لتحديد الهبوط في القيمة في 31 ديسمبر، 20X6 ويتم تحديد خسارة هبوط بقيمة 400 ريال سعودي، بحيث تكون القيمة الدفترية للماسح الضوئي للتصوير بالرنين المغناطيسي في 31 ديسمبر 20X6 هي 2000 ريال سعودي.
Determination of Recoverable Amount of Cash-Generating Unit	*تحديد المبلغ الممكن استرداده من وحدة مولدة للنقد*
21. During the year there had been a significant reduction in the number of fee- paying patients at the hospital. The CGU is therefore tested for impairment. The recoverable amount of the CGU, based on its value in use, is assessed as CU27,400. 20% of the revised carrying value of the MRI scanner (CU400) is allocated to the carrying amount of the CGU before determining the impairment loss (CU3,000). The impairment loss is allocated to the building and capital equipment pro rata based on their carrying values. No further impairment loss is allocated to the MRI scanner, as an impairment loss has already been determined under the requirements of IPSAS 21, Impairment of Non-Cash-Generating Assets.	21. خلال العام كان هناك انخفاض مهم في عدد المرضى الذين يدفعون رسومًا في المستشفى. لذلك تم اختبار وحدة مولدة للنقد لتحديد الهبوط في القيمة. يتم تقييم المبلغ الممكن استرداده للوحدة المولدة للنقد، بناءً على قيمتها من الاستخدام، بمبلغ 27,400 ريال سعودي. خُصِّصت 20٪ من القيمة الدفترية المعدلة للماسح الضوئي بالرنين المغناطيسي (400 ريال سعودي) على القيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد قبل تحديد خسارة الهبوط في القيمة (3,000 ريال سعودي). تُخَصَّص خسارة الهبوط في القيمة على المبنى والمعدات الرأسمالية بالتناسب بناءً على قيمتها الدفترية. لا تخصص أي خسارة إضافية في الهبوط في القيمة على الماسح الضوئي بالرنين المغناطيسي، حيث إن خسارة الهبوط في القيمة قد حددت بالفعل وفق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 21، الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد.
Inclusion of Recognized Liabilities in Calculation of Recoverable Amount of a Cash-Generating Unit	**إدراج الالتزامات المثبتة في احتساب المبلغ الممكن استرداده لوحدة مولدة للنقد**
Background	*خلفية*
22. A municipality operates a waste disposal site and is required to restore the site on completion of its operations. The cost of restoration includes the replacement of the topsoil, which must be removed before waste disposal operations commence. A provision for the costs to replace the top soil was recognized as soon as the top soil was removed. The amount provided was recognized as part of the cost of the site and is being depreciated over the site's useful life. The carrying amount of the provision for restoration costs is CU500, which is equal to the present value of the restoration costs	22. تقوم إحدى البلديات بتشغيل موقع للتخلص من النفايات ويطلب منها إعادة الموقع إلى ما كان عليه عند استكمال عملياتها. تتضمن تكلفة إعادة الموقع إلى ما كان عليه استبدال التربة السطحية التي يجب إزالتها قبل بدء عمليات التخلص من النفايات. تم إثبات مخصص تكاليف استبدال التربة السطحية بمجرد إزالة التربة السطحية. تم إثبات المبلغ المقدم كجزء من تكلفة الموقع ويتم استهلاكه على مدى العمر الإنتاجي للموقع. تبلغ القيمة الدفترية لمخصص تكاليف إعادة الموقع إلى ما كان عليه 500 ريال سعودي، وهو ما يعادل القيمة الحالية لتكاليف إعادة الموقع إلى ما كان عليه.
Impairment Testing	*اختبار الهبوط في القيمة*
	23. تقوم البلدية باختبار الهبوط في القيمة للموقع. الوحدة المولدة للنقد هي الموقع ككل. قد

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
23. The municipality is testing the site for impairment. The cash-generating unit is the site as a whole. The government has received various offers to buy the site at a price of around CU800. This price reflects the fact that the buyer will assume the obligation to restore the topsoil. Disposal costs for the site are negligible. The value in use of the site is approximately CU1,200, excluding restoration costs. The carrying amount of the waste disposal site is CU1,000. 24. The cash-generating unit's fair value less costs of disposal is CU800. This amount includes restoration costs that have already been provided for. As a consequence, the value in use for the cash-generating unit is determined after consideration of the restoration costs, and is estimated to be CU700 (CU1,200 minus CU500). The carrying amount of the cash-generating unit is CU500, which is the carrying amount of the site (CU1,000) minus the carrying amount of the provision for restoration costs (CU500). Therefore, the recoverable amount of the cash-generating unit exceeds its carrying amount.	استلمت الحكومة عروضاً مختلفة لشراء الموقع بسعر حوالي 800 ريال سعودي. يعكس هذا السعر حقيقة أن المشتري سيتحمل واجب استعادة التربة السطحية. تكاليف الاستبعاد من الموقع ضئيلة جداً. تبلغ القيمة من الاستخدام للموقع حوالي 1,200 ريال سعودي، غير شاملة تكاليف إعادة الموقع إلى ما كان عليه. تبلغ القيمة الدفترية لموقع التخلص من النفايات 1,000 ريال سعودي. 24. تبلغ القيمة العادلة للوحدة المولدة للنقد مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد 800 ريال سعودي. يشمل هذا المبلغ تكاليف إعادة الموقع إلى ما كان عليه التي تم تكوين مخصص لها بالفعل. نتيجة لذلك، تحدد القيمة من الاستخدام لوحدة مولدة للنقد بعد الأخذ بالمقابل في تكاليف إعادة الموقع إلى ما كان عليه، ويقدر أنها 700 ريال سعودي (1,200 ريال سعودي ناقص 500 ريال سعودي). القيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد هي 500 ريال سعودي، وهي القيمة الدفترية للموقع(1,000 ريال سعودي)مطروحاً منها القيمة الدفترية لمخصص تكاليف إعادة الموقع إلى ما كان عليه (500 ريال سعودي). ومن ثم، فإن المبلغ الممكن استرداده للوحدة المنتجة للنقد يتجاوز قيمتها الدفترية.
Including Goodwill in the Carrying Amount of an Operation on Disposal	**إدراج الشهرة في القيمة الدفترية لعملية عند الاستبعاد**
Background	*خلفية*
24A. A Municipality sells for CU100 an operation that was part of a cash-generating unit to which goodwill has been allocated. The goodwill allocated to the unit cannot be identified or associated with an asset group at a level lower than that unit, except arbitrarily. The recoverable amount of the portion of the cash-generating unit retained is CU300.	24(أ). تبيع إحدى البلديات بمبلغ 100ريال سعودي عملية كانت جزءًا من وحدة مولدة للنقد التي خُصِّصت الشهرة لها. لا يمكن تحديد الشهرة المخصصة للوحدة أو ربطها بمجموعة أصول عند مستوى أقل من تلك الوحدة، باستثناء ما هو جزافي. يبلغ المبلغ الممكن استرداده للجزء المحتفظ من الوحدة المولدة للنقد 300 ريال سعودي.
Accounting Treatment	*المعالجة المحاسبية*
24.B Because the goodwill allocated to the cash-generating unit cannot be non- arbitrarily identified or associated with an asset group at a level lower than that unit, the goodwill associated with the operation disposed of is measured on the basis of the relative values of the operation disposed of and the portion of the unit retained. Therefore, 25 percent of the goodwill allocated to the cash-generating unit is included in the carrying amount of the operation that is sold.	24 (ب). لأن الشهرة المخصصة للوحدة المولدة للنقد لا يمكن تحديدها بشكل غير جزافي أو مرتبطة بمجموعة أصول عند مستوى أقل من تلك الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة يتم قياسها على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ من الوحدة. لذلك، يتم تضمين 25٪ من الشهرة المخصصة للوحدة المولدة للنقد في القيمة الدفترية للعملية المباعة.
Reallocation of Goodwill when a Cash-Generating Unit is Restructured	**إعادة تخصيص الشهرة عند إعادة هيكلة وحدة مولدة للنقد**
Background	*الخلفية*
24C. Goodwill had previously been allocated to cash-generating unit A. The goodwill allocated to A cannot be identified or associated with an asset group at a level lower than A, except arbitrarily. A is to be divided and integrated into three other cash-generating units, B, C and D.	24(ج) الشهرة التي خُصِّصت سابقًا على الوحدة المولدة للنقد "أ". لا يمكن تحديد الشهرة المخصصة ل "أ" أو المرتبطة بمجموعة أصول عند مستوى أقل من "أ"، سوى تحديد جزافي. "أ "من المقرر تقسيمها ودمجها مع ثلاث وحدات أخرى مولدة للنقد، "ب" و"ج" و"د".
Accounting Treatment	*معالجة محاسبية*
	24(د) لأنه لا يمكن تحديد الشهرة المخصصة على "أ" على نحو غير جزافي أو مرتبطة بمجموعة أصول عند مستوى أدنى من "أ"، يعاد تخصيصها على الوحدات "ب" و" ج" و" د" على أساس القيم النسبية للأجزاء الثلاثة من "أ" قبل جمع تلك الأجزاء مع "ب" و"ج" و"د".

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
24D. Because the goodwill allocated to A cannot be non-arbitrarily identified or associated with an asset group at a level lower than A, it is reallocated to units B, C and D on the basis of the relative values of the three portions of A before those portions are integrated with B, C and D.	
Accounting Treatment of an Individual Asset in a Cash-Generating Unit dependent on whether Recoverable Amount can be Determined *Background* 25. A holding tank at a water purification plant has suffered physical damage but is still working, although not as well as before it was damaged. The holding tank's fair value less costs of disposal is less than its carrying amount. The holding tank does not generate independent cash inflows. The smallest identifiable group of assets that includes the holding tank and generates cash inflows that are largely independent of the cash inflows from other assets is the plant to which the holding tank belongs. The recoverable amount of the plant shows that the plant taken as a whole is not impaired. *Recoverable Amount of Holding Tank Cannot be Determined* 26. Assumption 1: Budgets/forecasts approved by management reflect no commitment of management to replace the holding tank. 27. The recoverable amount of the holding tank alone cannot be estimated because the holding tank's value in use: a. May differ from its fair value less costs of disposal; and b. Can be determined only for the cash-generating unit to which the holding tank belongs (the water purification plant). The plant is not impaired. Therefore, no impairment loss is recognized for the holding tank. Nevertheless, the entity may need to reassess the depreciation period or the depreciation method for the holding tank. Perhaps a shorter depreciation period or a faster depreciation method is required to reflect the expected remaining useful life of the holding tank or the pattern in which economic benefits are expected to be consumed by the entity. *Recoverable Amount of Holding Tank Can be Determined* 28. Assumption 2: Budgets/forecasts approved by management reflect a commitment of management to replace the holding tank and sell it in the near future. Cash flows from continuing use of the holding tank until its disposal are estimated to be negligible. 29. The holding tank's value in use can be estimated to be close to its fair value less costs of disposal. Therefore, the recoverable amount of the holding tank can be determined, and no consideration is given to the cash-generating unit to which the holding tank belongs (i.e., the	**المعالجة المحاسبية لأصل فردي في وحدة مولدة للنقد التي تعتمد على ما إذا كان يمكن تحديد المبلغ الممكن استرداده** *خلفية* 25. قد أصيب خزان في مصنع لتنقية المياه بأضرار مادية ولكنه لا يزال يعمل، وإن لم يكن بكفاءته المعهودة قبل الضرر. إن القيمة العادلة للخزان مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أقل من قيمته الدفترية. لا يولد الخزان تدفقات نقدية داخلة مستقلة. إن أصغر مجموعة قابلة للتحديد من الأصول التي تتضمن الخزان وتولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى هي المحطة الذي ينتمي إليه الخزان. يظهر المبلغ الممكن استرداده للمحطة أن المحطة ككل لم تهبط قيمتها. *المبلغ الممكن استرداده من الخزان لا يمكن تحديده* 26. الافتراضية 1: لا تعكس الموازنات/ التوقعات التي وافقت عليها الإدارة أي التزام من الإدارة لاستبدال الخزان. 27. لا يمكن تقدير المبلغ الممكن استرداده للخزان لوحده لأن قيمة الخزان من الاستخدام: أ. قد تختلف عن قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد؛ و ب. يمكن تحديدها فقط للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الخزان (محطة تنقية المياه). لم تهبط قيمة المحطة. بالتالي، لا يتم إثبات خسارة هبوط لقيمة الخزان. مع ذلك، قد تحتاج الجهة إلى إعادة تقييم فترة الاستهلاك أو طريقة الاستهلاك للخزان. ربما هناك حاجة إلى فترة استهلاك أقصر أو طريقة استهلاك أسرع مطلوبة لتعكس العمر الإنتاجي المتبقي المتوقع للخزان أو النمط الذي يتوقع أن تستهلك فيه الجهة المنافع الاقتصادية. *المبلغ الممكن استرداده من الخزان يمكن تحديده* 28. الافتراضية 2: تعكس الموازنات/ التوقعات التي وافقت عليها الإدارة التزام الإدارة باستبدال الخزان وبيعه في المستقبل القريب. قُدِّرت التدفقات النقدية من الاستخدام المستمر للخزان حتى يتم الاستبعاد منه على أنها ضئيلة جدًا. 29. يمكن تقدير قيمة الخزان من الاستخدام لتكون قريبة من قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد. ومن ثم، يمكن تحديد المبلغ الممكن استرداده للخزان، ولا تؤخذ في الحسبان الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الخزان (أي خط الإنتاج). ويتم إثبات خسارة الهبوط في القيمة للخزان؛ لأن القيمة العادلة للخزان مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد هي أقل من قيمتها الدفترية.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
production line). Because the holding tank's fair value less costs of disposal is below its carrying amount, an impairment loss is recognized for the holding tank.	

7. شجرة قرارات توضيحية

شجرة القرار التوضيحية

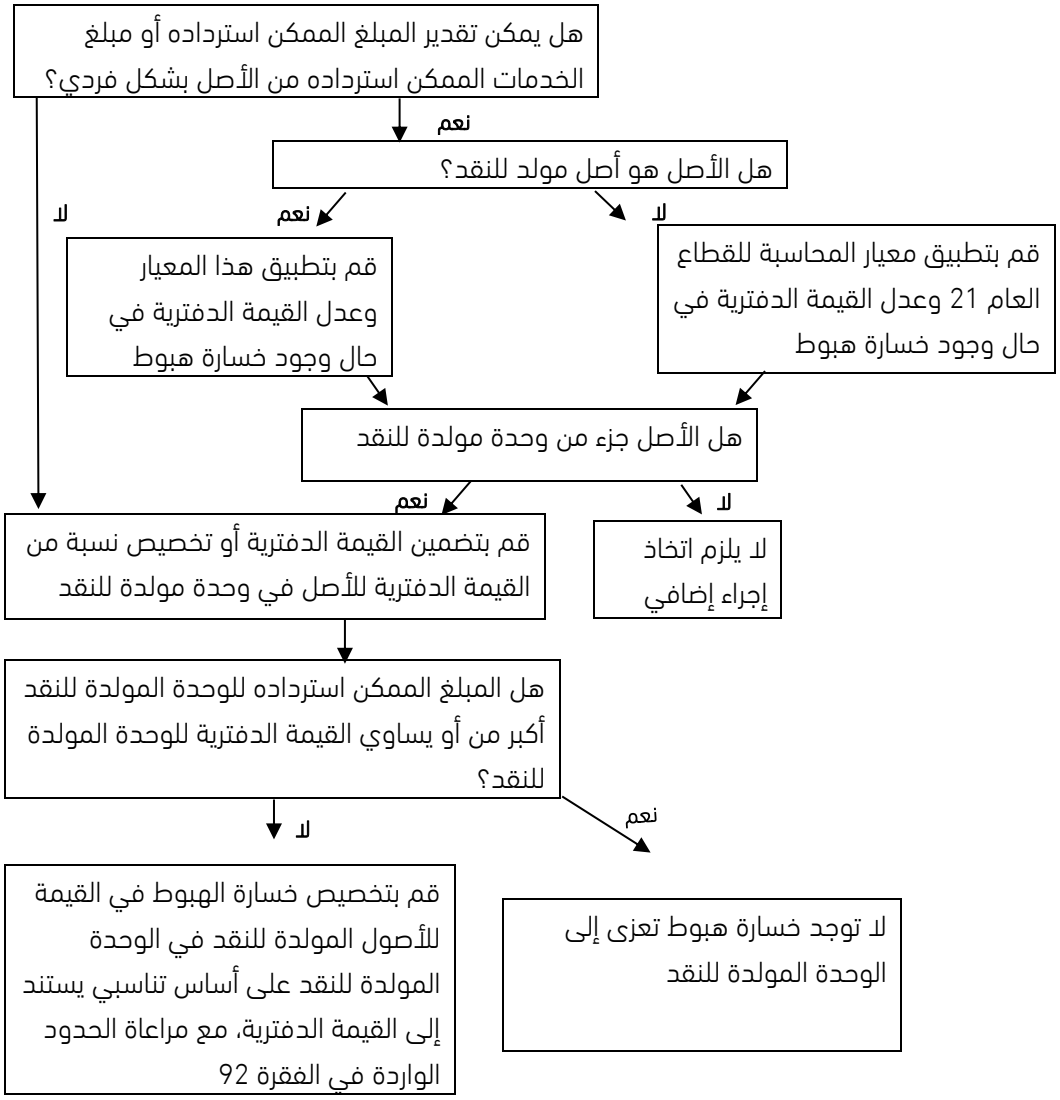
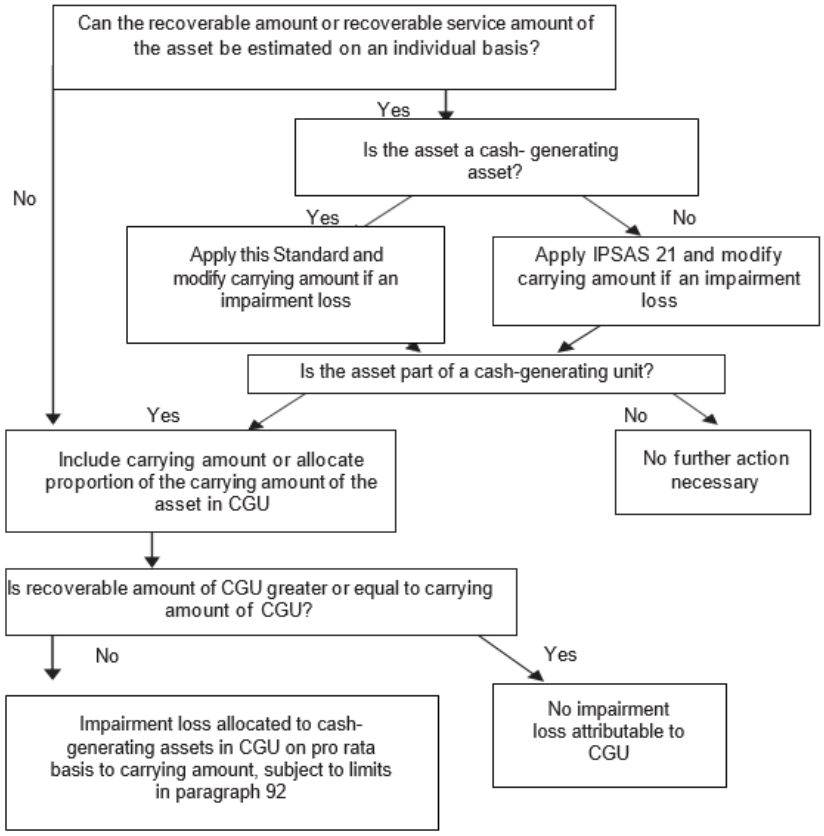
Illustrative Decision Tree